رؤوف جمال الدين

المعجب في علم النحو

يتضمن فلسفة علم النحو والصرف
وفق المنهج العلمي الأصيل

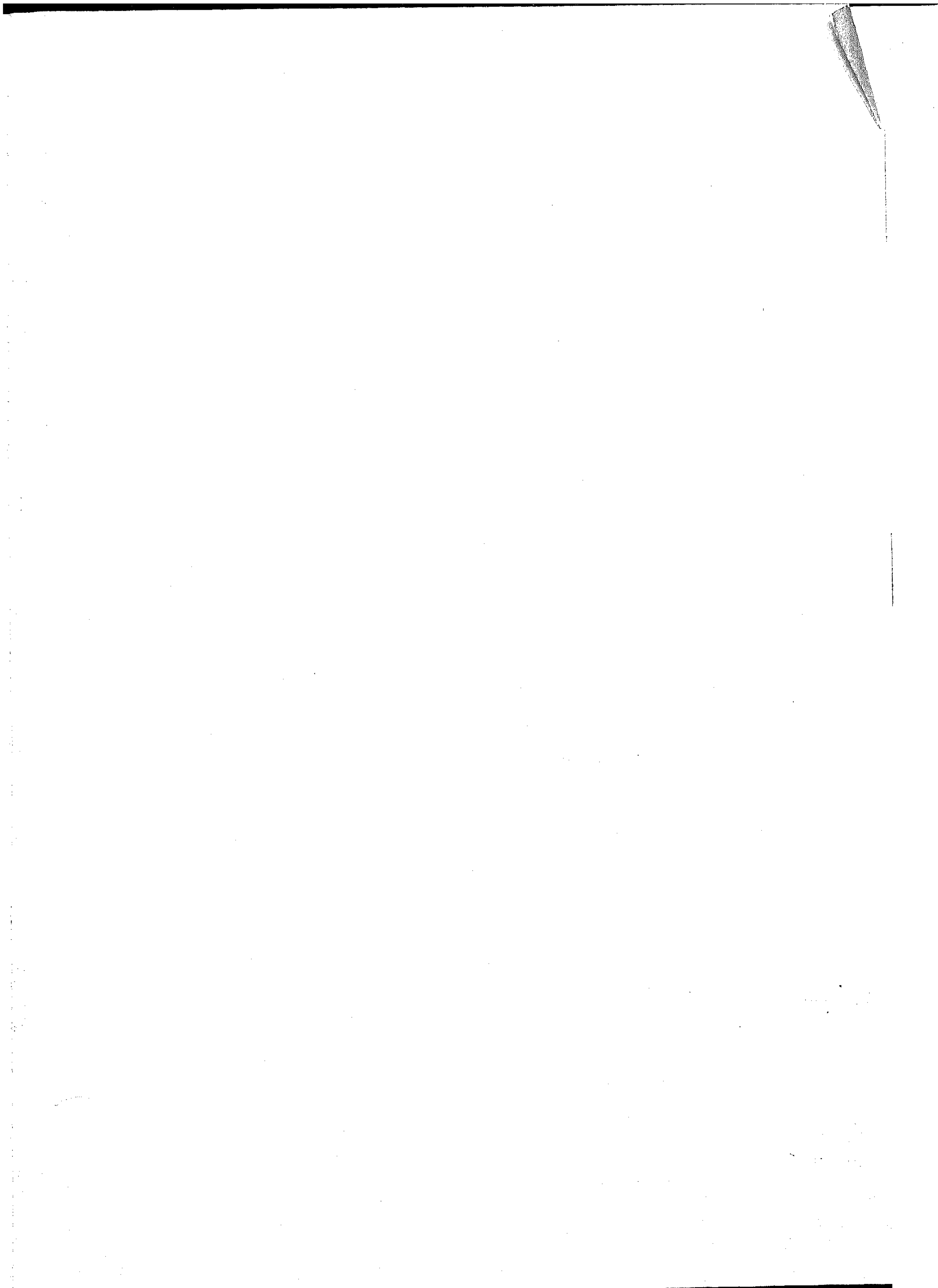


من منشورات مكتبة الهجرة









رؤوف جمال الدين

المعجب

في علم النحو

يتضمن فلسفة علم النحو والحروف
وفق المنهج العلمي الأصيل



من منشورات دار الهجرة
ايران - قم

بسم الله الرحمن الرحيم

(مدخل الكتاب)

« علم النحو »

من هو الواضع ؟

جاء في (جـ١ ـ ص٧ ـ من كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي) :

قال أبو الأسود الدؤلي : دخلت على علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ فرأيته مطرقاً متفكراً .

فقلت : فيم تفكر ياأمير المؤمنين ؟

قال (ع) : إني سمعت ببلدكم ـ هذا ـ « يعني الكوفة » لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية .

فقلتُ : إن فعلت ـ هذا ـ أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة . ثم انتهيتُ إليه بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها : (وساق كلامه ـ ع ـ إلى قوله ـ ع ـ) :

(واعلم ياأبا الأسود . . أن الأشياء ثلاثة ، ظاهر ، ومضمر . وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنما تتفاضل العلماء بمعرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر) .

وذكره أبو أحمد العسكري في كتابه « المصون في الأدب » . وكثير من النحويين واللغويين ومؤرخي الأدب .

غايته :

ليست الغاية من علم النحو « حكاية أصوات الحركات » كما يظنه من لا بصيرة له . فالنحو أسمى من هذا . وواضعه « أياً كان الواضع » أجل قدراً . . أن يصرف جهداً لتعيين الصوت « لحركات الإعراب ». « فليس الواضع موسيقياً ولا ملحنا » .

وإن « كلمة . . أحييتنا . وبقيت فينا هذه اللغة » لا تتفق مع الغاية التي زعمها الزاعم . وإن مَن قال : « ما أشد الحرُّ » كان قاصداً التعجب من شدة الحر . كما أن السامع « وهو أبو الأسود » قد فهم مراده أيضاً. لكنه «أعني المتكلم» قد أخطأ الحكم النحوي . فأنكر عليه أبو الأسود قوله .

فمعرفة معنى الكلام لا تسبب معرفة الحكم النحوي وصواب النطق - كما قيل - .

كما أن فهم السامع - الكلام - لا يبرر إرساله على أية صورة شاء المتكلم وإن خالف القواعد .

إذن . . فالنحو سبب وعلة لمعرفة المعنى الصحيح ، فهمه المتكلم أو لم يفهمه وليس معرفة معنى الكلام ولا معرفة المقصود منه أمرا كافيا لسلوك النهج العربي الصحيح في التعبير .

ولا معنى « لحياة الأمة ، وبقاء لغتها فيها » بقواعد صوتية محضة لا تُرشد إلى المعنى .

الشذوذ :

لكل علم قواعد شاذة . ولها مَن يروجها . ومن تلك العلوم «النحو» ففيه من القواعد الشاذة مما يمكن المنحرفين أن يؤلفوا منها « كتاباً . يكون أطروحة مقبولة » . . ولكن لا يجوز لعربي غيور أن يصغي لها ولقائلها.

أقول : قد نرى بعض النحويين من يذكر شيئاً من تلك القواعد الشاذة تلميحا . أو مع النقد والرد أحياناً . وإنما ذكرت لمجرد الاطلاع . أو للاشارة إلى لهجة قبيحة أو لغة منقرضة . ليتجنبها مَن أراد سلوك النهج الصحيح .

أمّا اليوم : فكل « دكتور » يحاول جاهداً مفتشاً عن « لغز . أو قاعدة شاذة . أو قول ميت . أو مسألة خلافية» ليجعل من ذلك «عنواناً لمقالٍ في مجلة . أو جريدة أو يصنع من ذلك كتاباً » ليقال :

هذا « رأي الدكتور فلان » ! والحقيقة : إن هذه من المسائل الميتة التي أعرض عنها محققو النحاة وأمناؤهم ، إذ لم يكن ما بُنيت عليه تلك القواعد جارياً على لسان العرب الفصحاء . فالنحو ميزان لغة العرب .

ولو دققنا الأمر تدقيقا علميا واضعين أمانة البحث نصب أعيننا وتراث هذه الأمة ذمة في أعناقنا لرأينا « الشعوبية » قد برزت بثوب جديد وأن « كتاب مثالب العرب لأبي عبيدة » قد نشر على شكل نحو « مُيَسَّرٍ . أو أدب حر . . الخ » .

أمّا لحن كُبّار النحويين : :

فلا ينهض حجة لجعل فهم معنى الكلام سبباً لمعرفة محل الكلمة من الاعراب .

إذ لم يكن المشار إليهم يجهلون معرفة معنى الكلام . كما لا يجهلون قواعد النحو أيضاً . : إلا أن «السليقة الفطرية» تغلب عليهم « وهم من غير العرب كما لا يخفى » . وذهولهم عن « قواعد النحو . . هو سبب لحنهم . . لا . . أن جهلهم معنى الكلام . أو قواعد النحو سبب لحنهم» .

ـ كما مثّل به هذا المغالِط . . المخادع ـ .

وأخيراً أقول :

إن إبن مالك ـ بل وإجماع كبار النحاة ـ قد اتفقوا على :

(وبعد فالنحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناه في سِنه

به انكشاف حجب المعاني يبدو به المفهوم ذا إذعانِ) .

هذا كلام إبن مالك « كما جاء في مقدمة كتاب التسهيل له » .

فما معنى « به انكشاف . . الخ» إذا كان فهم الحكم النحوي موقوفاً على فهم معنى الكلام ـ كما عكسَ الحقيقةَ دكتورٌ كبيرٌ ـ ؟ !! .

قال عبد الرحمن بن محمد « الجامِي » في كتابه « الفوائد الضيائية » وهو شرح لكافية إبن الحاجب في النحو ـ ط ـ الأستانة ص ١٤ » :

« والاعراب » مأخوذ من أعربه ، إذا أو ضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية . أو من عربت معدته إذا فسدت ـ على أن تكون الهمزة للسلب ـ فيكون معناه : إزالة الفساد ، سمي به لأنه يزيل فساد إلتباس

بعض المعاني ببعض . أقول : « فهل معنى هذا الكلام وكثير من أمثاله» أن النحو علم أصوات الحركات ؟!! .

النحو أمانة آبائنا وأجدادنا :

التلاعب بقواعد النحو ـ خيانة لتلك الأمانة الغالية ـ . وقطع لعلاقتنا بماضينا وسد لباب الأدب العربي عن حياتنا الحاضرة والمستقبلة . كما أن التلاعب به تحد لحقوق الأجداد المقدسة . والتطور مقبول في النظريات.. والنحو . . ليس منها . . فهو مفتاح لفهم كلام مَن مضى «والتطور» لا يمشي إلى الوراء !! . . ومما يفرضه الدم العربي علينا هو الحفاظ على تراثنا المتمثل بلغة آبائنا وأجدادنا .

والله من وراء القصد . ومنه التوفيق .

المؤلف

في النجف الأشرف

٢٥ / المحرم / ١٣٩٧ هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم
بعونه

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطاهرين وبعد :

قال رؤوف ـ أبو محمد جمال الدين ـ بن محمد بن عبدالله بن علي بن محمد ـ المعروف بالمرزا الأخباري ـ بن عبد النبي بن عبد الصانع الحسيني العلوي :

لمّا كان علم النحو مفتاح الكلام العربي به يتم تقويم السليقة التي انحرفت عن النهج الأصيل .

فقد رأيت ما كتبه ناصر بن عبد السيد بن علي المُطَرِّزِيّ الخوارزمي في « ذيل » كتابه « المُغْرِب » . . خلاصةً جليلةً في علم النحو . .

فأعجبني نهجه . . وقد فصلت شرح « ما اخترت شرحه » ممـا كتب وسميت كتابي هذا : « المُعْجِب في شرح ذيل المُغرِب في علم النحو » . متعرضاً للعلل والأسباب مراعياً الاختصار دون إطناب . ولا إخلال بالمطلوب . ومنه أستمد الهداية والمعونة .

(الباب الأول - في المقدمات)

(الكلمة)

قال : (الكلمة : لفظة دالة على معنى بالوضع) . أقول :

الكلمة : هي كلمة ـ بوزن فَعِلَة .وفِعْلَة . وفَعْلَة ـ ثلاث لغات .

والكلمة : هي اللفظة الدالة على معنى مستقل بالوضع مع قصد المعنى الموضوع له عند الاستعمال .

وأمّا ما لا يحصل منه ذلك فهي اللفظة . واللفظة :

هي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية . فالكلمة نحو : زيد . وجاء . ومن . واللفظة نحو : « ديز . . مقلوب زيد » وكلام مَن فَقَدَ عقله لأي سبب كان . أو مَن لا قصد له .

فالقصد جزء داخل في تعريف الكلمة وحدّها . وقد اكتفى النحويون بقولهم : ذات المعنى المستفاد بالوضع عن هذا القيد . . وقد ذكرته للتوضيح فقط . إذ لا يتحقق مضمون قولهم إلا بالقصد .

وقد خصّص ابنُ مالك - في التسهيل - الكلام بالقصد ، إحترازاً عن جملة الصلة . وهذا لا يتنافى مع تخصيص الكلمة بالقصد أيضاً عند الاستعمال.

والنسبة بين الكلمة واللفظة : « العموم والخصوص من مطلق » فكل كلمة لفظة ولا عكسَ .

واشتراط الدلالة بالوضع : إخراج لِما يدل ، لكن دلالته ليست بسبب وضع الواضع الكلمة إزاء المعنى المدلول عليه ، فهذا ليس كلمة : مثل دلالة الكتابة . والاشارة . والعلامات في الطرقات وغيرها . ونحو ذلك مما يدل على معنىً لا بالوضع .

والدلالة : وضعية لفظية ، كدلالة الاسم على المسمى - وهي المقصودة - للنحوي .

أمّا بقية الدلالات : « كالعقلية والطبعية » فلا غرض للنحوي فيها .

والدلالة الوضعية اللفظية تشمل أقسام الكلمة الثلاثة ، وإنما خصّوا الاسم - بهذا - لأنه أهم الأقسام الثلاثة ، لافتقار الفعل إليه وكذلك الحرف فان إفتقاره إليها أشد وضوحاً .

« أقسام الكلمة »

قال : (وهي إسم . . كرجل . وفعل . . كَنَصَرَ . وحرف . . كَهَلْ) . أقول :

الحصر في هذه ـ الأقسام الثلاثة ـ عقلي . ونقلي . فالأول : قولهم « الكلمة إمَّا أن تكونَ ركناً للاسناد . أولاً . . والأول : نوعان . . فهو إمَّا أن يكونَ مُسنَداً ومسنَداً إليه ، وهو الاسم . أو مسنَداً فقط وهو الفعل . والثاني : الحرف » .

والثاني : إجماع ـ مَن عليه الُمعَوَّلُ مِن علماءِ هذه اللغة ـ على الحصر المذكور ، بناءاً على تتبعهم كلام العرب ، فلو كان فيه قسم رابع لذكروه .

« الكلام »

قال : (والكلام : هو المفيد فائدة مستقلة) . أقول :

الكلام : إسمُ جِنسٍ يقعُ على القليل والكثير . وليس جمعاً « لكلمة » بل جمعها ـ الكَلِمُ ـ .

وأقل ما يتألف منه الكلام : كلمتان يربطهما إسناد مفيد مستقل . والكلم جمع الجمع له وليس جمعاً . وأقل ما يتألف منه الكلم ثلاث . وإشتراط الفائدة المقصودة المستقلة في الكلام . . إخراج لجمل الشرط والجزاء . وصلة الموصول ، وما شابه ذلك مما هو متوقف على غيره

أو ذكر لبيان معنى في غيره . فهذه الجمل وإن أفادت لكن فائدتها غير مستقلة . فالنسبة بين الكلام والجملة :

« العموم والخصوص من مطلق » فكل كلام جملة وبعض الجمل ليس كلاماً . وقد ساوى بعض النحاة بينهما - ولا نختار ذلك - .

قال : (وطرفاه : المسنَدُ والمسنَدُ إليه) . أقول :

ولا يكون الكلام كلاماً - إلا بهما - إذ لا تتحقق الفائدة إلاّ بالاسناد الحاصل من الجزأين المترابطينِ بسببه . لكن قد يحصل الاسناد بين الجزأين ولا يكون كلاماً - كما مَرّ آنفاً - . فالمسنَدُ هو الاسم . والفعل . والمسنَدُ إليه هو الاسم فقط . والفعل لا يكون كذلك مطلقاً لأنه حدث يخبر به فقط ولا يخبر عنه .

قال : (وللمتكلمين . والفقهاء في تحديده كلمات لا تخلو من نظر) .

أقول : الفرق بين الكلامِ . والكَلِمِ . والقولِ :

أنّ ما تَرَكَّبَ من كلمتين فصاعداً مفيداً فائدة تامة مقصودة مستقلة فهو كلام .

ومالا يتألف إلا من ثلاث فصاعداً مع إشتراط الفائدة المستقلة فيه أيضاً فهو الكَلِمُ .

وأمّا القول : فهو كل ما تحرك به اللسان وأسرع إليه تامّاً كان المعنى أو ناقصاً .

واشتقاق الكلام : من الكَلْمِ ، وهو الجَرْحُ . والكَلِمُ : جمعُ جمعٍ له .

أمّا القول فانّ اشتقاقه : منَ الخِفة والاسراع .

والنسبة بين الثلاثة : « العموم والخصوص من وجه » .

وهل تَحَقّقُ إحدى الحالتين : « الصدق . أو الكذب » شرط في صحة إطلاق الكلام على ما يتلفظ به . وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره . كما ذكره الفقهاء والمتكلمون ؟ .

الظاهر عدم اشتراط هذا .

ولا يخفى : أن المراد من الكلام ـ في علم النحو ـ هو ما قدمناه ليس غير .

وإن اختلفت عبارات النحاة في تحديده فانها ترجع أخيراً إلى إشتراط الفائدة المقصودة المستقلة بسبب الوضع « أعني وضع الجزأين لا وضع تركيبهما » وأن ركنيه إثنان . . مسند ومسند إليه .

وهو المراد بقوله : « لا تخلو من نظر » أي الزيادة في الشروط على ما ذكرناه .

(فائدة)

قال ابن جني في « الخصائص » : للقول ستة تصاريف مستعملة كلها مشتقة من أصل واحد ، هو الخُفُوفُ والحركةُ ، والستة هي :

« قول » . « قلو » . «وقل» . « ولق » . « لقو » . «لوق».

ويطلق القول : على الرأي والمذهب . ولَمّا كان القول يَشْتَمِلُ على التام والناقص والمفيد وغير المفيد ـ من المعاني ـ ، لم يجز إطلاقه على كلام الله تعالى .

والكلام له تصاريف خمسة مستعملة هي :

« كلم » . « كمل » . « لكم » . « ملك » . « مكل » .

ولحصر الكلام . . باللفظ المفيد فائدة تامة مقصودة مستقلة ، أجمع الناس على تسمية القرآن المجيد ـ كلام الله تعالى ـ ولا يقال له قول الله تعالى .

« علامات الاسم »

قال : (ومما يعرف به الاسم) . أقول :

الاسم . . مشتق من السُّمُو ، وهو العُلُوُّ والارتفاع . أو من الوسم ، وهو العلامة .

ولكل واحد منها دليل .

والذي نذهب إليه الأول . وهو مذهب البصريين . والثاني مذهب الكوفيين .

لنا على صحة مختارنا : أنّ الشهرة التي يكتسبها المسمى هي بسبب التسمية فهي « أعني التسمية » أعلى منه ذكراً وأكثر انتشاراً ، وهو تحتها ودونها إذ لا يُعرفُ إلاّ بها ـ ولا يضر ذلكَ سَبْقُهُ إيّاها بالوجود ـ .

وقد يُعرفُ المُعلَّمُ بلا علامة .

وللاسم علامات تميزه عن قسيميه ، وتلك هي .

قال : (أن يصح الحديث عنه نحو : نَصَرَ زيدٌ . وزيدٌ ناصِرٌ)

أقول : اختلفَ النحاةُ في تحديد الاسم ، فسيبويه حدّهُ : بأمثلةٍ فقط ، فقال : « الاسم نحو رجُل . وفرس » .

والمُبَرِّدُ ذكره بنحو هذا . وذلك بعد تحديدهم الفعل والحرف ، فكأنّ الاسمَ قد انضح تحديده ولم يبق بحاجة إلى حد فذكروا مثاله فقط.

ومن النحاة مَن حدَّه بقوله : « الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » . والمراد بالاقتران ، هو الاقتران - بالزمان - . ولا يخفى : أن للاقتران أقساماً متعددة فنها . . « الاقتران بالحدث وفاعله . . كالمصادر والصفات العاملة عمل الفعل » .

وفيما ذكروا من الحدود نقض وإبرام وقيل وقال . والرأي مذهب سيبويه والمبرد ، لوضوح المراد من المعاني الاسمية بعد تحديد الفعل والحرف لحصر الكلمة - في ثلاثة كما تقدم - وبيان أثنين منها كافٍ لتوضيح الثالث والتمثيل له زيادة في الوضوح ليس غير .

قال الزجاجي في كتابه « الايضاح في علل النحو » :

الاسم في كلام العرب :

ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به .

و « هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه » . قال :

والقول بأنه :

« صوت موضوع دال على معنى غير مقرون بزمان » حد هو للمنطقيين وقد تبعهم بعض النحويين . وهذا مخالف لقواعد النحو .. ففيه يدخل بعض الحروف . . مثل : إنَّ وأخواتها .

وما ذكره غير بعيد . . ولعله السبب الذي جعل سيبويه والمبرد وغيرهما . . لا يذكرانه إلاَّ بالمثال فقط .

و « أول علامة له » ذكرها المُطرزي ، كما ذكرها غيره أيضاً : هي صحة الحديث عنه ، ويقال لها أيضاً : الاخبار عنه . وهي أيضاً

الاسناد إليه . وهي علامة معنوية ، لهذا قدَّمها على غيرها وبها يتضح كثير من الأسماء . وبخاصة ما لاَ يستقل بنفسه من الضمائر المتصلة نحو « تاء » الفاعل . . المضمومة للمتكلم . والمفتوحة للمخاطب . والمكسورة للمخاطبة . ونون النسوة . وألف الأثنين . وواو الجماعة ، ونحوهن .

قال : (ويدخله التنوين) . أقول :

هذه هي العلاَمة الثانية من علاَمات الاسم . وتعريف التنوين : « هو . . نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً لاَ خطّاً » .

وعلامة الاسم منه : هو تنوين التمكن ، ويقال له : تنوين الأمكنية لأنه هو الذي يُفرقُ به الاسم المنصرف المتمكن في الاعراب عن سواه.

أمّا بقية أقسام التنوين فليست خاصة بالاسم وإن لازمته كتنوين - التنكير - مثلاً ، فهذا وإن اختص بالاسم لكنه يلزم ما مِن حقه البناء في الأصل وهذه الأسماء قريبة الشبه بالحروف ، فليست كالأسماء المتمكنة في أصالة الاسمية . وتنوين الترنم يدخل الفعل . أمّا ما ذكرناه أولاً فلا يدخل سوى الأسماء وهو دليل على تمام الاسم وكماله وعدم افتقاره وليس كذلك الأفعال ولا الحروف ، لهذا خُصَّ هذا النوع من التنوين بالأسماء وكل شيء لاَزَمَ شيئاً عُرِفَ به وصار عَلاَمةً له .

ولا يخفى : أن تنوين « رجل وشبهه » هو من تنوين التمكن وليس تنوين تنكير وإن كان هذا الاسم وشبهه من النكرات ، فهو إسم متمكن من الاعراب . أمّا تنوين التنكير : فهو الداخل على الأسماء المختومة « بويه » من النكرات فقط . وكذلك أسماء الأفعال نحو : صهٍ . وأفٍ . ومهٍ . ونحوها .

قال : (وحرف التعريف . نحو غلام . . الغلام) . أقول :

قوله « حرف التعريف » يعم الأقوال الثلاثة المشهورة عند النحويين « فاللاَّمُ » وحدها حرف تعريف عند سيبويه ومَن تابعه ، والهمزة عنده جاءت للتوصل بها إلى النطق بالساكن .

- « والألف واللام معاً » هما حرفا التعريف عند الخليل ومَن تابعه فهي مركبة « كهلْ . وبلْ » . وبملاحظة التركيب يقال لها معاً «حرف التعريف » على إعتبار أنها « أداة تعريف» ولأنها بالتركيب كانتا كالحرف الواحد . وقد يكون قصدُهُ «اللام وحدها» وهذا تصريح والأول تأويل.

أقول : ولا يقدح في قول الخليل - أصالة عدم التركيب . والحذفُ مع الحروف الشمسية والادغام عند توفر شروطه . كما أن إبدالها ميما في بعض اللهجات لا ينافي كونها حرف تعريف عند الجميع .

وقوله « حرف التعريف » إدخال للغة الطائية التي تقلب اللام ميماً ومنها قوله - ص - : « ليس من امبر امصيام في امسفر » . أي «ليس من البِر الصيام في السَّفر » فهذه لام التعريف قد أبدلت ميماً فشملها قوله « حرف التعريف » . وإنما كانت « أداة التعريف » علامة للاسم، لاختصاصها به .

وهذه هي العلاَمة الثالثة .

قال (وحرف الجر : نحو بزيدٍ) . أقول :

حروف الجر هي : « الباء . مِن . إلى . عن . على . في . ك. ل . » ومما يكون حرف جر أيضاً : « الواو . والباء . والتاء . . حروف القَسَمِ . ورُبَّ : ولا تجر إلاّ النكرات . وواوها . وحتى . ومذ . ومنذ - في لغة - » فهذه كلها هي من علامات الاسم ، لأن كل مجرور مخبَر عنه في المعنى ولا يُخبر الا عن الاسم ، ولأنها مختصة به

حسب الاستقراء وما ذكر فيه حرف جر من الأفعال أو الحروف فؤول. أو لغة تحفظ ولا يقاس عليها .

وسيبويه يُسمّي حروف الجر : حروف الاضافة . ويسميها غيره: حروف الخفض . ويسميها بعضهم : حروف الصِّفَات . ولها أسماء أخرى.

وهذه هي العلامة الرابعة ـ التي ذكرها المطرزي ـ كما هو عند الجميع.

أقول : ومن علاماته أيضاً . النداء نحو يارجُلُ ـ مع التعيين بالقصد ـ . أو يارجلاً ـ مع عدمه ـ ، لأن كل منادى مفعول به في المعنى بتقدير : أدعو أو أنادي . أو أستغيث . أو أندب . أو أتألم . أو أتفجع . أو غيرها مما يراد به حين النداء « حسب أنواع النداء » .

وهذه هي الخامسة من العلامات وإن لم يذكرها المطرزي لكنها معروفة عند النحويين .

(أقسام الاسم)

قال : (وهو نوعان : مُظْهَرٌ . ومُضْمَرٌ) . أقول :

الاسم بحسب الوضع : نوعان ، فما كان دالاً على مسمّاه دلالةً صريحةً بلا تأويل فهو الاسم الظاهر . وما كانت دلالته على مسمّاه بتأويل ـ غير لفظي ـ ليخرج بهذا القيد . . الاسمُ المُنْتَزَعُ من المعنى المصدري ـ كما تقدم ـ فهو المُضْمَرُ ، حيث لا يَظهر المعنى المراد منه إلاَّ بمعرفة ما يعود عليه ، ولذا حُكِمَ في الغالب بوجوب تأخر الضمير عمّا يعود عليه .

فالأول : رجُلٌ . وفرسٌ . والثاني : منه . ومنك . ولها . الخ .

قال : (فالمُظْهَرُ : هو الاسم الصريح) . أقول :

إن هذا القيد إخراج للاسم المؤول نحو : «يعجبني أن أزور أخي» أي تعجبني زيارة أخي .

وإخراج لمَا سُمي به من الجُمَلِ الحكية ، فهذا ونحوه وإن كان واقعاً موقع الأسماء إلا أنه خارج عن التقسيم .

فالاسم الظاهر : ماكانت دلالته وضعية لفظيـة دون إفتقار إلى شيء آخر . نحو : رجل . وفرس . . الخ .

والسبب في إخراج المؤول ، والمَحكي عن التقسيم ؛ عدم كونـه مراداً للواضـع في أصل الوضع . ولا عبرة في الاستعمال المُنافـي له . أمَّا الأعلام المنقولة فهي وإن كانت مخالفة لمراد الواضـع في أصـل الوضع إلا أن الاستعمال وكثرته كانا بمثابة وضع جديد .

قال : (وله أنواع : منها الجنس) . أقول :

بعد أن ذكر تعريف الاسم وأهم ما يميزه عن قسيميه . شرع في ذكر أنواعه . فذكر الجنس لدلالته على العموم ؛ وهو أصل في المعاني الاسمية ، والخصوص فرع .

والمراد « بالجنس » : ما دل على أفراد كثيرة « مادية أو معنوية» تجمعهم حقيقة واحدة ـ حقيقةً ـ نحو : رجل . وفرس . أو تقديراً نحو : شمس ، الكوكب النهاري الذي يذهب ضياؤه ظلام الليل .

فكل من هذين الجنسين ، الحقيقي . والتقديري إسم عام تحته أفراد متعددة . . حقيقية أو وهمية . وسنذكر بقية أقسام الجنس .

قال (وهو إسم عين : كرجل . وفرس . وإسم معنى : كعِلْمٍ وجهلٍ) . أقول : إن الجنس الذي يشغل حَيِّزاً في الفراغ ، يقال له

إسم العين وهذا « هو الجسم أيضاً » .

وما لم يكن كذلك يقال له إسم المعنى وهو « ما ليس بجسم » ويقال لهما المادي والمعنوي - كما تقدم - . فرجل : مادي . وعِلْم : معنوي ، وعلى هذا قس ما شابهه .

قال : (ومنها العَلَمُ) . أقول :

الضمير في « منها » يعود إلى أقسام الاسم وأنواعه . لا إلى الأجناس ، فلا يخفى ؛ « وإن كان من العَلَمِ ما هو جنسي « لأن غرضه بيان أنواع الاسم المُظْهَرِ » .

والعَلَمُ : هو الاسم الدال على مسماه بالوضع حيث لا اشتراك في الدلالة حين الاستعمال .

وهو نوعي . وشخصي . . كأسامة للأَسَدِ . وثعالة للثعلب . وزيد . وعمرو . والأول : ما دل على متعددِ الأَفرادِ متحدِ الجنسِ . والثاني : ما دل على متحد فيهما .

قال : (وهو إمَّا منقول : كزيد . وعمرو . وثور . والعباس) . أقول :

من أقسام العَلَم : « المنقول » ؛ وإنما قَدَّمَ ذِكره للدلالة على أن الاشتقاق أصل في الاسماء . والجمود فرع ، إذ المنقول لا يكون إلا مشتقاً .

و « المرتَجَلُ » عكسه . فزيد : من الزيادة . والعباس : من العُبُوس ، وهي من صفات الأسد . وهكذا بقية ما ذكر وغيره مما يشبهه.

ولا يخفى : أن الأصل المنقول عنه غير مقصود - حين الاستعمال - ومن هذا النوع العَلَمَ المُغَلَّبُ : وهو ماله معينان أو أكثر فأشتهر

بواحد دون ماسواه نحو . . فُجَّار عَلَم للفَجْرَة ِ .

قال : (وإمَّا مرتَجَلٌ : كسفيان ـ وعمران) . أقول :

هذا هو الجامد ـ وضعاً ـ أي مالا يُلاَحَظُ فيه الرابطة بينه وبين ما يجمعه من المعاني التي تدل عليها الكلمة ـ بالرجوع إلى مصدرها عند البصريين ـ أو إلى فعلها ـ عند الكوفيين ـ .

أمَّا في حقيقة الأمر فليس في كلام العرب إسم إلا وهو مشتق من معنى سابق على التسمية .

قال : (ومنها المُبهم) . أقول :

أي من أنواع الاسم ـ بقسميه المظهر والمضمر ـ . والمراد بالمبهم: مالا يتعين المراد منه إلا بتعيين معنى سابق أو لاحق . وربما يقال : إن المبهم . . ما صلح للدلالة على معنى عام يُوَضِّحُهُ ويُعَيِّنُ المرادَ منه معنى سابقٌ عليه أو لاحقٌ به .

قال : (وهو نوعان : أسماء الاشارة ، كذا . وتا . وهؤلاءِ) . أقول :

المبهم : نوعان ، ظاهر كأسماء الاشارة التي لا يظهر المراد منها إلا بمعرفة المشار إليه ، كذا . . وتلحقها « هاء » للتنبيه فيقال «هذا» و «تا» فيقال « تِهْ » و « تِهِ » وتلحقها علامة التثنية . فيقال : « تان . . وتين » في مواضع الاعراب الثلاثة .

وتلحقها « هاء » التنبيه أيضاً . فقال : « هاتانَ . . وهاتَين » . ـ كاعراب المثنى ـ .

قال : (والموصولات : كالذي . والتي . ومَن . وما) . أقول:

ومن الأسماء المبهمة الظاهرة : الأسماء الموصولة ؛ وسميت بذلك

لا فتقارها إلى جملة الصلة والعائد ؛ ولهذا الافتقار أيضاً سميت مبهمة .

قال : (والمضمر : وهو الكناية) . أقول :

النوع الثاني من المبهمات : المضمر ، فهو مبهم ما لم يُعرف الاسم الذي يعود عليه الضمير ؛ لذا أوجبوا تَقَدُّمَ ما يعود عليه الضمير ـ غالباً ـ والمضمر . . هو النوع الثاني من أنواع الاسم . وذَكَرَهُ ـ هنا ـ من حيث كونه معرفة . وكونه مبهما . وكونه من أنواع الاسم ، فهذه موجبات ثلاثة لذكره ـ هنا بهذا الترتيب ـ .

قوله : « المُضْمَرُ » أي الضمير : وهو إسم لم يُصَرَّح بمسماه.

و « الكناية » : خلاف التصريح ؛ لذا قالوا : لابد للضمير من إسم سابق عليه يعود عليه الضمير وبه يحصل المعنى المراد منه . وأجمعوا على عدم جواز رجوع الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة إلا للضرورة . وتسمية هذا النوع من الأسماء بالضمير والمُضْمَرِ . . تسمية بصرية ، والكناية والمكَنَّى تسمية كوفية .

قال : (وهو نوعان : متصل . ومنفصل) . أقول :

لمّا كانت ألفاظ الضمائر محصورة معلومة العدد ؛ اكتفوا بتعدادها عن حدها . وكذلك كل معدود .

وللضمائر قسمان تتفرع منهما فروعها .

« القسم الأول » : الضمير المتصل ، وهو الأصل لأنه لا يستقل بنفسه . كما أن الضمائر جميعاً لا تستقل بنفسها ـ في المعنى ـ إلاَّ بعد معرفة ما تعود عليه .

قال : (فالمتصل : مالا يَسْتَغْنِي عن إتصاله بشيء) . أقول:

المتصل من الضمائر : مالا يبتدأ به ، ولا يلي « إلاَّ » إختياراً . .

فلا يقال : إلاكَ . وإلاَّه ، وأجاز بعضهم هذا ، وليس بشيء .

وهو تسعة ألفاظ . منها مالا يقع إلاَّ في محل رفع فقط ، وهو

خمسةُ ألفاظ : « التاء المفردة » المضمومة للمتكلم . والمفتوحة للمخاطب والمكسورة للمخاطبة . «والنون المفردة» وهي لجمع الأناث .. مخاطبات أو غائبات . وهي مفتوحة أبداً . « والواو » لجمع الذكور مخاطبينَ أو غائبينَ .

« والألف للمثنى » مذكراً كان أو مؤنثا مخاطبا أو غائباً . «والياء» وهي للمخاطَبة .

فهذه الضمائر المتصلة الخمسة التي لا تقع إلا في محل رفع فقط .

« وقيل : إن النون . والألف . والواو . والياء . . حروفُ علاماتٍ كتاء التأنيث ، لا ضمائر والفاعل ضمير مستتر في الفعل » . وليس ذلك سوى شبهة حصلت للمازني .

ولو كانت هذه غير ضمائر لَمَا تغير معها الفعل كما هي الحال مع تاء التأنيث . فتأمل . . وفي هذا القول . . خروج على إجماعهم . ولو كانت هذه مجرد علامات لجاز حذفها ـ كما جاز حذف العلامة ـ فاياكوالشذوذ.

وأمَّا الثلاثة : فهي تقع في محل نصبٍ وجَرٍّ . . وهي«الكاف» المفتوحة في خطاب المذكر .

والمكسورة في خطاب المؤنث . « والهاء» للغائب والغائبة . و«الياء» للمتكلم . ومنها ما يقع في محل رفع . . ونصبٍ . وجرٍ ، وهو « نا » وهو للمتكلم ومَن معه ، أو المعظم نفسه . فهذه تسعة ضمائر متصلة .

قال : (وهو مرفوع . ومنصوب . ومجرور) . أقول :

إن في عبارته تسامح ؛ إذ الرفع . والنصب . والجر ، للمعرب فقط والضمائر كلها مبنية إجماعاً .

فالمراد في « محل » وقد تركها للعلم بها . وقد قدَّمنا تفصيل مواقعها.

قال (وكلٌّ من هذه يكون بارزاً فحسب ، إلاَّ مرفوعه فانه يجيء بارزاً ومُسْتَتِكِناً) . أقول : كل الضمائر بارزة ، أي ظاهرة ، عدا ما هو في محل رفع فانه يأتي ظاهراً ومستتراً .

أمَّا ما هو في محل نصب وجرٍّ ، فظاهر فقط . من المتصل والمنفصل فلا يكون مستتراً مطلقاً .

قال : (فالبارز : ما لُفِظَ به ، كقولك في المرفوع : نصرتُ نَصَرْنا . نصرتِ . إلى نصرتُنَّ . . الخ) . أقول :

البارز ، ويقال له الظاهر : وهو ماله صورة في اللفظ ـ غالباً ـ إذ ليس التلفظ به شرطاً .

بل المراد . . أنه قابل للتلفظ به ؛ ليشمل ماله صورة في الخط . وما ذكره في المتصل البارز للمثال لا للحصر .

قال : (والمنصوب : نَصَرَني . نَصَرَنا . ونَصَرَكَ إلى نَصَرَكُنَّ . ونَصَرَهُ إلى نَصَرَهُنَّ) . أقول :

أمَّا الأثنان الأولان : فهما للمتكلم المفرد حقيقة أو تعظيماً . والأثنان التاليان للأولين : فهما للمخاطَب ـ بجميع أنواعه ـ . والأثنان الأخيران : للغائب ـ بجميع أنواعه ـ . وكلها من الضمائر المتصلة البارزة الواقعة في محل نصب . إن اتصلت بفعل . أو ما ينوب عنه أو يعمل عمله . وفي محل جر إن اتصلت باسم أو بحرف جر .

قال : (وفي المجرور : غلامي . وغلامنا . وغلامكَ . إلى غلامكن وغلامه إلى غلامهن) . أقول :

إن المراد ـ هنا ـ هو التمثيل بوقوع ما ذكره في محل الجر بالاضافة لا الحصر . فكلها تجر بالحرف نحو : مررتَ بي . وبنا . وبه . وبهن .

كما تكون في محل نصب بالفعل . أو الحرف الناصب للمبتدأ المشبه بالفعل الناقص نحو : إني . لعلي . ليتني . كأنني . لكني .

قال : (والمستكن : ما نُوِيَ) . أقول :

القسم الثاني من أقسام الضمائر : هو الضمير المَنْوِيُّ ، أي المُقَدَّرُ ويقال له : المستتر أيضاً ، وهو مالا تظهر له صورة في اللفظ مطلقاً .

واستتاره قسمان :

مستتر وجوباً . ومستتر جوازاً .

فالأول : في الفعل المضارع للمتكلم ـ المفرد والمفردة ـ نحو : أقول . والجمع ذكوراً وأناثاً ـ أو المعظِّم نفسه ـ نحو : نقول . وللمخاطب المذكر . والغائبة المفردة نحو : تقول . وفعل أمر ـ المفرد المذكر ـ نحو قل .

وله صيغ أربع هي : «أَفْعَلُ . ونَفْعَلُ . وتَفْعَلُ . وإفْعَلْ» وما عدا هذا فهو جائز الاستتار .

قال : (نحو : زيد نَصَرَ . وهند نصرت) أقول :

إن هذا من جائز الاستتار فلا يخفى .

قال : (وأنا أنصر . ونحن ننصر . وتنصر أنت أيها الرجل) . أقول :

وهذا مما يجب فيه الاستتار ـ كما تقدم ـ .

قال : (والمنفصل : ما يستغنى عن اتصاله بشيء كالمظهر) . أقول:

وهو ما أمكن الابتداء به ـ أيضاً ـ والعطف عليه . ويقع ظاهراً وهو الغالب . ومستتراً ـ أحيانا ـ . قوله : « كالمظهر » أي في الدلالة على ما يعود عليه من الأسماء . أو الاستقلال اللفظي وصلاحيته للابتداء

والوقف عليه - كما قدمناه - .
قال : (وهو : مرفوع . ومنصوب . ولا مجرور له) . أقول :
لمَّا كان بناء الضمائر أشهر من أن يُذكر ؛ عَبَّرَ بما حقه أن يكون وصفاً للمعرب - عدة مرات - إعتماداً على تلك الشهرة فلا يخفى .
وإنما لم يكن للضمير المنفصل مجرور ؛ لأن نوعي الجر وهما « الجر بالاضافة . والجر بالحرف » فيهما قُرب من الاتصال اللفظي والمعنوي معاً . أو اللفظي فقط ، وكلاهما يتنافى مع الانفصال ؛ فتَجرَّدَ عنه للانسجام . . ولو لفظاً .
ثم ذكر النوعين فقال : (المرفوع) . . أقول :
أنا : للمتكلم والمتكلمة . ونحن : للمتكلمين والمتكلمات . أو المتكلم المعظِّم نفسه . ولم أرَهُ جائزاً للمتكلمة . وأنتَ : للمخاطَب . وأنتِ : للمخاطَبة . وأنتما : للمخاطَبينِ ، والمخاطَبتينِ . وأنتم : لجماعة المخاطَبينَ وأنتُنَّ : لجماعة المخاطَبات .
وهو : للمفرد الغائب . وهي : للمفردة الغائبة - وهما لمن يعقل ولمن لا يعقل - وهما « للأثنين الغائبين - مذكراً ومؤنثاً - . وهم : للجمع المذكر الغائب وهنَّ : للجمع المؤنث الغائبات .
وكل ذلك لمن يعقل ولمن لا يعقل . إلا ما يدل على الخطاب فهو خاص بمن يعقل ، حقيقةً أو تنزيلاً . قال : (والمنصوب) . أقول هو :
إيَّايَ . . للمتكلم المفرد - مذكراً ومؤنثاً - . وإيَّانا . . للمتكلمين - ذكوراً وأناثاً - . وإيَّاكَ . . للمخاطَب . وإياكِ . . للمخاطبة . وإياكما .. للمخاطَبينِ - بنوعيها - . وإياكم .. للجمع المذكر . وإياكنَّ .. للجمع المؤنث . فذلك كله للخطاب . . ولا يخاطَبُ غير العاقل . وإياه

للغائب المفرد . وإياها . . للغائبة المفردة . وإياهما .. للغائبين والغائبتين ـ معاً ـ . وإياهم . . للجمع المذكر . وإياهن .. للجمع المؤنث . وبهذا ينتهي ذكره للاسم بجميع صوره . ثم شرع في ذكر الافعال . .

« علامات الفعل »

فقال : (ومما يعرف به الفعل) . أقول :

إنه القسم الثاني من أقسام الكلمة . والفعل في اللغة يطلق على معانٍ منها :

قال الفيروز أبا ذي في القاموس المحيط ما لفظه :

« الفعل بالمكسر : حَرَكَةُ الانسانِ . أو كناية عن كل عمل متعدٍّ وبالفتح : مصدر فَعَلَ » .

وقال علي بن سيدة الأندلسي في « المحكم والمحيط الأعظم» ما لفظه:

« الفعل كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد » .

أمّا في اصطلاح النحويين .. فقد قيل في تحديده أقول . نختار منها ما يلي ذكره :

الفعل : حدث حقيقة أو تشبيها وتنزيلاً . قام به الفاعل فأوجده حقيقة أو تشبيها وتنزيلاً . أو اتصف به نفياً أو إثباتاً حقيقة أو تنزيلاً . ليعم ما وقع وما لم يقع .

فالفعل ركن الاسناد ـ المفتقر ـ إلى الفاعل أو ما ينوب عنه أو يسد مسده ـ سواء كان حاصلاً متحقق الوقوع أم لم يكن كذلك .. بل من شأنه الوقوع . بالفعل أو بالقوة ؛ لذا نجد : سيقوم زيد .. فعلاً . وإن

لم يقع . وإذهبْ .. فعلاً .. وإن لم يتحقق الذهاب . إذ الاسناد ـ حقيقة أو تنزيلاً ـ حاصل وإن لم يتحقق مضمون الجملة الفعلية . . فتحقق الاسناد بصورة خارجية أمر والاسناد الفعلي أمر آخر . فتأمل .

وإن لم يكن قد تحقق الاسناد . . أو بعبارة أخرى حصول النسبة بين المسنَد والمسنَد إليه بالفعل أو بالقوة هو المراد ليس غير .

أقول . . لو لم يكن هذا كافياً في صحة التعبير لمَا جاز نيابة فعل عن فعل . . وجملة عن جملة ، كقولهم :

بعتُكَ الدارَ . . والبيع بعدُ لم يحصل . ووهبتُكَ الدابةَ . . والهبة بعدُ لم تتم . . الخ . من صيغ معروفة .

وقولهم : اللهم اغفر لنا . . وهو دعاءٌ ورجاءٌ . . لا أمر كما لا يخفى . ومثل هذا كثير جدا في كلامهم .

فالجمل الفعلية « الخبرية .. والانشائية ـ جميعاً ـ » ليست إلا عبارة عن نسبة إسنادية ، وصدقها أو كذبها . وتحقق مضمونها أو عدم تحقق مضمونها شيء ثانوي بالنسبة لصحة التعبير من الناحية اللغوية وصحة النسبة والاسناد من الناحية النحوية .

وبهذا نكتفي في تفسير معنى الفعل « بأنواعه الثلاثة » .

« دلالة الفعل على الزمان »

أمَّا دلالته على الزمان . . وإن ذَكَرَها كثيرٌ من النحاة فليست من مقوِّمات حقيقته ؛ لأن دلالته عليه « بالملازمة العرفية ـ إن صحت ـ لا العقلية » .

أمَّا « المطابقة . . والتَّضمُّن - منفيتان عنه قطعاً » بدليل : وُجِدَ الزمانُ . وخُلِقَ الزمانُ . وجاءَ الزمانُ . وانقضى الزمان . ونحو هذا.

فإن كان الفعل «بأقسامه الثلاثة» يدل على الزمان « باحدى الدلالات الثلاث» فالمسألة تعود إلى : «التسلسلِ . أو الدَّوْرِ » وكلاهما ممنوعان عقلاً .

لا يقال : إن المصدر وسائر المشتقات تدل على الحدث . . فما هو الفرق بينها وبين الفعل ؟ . إذا لم يدل على الزمان ؟ .

نقول : إن افتقار الفعل « بالأصل » إلى الفاعل هو الفارق بينه وبين ما ذُكِرَ ، وليس الدلالة على الزمان - كما يُظن - .

وإنْ دلَّ المصدر . أو بعض المشتقات على الفاعل - فَعَرَضاً لا أصالةً - .

أمَّا الأصوليون . . فيرون - أنَّ تمام النسبة بين المسند والمسند إليه- في الجمل الفعلية . ونقصان النسبة .. في المصدر العامل ..

هو الفرق بين الفعل . . والمصدر . ويقولون : إن ما بانَ نقص النسبة فيه من الجمل الفعلية فلعلة . فأقول :

وهذا لا يتنافى مع - الفرق الذي ذكرناه - . إذ لا تتم النسبة في الجمل الفعلية بدون الفاعل . . وعدم تمامها في المصدر مع وجود الفاعل هو المؤيد لما ذكرناه . . إذ لا يحتاج المصدر - في الأصل - الى الفاعل كما هو الحال في الفعل ، فهو محمول على الفعل - في حالة العمل - وإن كان أصلاً لاشتقاق الفعل « على الأرجح » . . فتأمل .

وقد تنبه « لهذا » جمع من النحاة الحُذَّاق ، منهم ابن الحاجب . والشيخ الرضي نجم الأئمة في « الكافية وشرحها . . لها معاً » حيث عبَّرا بـ « اقترن . . بأحد الأزمنة الثلاثة » ولم يقولا : « دَلَّ » كما قال

كثير غيرهما .

فاذا كانت « الزمنية » داخلة في تركيب معنى الفعل - عقلا - وأنه دال عليها بواحدة من الدلالات الثلاث العقلية ، فلا معنى « لهذا التعبير.. الذي عبرا به » .

إذ الاقتران - لغة وعقلا - لا يتطلب تحققه أيَّةَ دلالة من الدلالات العقلية . فهو « أي الاقتران » إلى المصادفة أقرب .

وقصارى ما يدل عليه «الاقتران» هي الملازمة العرفية « أي العرفية الخاصة . . أعني الاصطلاح النحوي » .

وهي خارجة عن حقيقة الفعل ؛ فان « الدَّور والتسلسل » باقيان على زعم دلالة الفعل بالملازمة . أو التضمن - العقليتين - على الزمان .

نقول : إن التبادر « عُرفاً » إلى دلالته « على الزمان » لا يدل على تحقق أيَّة دلالة عقلية له عليه .

وانتقاض الدلالة العرفية . والتبادر العرفي . والاصطلاح النحوي ، ليس بذي بالٍ .

أمَّا قول بعضهم :

إن المسألة نحوية تتعلق باللغة . . وليست عقلية ، والعرف اللغوي يرى دلالته عليه .

فنقول :

هذا غير مُسَلَّمٍ ؛ فان صيغة الفعل لا تدل بلفظها ولا بمعناها عليه . ولم نكن نعلم علماً يقيناً أنه مراد - للواضع وأنه وضع الفعل لمعنى مركب من الحدث والزمان لتكون إرادته حجة . ولو دار الأمرين كون المعنى مركباً أو بسيطاً . فالثاني أولى ؛ لأنه الأصل .

« فائدة »

قال بعض محققي العلماء : إن المراد بالزمان ـ في عرف الفلاسفة الأقدمين ـ . . هو عبارة عن حركة الأفلاك . وهذا لا يدل عليه الفعل ، وليس مراداً للواضع حتماً ودلالته عليه تستلزم الدور والتسلسل الباطلين عقلاً .

ويراد بالزمان : ـ معنى الأسبقية . واللاحقية ـ وهما من الأمور المرادة للواضع ، حين الوضع ؛ إذ بهما يتحقق معنى « الاخبار به » والفعل دال عليهما .

ولا يُنَافِي هذا . . قولنا « خَلِقَ الزمانُ . . الخ » ولا دور ولا تسلسل على هذا القول .

يقول أبو محمد ـ مؤلف هذا الكتاب ـ :

إن « الأسبقية . واللاحقية » المشار إليهما من الأمور النِّسْبِيَّةِ الاضافية ـ كما لا يخفى ـ فبقاء إشكال الدور والتسلسل قائم مع ما تفضل به العالم المشار إليه .

هذا بعدَ تسليم كون « المعنى الثاني المذكور » مرادا للواضع حين الوضع كما قال « ولا دليل على إثبات ذلك ـ لغة وعقلاً ـ » .

أمَّا « الاخبار به » فمعلوم البطلان . .

إذ ليس كل فعل مخبر به ـ كما لا يخفى ـ بل كثير منه « جُمل إنشائية » ـ فتأمل .

والذي ذهبنا إليه أولاً . . أقرب ، فالعرف الخاص غير مرتبط - غالباً - بالحجج العقلية فقد يكون موافقاً وقد يكون مخالفاً لاسيما المصطلحات اللغوية .

ودعوى « كونه مراداً للواضع حين الوضع » دعوى عارية عن الدليل .. اللهم إلاّ التبادر العرفي فقط . وليس بحجة عقلية . بل ولا نقلية.

(تنبيه) : ما يقال في دلالة الفعل على الزمان أو عدمها ، ينبغي أن يقال في دلالته على - الظرف المكاني ، المادي . أو المعنوي - إلا أن النحاة لم يتعرضوا لها - فيما أعلم .

ولعل دلالته على الظرفية المكانية أقرب عقلاً من الدلالة الزمانية . ورأينا فيها . . رأينا في الزمانية .

« فائدة »

المفهوم العام لكل حدث « كالضرب . والعِلْم . والجهل . وكل ما يتصوره المرء في المفاهيم العامة » . مجرد عن علاقته الزمانية والمكانية. فان أريدت مصاديقهُ الخارجية . . جاء الاقتران العرفي المتقدم ذكره .

فالمفاهيم العامة المشار إلى بعضها - كالكلي الطبعي - الموجود ذهناً ليس غير فهو عار عن كل قيد من القيود الخارجية .

أقول : فان افتقر المعنى الحدثي إلى الفاعل . . فهو المعنى الفعلي . وإن لم يفتقر إليه وبقي المعنى الحدثي مجرداً ملحوظاً في حالتي الوضع والاستعمال - حصل ذكر الفاعل أو لم يحصل - فهو المعنى المصدري .

فالاصل في الفعل الافتقار . والأصل في المعاني المصدرية التجرد .

ومنه معاني سائر المشتقات .

ولعل هذا مما وفقنا الله تعالى إليه ، فاني لم أجده في كتاب . وهو خير دليل على سلب الصفة الزمانية والمكانية عن الفعل . فتأمله فانه بحث جليل . والله تعالى أعلم .

قال : (أن يدخله . . قد . وحرف الاستقبال نحو . . قد قام. وسيقوم وسوف يقوم . وأن يتصل به الضمير المرفوع نحو : نَصَرا . نَصروا . وتاء التأنيث الساكنة : نحو نِعمتْ . وبِئْسَتْ) . أقول :

علامات الأفعال كثيرة ـ ذُكِرَ منها ـ « قد » وهي حرف تحقيق مع الفعل الماضي نحو : قد قام . وحرف تقليل مع الفعل المضارع نحو: قد يقوم . وهي علامة مشتركة بين الفعلين ـ الماضي . والمضارع ـ هذا مع ملاحظة اللفظ . أمَّا مع ملاحظة المعنى ـ وهو الأصل في الألفاظ ـ فليست علامة مشتركة .

« فقد » التي تدخل الفعل الماضي » ليست هي التي تدخل الفعل المضارع وإن اتحدتا لفظاً .

ومنها : « حرفا الاستقبال » وهما . . السين . وسوف . نحو : سيقوم : وسوف يقوم .

وفَرَّقَ بعض النحويين بينهما فقال : «السين» حرف تنفيس يدخل المضارع فينقله من زمن الحال إلى زمن المستقبل القريب من زمن التكلم.

و « سوف » حرف تسويف ينقله من زمن الحال إلى المستقبل البعيد . وهما يختصان بالمضارع .

وأمَّا اتصال الضمير المرفوع المتصل به ، فهو علامة تَعُمُّ الأفعال الثلاثة كما لا يخفى نحو : نصرا . وينصران . وانْصُرَا ، فألف الأثنين ـ مثلاً ـ ضمير

مرفوع متصل دخل الأفعال الثلاثة - كما ترى - . وقس أخواته عليه .

أمَّا « تاء التأنيث الساكنة » : فهي علامة مختصة بالماضي فقط .
ومَثَّلَ بفعلي المدح والذم ؛ للخلاف المذكور في كتب النحو في فعليتهما،
فأدخلَ التاء المذكورة عليهما إعلاماً بأنه يرى فعليتهما . وهو الحق .

أمَّا دخول حرف الجر عليهما ، فعلى تقدير محذوف ، كدخول«ياء»
النداء على الحرف نحو : ياليتني . وعلى « حبذا » نحو : ياحبذا . فهذا
ونحوه مؤل بتقدير شيء محذوف . أو بتقدير زيادة تلك الحروف . أو
عَدّ « ياء » للتنبيه لا للنداء .

(أقسام الفعل)

قال : (وله أمثلة ثلاثة : ماض . ومضارع . وأمر) . أقول :
لمَّا ذكر الفعل على نحو العموم . . شرع في صوره .

فذكر - الأفعال الثلاثة . وعلى هذه القسمة إجماع النحاة البصريين .
والكوفيين دون خلاف « يُعْتَدُّ به » .

نعم : قال البصريون . . باستقلال هذه الأقسام الثلاثة . وقال
الكوفيون : « الأمر » مُقْتَطَعٌ من « المضارع » فهو « أعني الفعل »
في الأصل عندهم قسمان وفي التعداد ثلاثة . وهذا ما لا يدل عليه قياس .
ولا نص . كما سيجيء .

ثم شرع في تفصيل الأفعال . .

فقال :

(فالماضي : ما دل على حدث في زمان قبل زمان الاخبار) . أقول :

تقدم بحث دلالة الفعل على الزمان ورأينا فيها . وذلك كافٍ إن شاء الله تعالى - . بقي إشكال يقتضيه المقام وهو :

إذا لم يكن الفعل دالاً على الزمان فما وجه تقسيمه - إلى الأقسام الثلاثة المذكورة - ؟

فقول : لمَّا كان الفعل - حدثاً - قام به الفاعل فأوجده . أو اتصف به نفياً أو إثباتاً . فالزمانية متعلقة بالحدث الخاص المنسوب إلى الفاعل . لا إلى أصل الحدث « الكلي » فهو مجرد عن قيد الزمانية والمكانية - كما تقدم - . وإن كان مفتقراً إلى الفاعل - أصلا - .

ويدل على عدم دلالته على الزمان - أيضاً - : إختلاف العلماء في دلالة المضارع حقيقة ومجازاً على زمان الحال . أو الاستقبال على خمسة أقوال - كما سيجيء .

فلو كان الزمان جزء حقيقته لما صح هذا الاختلاف . أقول :

فالقسمة تعود في حقيقتها إلى عمل الفاعل لا إلى أصل الحدث .

ولو كانت حقيقة الفعل مركبة من « الحدث والزمان » لما صح إستعمال الماضي فيما لم يقع .. أي في صيغ العقود والايقاعات نحو : زوجتُك .. وبعتُكَ مثلا . فلو كان المعنى مركباً لمَا جازَ - هذا الاستعمال ولو على نحو التنزيل - لحصول التناقض بين اللفظ والمعنى . لا يقال : إن هذا من باب المجاز . لأننا ننفي كون هذا مجازاً بل هو حقيقة . ثم إن المجاز لابد له من مناسبة وقرينة تبرران إستعماله .. فما هي المناسبة بين ما مضى وبين ما يأتي. وبين الاخبار والانشاء ؟!! .

وبناءاً على ما ذكرناه يكون تعريف الفعل الماضي هو : « ما دل على حدث واقع حقيقة أو تنزيلاً . قبل الاخبار به حقيقة أو تنزيلاً .

وليست هذه « القبلية » جزء من حقيقته . بل هي ملازمة عرفية كما تقدم - .

أقول : قيل : في جواز إستعمال « بعتُك . ووهبتُك » ونظيرهما من الماضي في موقع الانشاء .. للدلالة على حتمية الوقوع . ولو عرفاً وتنزيلاً .

وأمّا المضارع :

فقد سمي بهذه التسمية لمشابهته إسم الفاعل - بحركاته وسكناته - .

وفي دلالته على زمن الاخبار به خمسة أقوال :

« أحدها » . . أنه للحال فقط ؛ لأن المستقبل غير محقّق الوجود. وقولك : زيد يقوم غداً . . معناه ينوي أن يقوم غداً .

« الثاني » أنه للاستقبال فقط . ولا يكون للحال ؛ لقِصَرِهِ فلا يسع العبارة . « الثالث » أنه حقيقة مشتركة بين الحال والاستقبال - فهو بنحو الحقيقة - . وعليه الجمهور . وسيبويه . « الرابع » أنه حقيقة في الحال . مجاز في الاستقبال . وذلك لاحتياج زمن الاستقبال فيه إلى علامة. وهي لا تدخل إلاّ على الفروع والمعاني المجازية . « هكذا قاله في همع الهوامع » . « الخامس » عكسه .

وبهذا يتضح لنا على - ما قدمناه - كون حقيقة الفعل بسيطة لا مركبة . إذ لا يصح الخلاف في الحقيقة .

وأمّا الأمر « ويقال له . . فعل الطلب » :

فأجمع محققو النحاة : على أن « الصيغ الثلاث . للأفعال الثلاثة » أصول مستقلة . نعم : اختلفوا في أيها أقدم رتبةً . والمشهور : المستقبل. ثم الحال . ثم الماضي .

وزعم الكوفيون : أن الأمر ليس أصلاً مستقلاً . بل هو مقتَطَعٌ

من المضارع . فأصل . . إفْعَلْ : لتَفْعَلْ .

ولمَّا كان « أمر المخاطَب » أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها . مع حرف المضارعة للتخفيف . وهو عندهم معرب . والحق بناؤه - كسابقيه - إلاَّ ما كان للغائب نحو « ليقم » فانه معرب اتفاقاً .

وللرد على دعوى - اشتقاق الأمر من المضارع - نقول :

الأصل عدم الحذف . وعدم التقدير والتأويل . وعدم النقل . مع حدوث الاشتقاق الغريب : إذ لا اشتقاق الاَّ مع المناسبة - كما هو معلوم - . وأية مناسبة بين الانشاء . والاخبار .

وقد - قدمنا - : أن الشذوذ - حاصل في علم النحو - كما هو حاصل في غيره من العلوم . ونص اللغة حَكَمٌ على - علماء النحو - . وليس علماء النحو - حكَّاماً - على نص اللغة . والقياس جائز مع حصول النص المؤيد له . ومن العجب « والعجائب في عصرنا لا حصر لها » .. أن بعض المتحذلقين . . لما رأى خلاف الكوفيين . . لمذهب البصريين - ظن جهلاً . . أو تجاهلاً - أن الأمر ليس من الأفعال . . واست أظن « طالباً مبتدئاً » يقول مثل - هذا - !!

إن الخلاف « يا أيها العالم الجديد » بينهم . . . يعود إلى الاستقلال الذاتي . . أم النقل والاشتقاق . كاختلافهم في الأسبق رتبةً « المستقبل. أم الحاضر . أم الماضي » إذ لم يقل كوفي ولا بصري . . إن الأمر خارج عن قسمة الأفعال داخل في غيرها . بل « هذا من النحو الميسر ...»!!.

بل الخلاف - بين الفريقين - هو في استقلال « فعل الأمر » . . و « النقل » . . وهذا لا ينفي فعليته .

أقول : ويعرف فعل الأمر .

بأنه الفعل الدال على الطلب بنحو الوجوب والالزام حقيقة . وفيما عدا هذا فدلالته مجازية تفتقر إلى نوع من انواع القرآئن - الحالية أو المقالية - . وكل فعل دل على ما ذكرناه بنفسه فهو « أمر » .

وما دل على الطلب بسبب آخر غير اللفظ المجرد فهو ليس منه وإن دل على أمر وطلب ، كالمضارع المقترن بلام الأمر ونحوه .

وعلامته : الطلب . ونون النسوة . فان لم يقبل أحدهما فليس بأمر .

قال :

(وهو مبنى للفاعل . ومبنى للمفعول . ويقال للأول : ما سُمِّيَ فاعله . وللثاني : ما لم يُسَمَّ فاعله . والمجهول) .

أقول :

من مميزات الأفعال التامة المتصرفه .. البناء للمعلوم . والبناء للمجهول إذ لا يصح هذا في الأفعال الناقصة وإنما يحذف الفاعل : للجهل به أو لتعظيمه أو لتحقيره أو لاغراض اخرى - من اغراض البلاغة - .

وينوب عنه - في الغالب - المفعول به . والجار والمجرور . والظرف وفي هذا المقام كلام طويل لا يليق بهذا المختصر .

قال :

(والمبني للفاعل : ما أوله مفتوح) . أقول :

المبني للفاعل : ما كان فاعله معلوماً - ظاهراً أو مستتراً . صريحاً أو « مؤولاً » وفتح أوله في الماضي والمضارع منه غالباً وليس هذا لازماً بل قد يتغير فيما إذا كانت أصول الماضي ثلاثة أحرف فيكون كما قال . أو أكثر من ثلاثة فيكون مضموم الأول في المضارع - إلا أنه ذكر الصيغة الغالبة - .

قال : (والمبني للمفعول) . أقول :

أي للمجهول ؛ والسبب في تسمية بهذا الاسم . . لأن إسناده -في الغالب - إلى المفعول به . وهو الأصل . وما حلّ محله فبالنيابة عنه . أو لأن صيغة « مفعول » هي الميزان الصرفي له - في الغالب - . والأول أقرب - عندي - لأنه سبب معنوي . وهذا لفظي .

قال : (ما أوله ضمة أصلية) . أقول :

نحو : ضُرِبَ . وأُكِلَ . فهذه ضمة على حرفه الأول الأصلي فهي ضمة أصلية .

قال : (أو أول متحركاته . . كافتُعِلَ . . وأخواته) . أقول :

المراد بهذا - أفعال المطاوعة - وما يجري مجراها . مما يجري مجرى « فاعَلَ » . وهذا من باب « مزيد الثلاثي » . ويجب كسر ما قبل الأخير في الماضي المجرد . والمزيد للمطاوعة وغيرها نحو : قال : (كُسِرَ وانكُسِرَ) . أقول :

فالأول المجرد . و والثاني المطاو ع .

قال : (والمضارع : ما يتعاقب على أوله الزوائد الأربعة) . أقول:

المضارع ثاني الأول في التقسيم . وأصلها من حيث الوضع على « المشهور » . ولابد من بدئه بأحد الزوائد . . وهي « أنيت » للدلالة على ما سنذكره . وليست من علامته كما قال بعض النحاة . بلْ علامته « لم » وهي حرف نفي وجزم .

قال : نحو : بفعل . وتفعل أنت . أو هي . وأفعلُ أنا . ونفعل نحن) .

أقول : إن هذه الأحرف تشير إلى نوع الفاعل لا إلى معنى الفعل . واعتبارها من علاماته لا وجه له ؛ ومجرد اتصالها بأوله دائماً وتخصيصها به لاينهض حجة ؛ لأنها لا تميزه عن قسيميه فهي لبيان نوع فاعله لا بيان حقيقته :

فالهمزة : للمتكلم ـ مفرداً مذكراً ومؤنثاً ـ ، نحو : «أَفْعَلُ أَنَا» والياء : المفرد المذكر الغائب . والجماعة الغائبينَ . والغائبات ، نحو : « يقول . يقولون . يقلنَ » . والنون : لجماعة المتكلمينَ ذكوراً أو أناثاً. أو الواحد أو الواحدة « مُعظماً نفسه » ، نحو : « نفعلُ » . والتاء : للمفرد المخاطَب . والمفردةالغائبة . وللمخاطَبينَ والمخاطَبين . والمخاطبتين ـ والغائبتين . والمخاطبات . والغائبات.وقس ذلك وتأمله حسب مقتضيات الحال.

قال : (فاذا دخلت عليه السين أو سوف خلُص للمستقبل) .

أقول :

قدمنا ـ الأقوال الخمسة في دلالة المضارع على الزمان ـ . وهنا يتعين زمنه بالاستقبال اذا دخلت احدى العلامتين المذكورتين . وفي هذا المقام ننقل مقالة السيوطي في « همع الهوامع » .

قال .. للمضارع أربع حالات «أحدها» : أن يترجح فيه ـ الحال ـ وذلك اذا كان مجرداً ـ عما يدل على غيره ـ .

« الثاني » أن يتعين فيه الحال ، وذلك اذا اقترن « بالآن » وما في معناها . نحو : « الحين . الساعة . آنفاً . أو نُفِيَ بليس . أو ما.

أو إنْ » لأنها لنفي الحال . أو « دخل عليه لام الابتداء » .

« الثالث » أن يتعين فيه الاستقبال ، وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل.

« الرابع » أن ينصرف معناه إلى المُضي ، وذلك إذا اقترن « بلم. ولَمّا » .

أقول . . إن «السين» حرف تنفيس ، وتخاصه إلى المستقبل القريب. و « سوف » حرف تسويف وتخلصه للمستقبل مطلقاً . أو للبعيد منه . وهما خاصان به . وعدهما من علاماته وهذا وجه وجيه .

قال : (وهو أيضاً ضربان : مبني للفاعل .) . أقول ، وهو ما كان فاعلة معلوماً مذكوراً في اللفظ صراحة أو تقديراً أو تأويلاً.

قال : (وهو ما أوله مفتوح . الا أربعة أبواب ، فان أوائلها مضمومة) .

أقول : إن كان ماضي المضارع ثلاثياً . كان مفتوح الأول نحو : ضَرَبَ يَضرب . أو ثلاثياً مزيداً فيه فكذلك نحو : استفهم يستفهمُ . أمّا « أحسنَ يُحسِنُ » فهو وإن كان من الثلاثي المزيد فيه إلا أن زيادته لازمة .

قال : (وعلامة بنائها للفاعل : إنكسار الحرف الرابع) . أقول : يُدحْرِج . ويُصارِعُ ويُوعِدُ . ويَضِرب . ويَستفهِمُ . فالجميع مكسورة الرابع . حقيقة أو تقديراً :

قال : (ومبني للمفعول . . وهذا ما أوله مضموم . الاّ في الأبواب

الأربعة . فان العلامة فيها انفتاح الحرف المكسور) . أقول :
وللوضوح بضرب أمثلة له من مختلف الصيغ نحو .
ضُرِبَ يُضْرَبُ . أنطُلِقَ يُنْطَلَقُ . أُحْرُنْجِمَ يُحْرَنْجَمُ
حُكِيَ يُحْكَى . قِيلَ . يُقالُ . .
فبناء المضارع للمجهول . . بضم الحرف الأول منه وفتح ما قبل الآخر . وقس على ما ذكرتُ لك .
قال : (والأمر وهو : إفْعَلْ) . أقول :
وربما قيل له : فعل الطلب أيضاً « وإن كنا نُفرق بينهما لغة » .
وصيغته الدالة عليه « إفْعَلْ » بكسر الهمزة . وقد تُضم نحو : أُقْتُلْ وأُسْكُتْ . مما مضارعه مضموم ثالثه نحو : نصر ينصُرُ . وقس عليه.
وما قيل من اعتباره منقطعاً من المضارع المقترن بلام الطلب . فمردود لتباين المعنى في أصل الوضع ولأن المضارع لا يدل على الطلب الا بسبب خارج عن صيغته كما لا يخفى . والطلب في الأمر بصيغته ، لا بشيء آخر.
وللطلب صيغ آخرى غير « إفْعَلْ » . . وهي : المضارع المقترن بلام الأمر . وإسم فعل الأمر : نحو . . «عليك نفسك . وحذارِ . الخ».
والأمر حقيقة في الوجوب لأنه المتبادر من صيغته وضعاً وعرفاً . وفي غيره مجاز . وهو من الأعلى إلى الأدنى .
ويخرج عن حقيقته إلى عدة معان ـ مذكورة في كتب النحو . والبلاغة ـ .
كما أن دلالته على الفور . أو التراخي أمر خارج عن حقيقته . وإنما يستفاد منه بسبب القرآئن الخارجية . وهو محدود بالمستقبل القريب «عرفاً».
قال : (والأفعال حقيقة على ضربين : لازم . ومتعد) . أقول :

التخصيص ـ بالحقيقة ـ إخراج للأفعال الناقصة وما ألحق بها «نحو: كان . وكاد . . وأخواتها ، وما ألحق بها » . والأفعال « الجامدة » وما ألحق بها نحو « ليس » .

فهذه إن نصبت الأسماء . . أو رفعتها فليس لها حكم الفعليةالحقيقية من الحدث الصادر عن الفاعل أو القائم به . بل لسبب آخر ـ كما سيجيء ـ.

ومعنى التعدي واللزوم :

هو إمكان سريان الحدث الذي أوجده الفاعل أو اتصف به إلى إسم آخر ـ هو المفعول به ـ . أو عدم إمكان سريانه . فاللازم : مالا يتجاوز الفاعل بل يقتصر عليه ويكتفي به كما قال : (نحو . . قعد . وقمت).أقول: للفعل اللازم صيغ منها :

« فَعُلَ » للسجايا ـ وشبهها ـ نحو : عَذُبَ . وظَرُفَ . وجَنُبَ . و « تَفَعْلَلَ » نحو : تدحرجَ . و « انفَعَلَ » نحو : انقَطَعَ ، وانصَرَفَ ، وانقضَى . و « افعَلَّ » نحو : احمَرَّ . وازْوَرَّ . و « آفعَلَلَّ » كاقشَعَرَّ ، وآشمَأَزَّ . أو إلحاقاً . . كاكَوَهَدَّ الفَرْخُ . . أي ارتَعَدَ . و « إفعَنْلَلَ » . وإفعَنْلَلَ » أصلاً ـ كافعنسَسَ واحرنجمَ . أو إلحاقاً . و « افعَالَّ » كاحمَارَّ .

فهذه الأوزان : قال ابن مالك « وغيره » . . دلائل اللزوم من غير بحث عن معانيها . ويقال للازم : القاصر أيضاً .

والمتعدى : ويقال له المُجَاوِز . والواقع . وهو ما يتعدى الفاعل ولا يكتفي به .

قال : (فينصِبُ المفعول به وشبهه) . أقول :

لمَّا كان اللازم ـ مقصوراً على الفاعل لا يتجاوزه ـ ويتعدى إلى غير

المفعول به من المصدر . والمكان . والزمان « غير المختص » وله بحرف جر . ويتعدى إلى المفعول به بحرف جر . ويحذف حرف الجر وينصبُ المجرور . في نوعين : قياسي . . مع أنَّ . وأنْ المصدريتين . وسماعي يحفظ ولا يقاس عليه نحو : دخلت الدارَ . والبلدَ . والبيتَ . لكثرة الاستعمال بخلاف : ذهبتُ الشامَ . . لعدم الاستعمال .

أمَّا المتعدى :

فنصبه للمفعول . نحو : نصرتُ زيداً . فهذا مفعول به حقيقة . وشبهه نحو : سألتُ السلطانَ قضاء حاجتي . فهذا شبيه بالمفعول به وليس به حقيقة .

وبهذا يُفَرَّقُ بين المفعول به حقيقة . . وهو ما أحدثه الفاعل أو وقع عليه فعلُه أو به .

وبين ما لم يكن كذلك حقيقة بل مجازاً وتشبيها «كالثاني» فان الفاعل له يوقع فعله على المفعول به ولا به . فتأمله .

قال : (ويتعدى إلى واحد وإلى أثنين) . أقول :

ذكر بعض النحويين «أربعة أنواع للفعل من حيث التعدي . وعدمه» .. وهي :

« لازم » . و « متعدٍ » . و « واسطة » أي لا يوصَفُ بتعدٍ ولا لزوم ، وهو الناقص .

وما يوصَفُ بها « أي بالتعدي . واللزوم » نحو :

«شَكَرَ . ونَصَحَ . وكَالَ . ووَزَنَ . وَعَدَّ» . وهذا النوع مقصور على السماع . والأفصح في « الأولين » تعديها بالحرف . والثلاثة الأخيرة بنفسها . وهكذا وردت في كتاب الله تعالى .

ففيه: «أشكر لي . أنصح لكم» . وفيه « كالوهم أو وزنوهم . وعَدَّدَهُ ».

المفعول به الحقيقي ، و كيفية التعدي إلى واحد فأكثر :

التعدي الحقيقي : وقوعُ فعلِ الفاعل على المفعول به ، وتأثُّرُ المفعولِ به حقيقةً بما فَعَلَهُ الفاعل .

وهذا الوقوع على وجوه :

فتارة يكون فعلُ الفاعلِ مُقْتَصِراً على مفعول به واحد« إكتفاءاً به . أو عدم سريان التأثير الفاعلي إلى أكثر منه» . نحو : نصرتُ زيداً.

وتارة يكون فِعْلُهُ متعدياً إلى اثنين نحو : أعطيتُ زيداً ثوباً .

وهذا التعدي له صورتان « الأولى » ما ذكرناه . « والثانية » أفعال القلوب . أقول :

فاعطائي .. فعل الفاعل . ولا يتم الكلام عنه إلاّ بهذين المفعولين معاً . فزيد : مفعول به أول ، مُعْطَى له . وثوباً . . مفعول به ثان، وهو مُعْطَى .

لا يقال : إن زيداً «المعطَى له» هو مفعول لاجله على هذا التفسير؟.

لأننا نقول : ليس في زيد سببية لوجود الفعل كما هو الحال في المفعول لأجله . ولم يكن المعنى المصدري ملحوظا فيه ، وإن كان في الأصل منقولاً عنه ، فتأمل .

قال : (وإلى ثلاثة نحو : أعلمَ اللهُ زيداً عمرواً فاضلاً) . أقول:

إن هذا الذي أشار إليه باب مستقل ، وهو من توابع « أفعال القلوب » التي سيجيء الحديث عنها . وهذا مما شُبِّهَ بالمفعول به الحقيقي.

وليس منه . بل الثاني والثالث : مبتدأ وخبر ـ في الأصل .

أمَّا الأول فَمُنَزَّلٌ منزلةَ المفعول به « وإن أُعربَ مفعولاً به في الجملة » بعلاقة معنوية وهي كونه من « أعمال القلب . . أي الادراك العقلي » فكان بهذه العلاقة كمعمول لفعل الفاعل .

قال : (وأسباب التعدية : ثلاثة) . أقول :

إن الفعل اللازم . أو المتعدي ـ إل واحد . أو إلى أثنين ـ قد يتعلق غرض المتكلم بتعديته إلى واحد إن كان ـ لازماً ـ . وإلى أثنين إن كان متعدياً إلى واحد .

وهكذا إلى ثلاثة . وأجيز له هذه التعدية بأسباب كثيرة منها :

قال : (الهمزة) . أقول :

توطئة : اختلف في ناصب المفعول به . . فالبصريون ، أنه عامل الفاعل ، أي الفغل وشبه . وقد قدمنا هذا فيا سبق للدلالة على اختيارنا إيَّاه . لأنه من الأحداث التي تتعلق باسم صريح أو مؤل وبسبب هذا التعلق الذي يُطلق عليه « الوقوع » سمي مفعولا به أي مُتَعَلَّقاً به .

وقيل : ناصبه هو الفاعل وحده . وقال الفراء : هو الفعل والفاعل معاً . وقيل : معنى المفعولية .

أقول : قد ذكر النحويون ، جواز حذف ناصب المفعول به ـ قياساً ـ لقرينة لفظية أو معنوية .. نحو : «زيداً » لمن قال لكَ . . مَن ضربتَ ؟. وسيجيء تفصيل هذا .

فالتعدية بالهمزة . .

ويقال لها : همزة النقل أيضاً . وهي تُعَدّي اللازم . والمتعدي إلى واحد أو إلى أثنين . نحو : « أجلسته . من جلس اللازم . وأفهمته

المسألةَ من فَهِمَ المتعدي إلى واحد . وهذه أقوى أسباب التعدية لذا قدّمَ ذكرها .

قال : (وتضعيف العين . . في فرّحْتُهُ) . أقول :

هذا هو ثاني الأسباب . وهو أقلها تأثيراً واستعمالاً من الهمزة فهي الأصل . ويتعدى به اللازم والمتعدي إلى واحد فقط . نحو : فَرِحَ . وعَظُمَ . . تقول : فرّحته . وعظّمتُهُ ، فهذان من اللازم المتعدي بسبب التضعيف . وعَلِمَ المتعدي إلى واحد . . تقول : علّمتُهُالمسألةَ ، فقد تعدّي إلى أثنين بسبب التضعيف .

وتخصيص التضعيف « بالعين » أي ثاني الحروف « الأصلية »حذراً من غيره نحو : عشعش . وعسعس ، وشبههما ، فهما لازمان وليس لهذا التضعيف أي أثر .

قال : (وحروف الجر) . أقول :

هو ثالث أسباب التعدية .. ويُعَدّي به اللازم والمتعدي إلى واحد فقط . نحو : مررتُ بزيد . وكتبتُ الدرسَ بالقلم .

وقد يحذف حرف الجر فينصَبُ «المجرور» . وقد أشار إبن مالك إلى هذا فقال :

« وعَدّ لازماً بحرفِ جرِّ فان حُذف فالنصبُ للمنجرّ » .

ولا يحذف حرف الجر إلاّ مع أمن اللبس . والعلم بالمحذوف ومحله. وهذا الحذف نوعان (كما قدمنا) . .

قياسي : إذا عُلِم المحذوف « نوعاً . ومكاناً » وذلك مع « أنّ . وأنْ . وكي » المصدريات ؛ ويؤول بالمفرد إن كان المنصوب جملة أو شبهها.

وسماعي : يُحفظ ولا يقاس عليه . . نحو : دخلتُ الدارَ .

والبيتَ . والبلدَ «والأصل على الأرجح» . . « إلى » فحذفت ولا يقال : ذهبتُ السوقَ . . أي إلى السوقِ ، لعدم السماع .

قال : (وكلٌ من اللازم . والمتعدي . يكون علاجاً وغير علاج) .
أقول :

وهذا معناه : أن الأفعال كلها - إرادية . وغير إرادية - بدليل قوله : (وأفعال الحواس كلها متعدية) . أقول :

أي الارادية ، سواء كانت من أعمال الحواس الظاهرة ، نحو : حصد . وزرع . أو الباطنة ، نحو : عَلِمَ . وفَهِمَ .

وأقول : لأسباب التعدية المذكورة أسباب أخرى ملحقة بها - لم يتعرض لذكرها - . منها : صوغه على « آستَفْعَلَ » بشرط تضمُّنِه معنى - متعدياً - فالتعدي بسبب المعنى الجديد ، لا بسبب الصيغة الجديدة وحدها بل هي جزء سبب ، إذ زيادة الحروف سبب لزيادة المعنى . فليس في حروف المعجم العربية ، ما هو زائد لا لفائدة .

فالتضمين سبب من أسباب التعدية نحو : « إستصعبتُ الأمرَ » . و « إستخبرتُ زيداً الخبرَ » . وقد ذكر النحاة أسبابا للتعدية - غير هذه - تركناها لمنافاة ذكرها كلها للاختصار . . ولأن بعضها غير مرضي عندنا .

« الحرف »

قال : (والحرف : ما دلّ على معنى في غيره) . أقول :
لم أجد حدّاً للحرف غير هذا وما يقرب منه - في كلامهم -

والمراد « بهذا التعبير » وضوح المراد منه لا أن معناه منحصر في غيره « حقيقة » . . والاّ كان مهملاً ـ كديز . . مقلوب زيد مثلاً ـ . ولم يقل واحد منهم هذا القول .

فافتقاره إلى غيره من الأسماء والأفعال لوضوح المراد منه وتشخيصه فهو « كالـكلي الطَّبَعي » الذي ينحصر فهم المراد منه بمصاديقه الخارجية . أو كالنار التي لا يظهر تأثيرُها وهيئُها إلاّ بما له قابلية الاحتراق والاشتعال من الأجسام .

فالاحراق حالة ذاتية ـ كامنة ـ في النار . ووجود ماله قابلية الاحتراق من الأجسام ، هو المحل التطبيقي الذي يبدو فيه الكامن من قوة النار . فالنار سبب حقيقي للاحراق .

والمحتَرِقُ « هو المنفعِلُ » وهو جزء سبب . ويتم حصول التأثير بجزأي العلة معاً ، وهما : المؤثّرُ ، والمتأثّرُ .

فقولنا : سرتُ من البصرة إلى الكوفة ـ مثلاً ـ . .

يحصل منه : أن الابتداء معنى حاصل في كلمة « مِنْ » قبل ذكر كلمة « البصرة » . وإلاّ لَمَا صلحت ـ في هذا الاستعمال ـ . ولَمَا جاز إستعمالها مع غيرها ـ مثلاً ـ .

وكذلك الانتهاء معنى حاصل في كلمة « إلى » قبل ذكر كلمة « الكوفة » والاّ لَمَا صلحت في هذا الاستعمال . ولَمَا صلحت مع غيرها ـ مثلاً ـ وقس غيرهما عليهما .

فـ « البصرة . والكوفة . . في المثال » كالجسم المُحْتَرِقِ ، الذي ظَهَرَ فيه أثَرُ النارِ . ولم تكن النار قد استمدت « قوتها . . أي الاحراق » من الجسم المحتَرِق .

وعلى هذا : فالوضع « عام » أي أن الحروف موضوعة لمفاهيمها العامة ومدلولاتها الكلية بهذا الوضع .

والموضوع له « خاص » أي المصاديق الفردية للمعاني « العامة » . فكل منها حقيقة مهما تعددت بشرط ألاّ تخرج تلك المصاديق عن حقيقة المعنى العام الموضوع له . ولو لم يكن « الموضوع له خاصاً . . أي ما تُستعمل فيه تلك الحروف حسب مفهومها العام » لكانت الاستعمالات « الخاصة » مجازية . ولم يقل أحد هذا القول . ولا ينافي عمومَ الوضع عدمُ وجود مصداق له في الخارج « أي في الاستعمال الخارجي » على عمومه .

فالمعاني المصدرية : بما هي مفاهيم عامة ، كلها من هذا القبيل .

ولا شك أن المعاني المصدرية أقوى من المعاني الحرفية .

فكما أن المعاني المصدرية العامة « بحسب الوضع » . و « الموضوع له خاص . . أي المستعملة فيه » لا يضرها عدم وجودها على عمومها ـ في الخارج ـ الا بوجود مصاديقها .

فالمعاني الحرفية « من باب أولى » ألاّ يضرها عدم وجود معانيها « العامة » الحقيقية في الخارج . بل بجزئياتها فقط .

أمّا من (حيث الحقيقة . والمجاز) : فالمعنى (الكلي) للحروف ، هو الحقيقة ، والمصداق الخارجي المستعمل هو : تمثيل وتجسيد للمعنى الحقيقي « العام » فهو جزؤها ، « أي جزء الحقيقة العامة » . وجزء الشيء منه . فالمعنى الخاص المتشخص بالاستعمال الخارجي ، معنى حقيقي لا مجازي . ومن قال « بالمجازية . . بعلاقة الكلية والجزئية فلابأس به عقلاً . . لكنه مرفوض لغة » . ومخالف ـ للأصل ـ فالحقيقة أصل في الاستعمال والمجاز فرع فيه يفتقر إلى نص أو قرينة .

وللعلماء تفاسير كثيرة لدلالة الحروف على معانيها . منها أيضاً .

أن تدل على المعنى المراد منها . . بالوضع الخاص . والموضوع له أيضاً كذلك .

وعلى هذا يُفَسَّرُ قولهم : « ما دل على معنى في غيره » أي مادل معناه الخاص المستعمل في إستعمال ـ ما ـ في الاستعمالات الخاصة «المتعددة» فيكون : تأثير معنى بمعنى . لا لفظ بلفظ وليس لهذا ما يبرره لغة . ويكفي في رده . . أنه يستلزم تعدد الوضع . . وحصر موارد الاستعمال وتوقف جواز الاستعمال على السماع .

ثم نقول : إن الذي ذكره ـ المطرزي ـ هو الحد النحوي للحرف . وحده اللغوي :

حرف الشيء . . طَرَفُه وناحيته .

والمراد بالدلالة : الوضعية ليس غير . والذي نراه في تحديدالحرف هو : (ما دلَّ على معنى عامٍ في نفسه ، ولن يتضح إلاَّ مع غيره . . من الأسماء . أو الأفعال ـ غالباً ـ) .

« فصل »

قال : (الاعراب) . أقول :

هو في اللغة : الظهور والابانة . وأعرب الرجلُ : إذا تكلم بالعربية ولذا سُمي المتكلم بالاعراب متكلماً بالعربية . إذ لا عربية بلا إعراب . كما لا إبانة للمعنى بدونه . ولهذين سُمي النحو إعراباً أيضاً ـ لاظهاره معنى الكلام العربي . وسبب التسمية الجزئية والكلية . ففيه البناء والاعراب معاً.

مهمة الاعراب الأساسية :

تظهر غاية الاعراب من تحديده .. فهو لغة : الابانة . واصطلاحاً .. بيان أثر العامل .

وكلا هذين التحديدين (اللغوي . والنحوي) يوضحان أن غايته معنوية لا لفظية صوتية فقط . فمن زعم أنه « أي الاعراب . وتعيين نوعه » موقوف على فهم معنى الكلام وتحديد موقع الكلمة منه . فقد أخطأ فهم غايته « جهلاً . أو تجاهلاً » . قال الزجاجي في كتابه « الايضاح » :

« والاعراب : أصله البيان . ثم أن النحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها . . سموها إعراباً ، أي بياناً . وكأنّ البيانَ بها يكونُ » . ومما في كتابه :

إن الكلام سابق للاعراب . وإن الاعرابَ عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدلُّ عليه . فالكلام إذاً سابقه في المرتبة . والاعراب تابع من توابعه .

وقد مثَّلَ لرأيه ـ هذا ـ بدلالة الأسماء على مسمياتها . . نحو : زيد . ومحمد . وجعفر . ودلالة الأفعال على المعاني الفعلية . دون حاجة إلى الاعراب .

إلاّ أن فهم المعاني المختلفة حين تركيب الكلام لا يتم بدون إعراب. هذا حاصل ما قاله وعليه محققو النحويين . فيكون فهم المعنى موقوفاً على فهم حكمه من النحو دون العكس كما قيل .

قال (إختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل) أقول :

إختلف النحويون في تحديد الاعراب فمنه : ما ذكره « المطرزي » وهذا يعني أن الاعراب معنى . والحجة :

(١) إضافة الحركات إليه ، فيقال حركات الاعراب . والشيء لا يضاف إلى نفسه .

(٢) إن الحركات قد تكون في المبني . فلا تكون إعراباً . فالاعراب هو الأمر المعنوي . . والحركات دلالات عليه فقط . وذهب آخرون : إلى أن الاعراب . . هو نفس هذه الحركات . وكلا القولين ـ بعد التأمل ـ لا يختلفان . . في توقف المعنى عليه . . لا توقفه على فهم المعنى .

والعوامل : اللفظية . والعوامل : المعنوية كلها ـ سبب لتغيير آخر المعرب . والنِّسْبَةُ بين العاملين : « العموم والخصوص من مطلق » : فكل عامل لفظي عامل معنوي . ولا عكس .

والمقصود بالعامل اللفظي : ماله صورة في اللفظ . . ولابد له من تأثير معنوي ليكون هو السبب الحقيقي في تأثيره بالمعرب . « رفعاً . أو نصباً . أو جرّاً . أو جزماً » .

وبدون هذا التأثير المعنوي لا يكون العامل اللفظي عاملاً . . بل يكون ملغياً . . فتأمل .

أمّا العامل المعنوي : فهو عامل دون قيد ولا شرط ، وذلك لقوة تأثيره المعنوي . . وإن لم تكن له صورة في اللفظ . كرفع المبتدأ بالابتداء « وهو عامل معنوي . والفاعل بالفاعلية . . وهي عامل معنوي »وهكذا فتأمل بحثنا هذا فهو دقيق .

وأصل المعربات . . هي الأسماء لكثرتها في الكلام . وكثرة المعاني

التي تطرأ عليها . وبعض الأفعال مشبه ببعض الأسماء أو تابع لها فيحركاتها والحروف لاحظ لها منه مطلقاً .

(تنبيه)

قال بعض من تصدر «دست رئآسة العلوم اللغوية في عصرنا »(١) :

« أول ما يعاد النظر فيه : القول المأثور . . إن النحو يعصم اللسان من الخطأ في الاعراب » . أقول : إن « مراعاة قواعده » تعصم اللسان من الخطأ حتماً . .

أمَّا « مع عدم المراعاة . . فلا عصمة . . ولا ذنب للنحو حينئذ » وعدم المراعاة سبب أغلاط أيمة النحويين « من غير العرب » بل ومن العرب أيضاً . ـ من الطبقة الثالثة فنازلاً ـ .

وأي علم يعصم من الخطأ ـ دون مراعاة قواعده ـ . ؟!! .

فالهندسة . والجبر . والحساب . الخ . . إذا لم يراع المرء قواعدها كيف يهتدي إلى تحقيق الغاية المتوخاة منها ؟ .

إن حذف كلمة « مراعاة » من القول « المأثور . . . » في بعض الكتب ـ قديماًإنوُجِدَ ـ فسهوٌ .. أو للعلم بها .. اختصاراً ، أمَّا ـ فيزماننا ـ فللتقليل من أهمية هذا العلم .. أو لاثارة الغبار في « سماء لغة الضاد »!! .

وإن تصدقوا عليه ببعض « كلمات المدح لفظاً . . والهدم .. والذم .. معنى » ! .

وأخيراً أقول : إن مَن قال . . « ما أَشَدَّ الحرُّ » كان قاصداً

---

(١) مرد على « المدخل في ـ أول هذا الكتاب ـ » .

التعجب من شدة الحر .. وقد فهم أبو الأسود - مراده التعجبي الملحون .. فاستهجن لحنه - ولو كان فهمُ المتكلم معنى الكلام ، وحده : مرشداً إلى النهج العربي الصحيح في النطق . . أو فهم السامع المعنى المقصود .. كافياً لحصول التعبير الصحيح . . لم يحدث الغلط . . ولم يضع الدؤلي « النحو » .. فأحذر أيها العربي وتأمل - لا تصدق بل حقق . . ولك في المبرد . . وسيبويه . وإبن الحاجب . والشيخ نجم الأئمة الرضي . وإبن مالك وإبن هشام . وإبن الناظم « بدر الدين » . والأزهري وأمثالهم .. - خير أسوة وقدوة - فخذ ما شاع على لسان هؤلاء وأمثالهم . . فهم الأمناء الحريصون على قواعدنا - .

أمَّا « ذوي الدراسات الغربية » والشرقية - فهم بعيدون كل البعد عن لغتنا - جهلاً . . أو تجاهلاً - .

واللغة ليست فلسفة بل هي نصوص تبتني عليها قواعد .

ولكل أمة لغتها وقواعدها . . ولم نسمع « تيسير القواعد في الانكليزية . والألمانية . والفرنسية . . الخ » بالأسلوب الذي يدعو به وإليه .. «ميَسِّرُو قواعدنا» ؟! . « الأمناء المخلصون جداً جداً » . .

قال الزجاجي في - الايضاح - : إنما ذَكَرَ سيبويه إختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني ، حجة لاختلاف الاعراب للمعاني كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني ، نحو : ذهب . وجلس . كذلك : أكرمني أخوك . وأكرمت أخاك هما يختلفان . وكذلك فَرَّقَ بين الفاعل والمفعول به . والمضاف والمضاف إليه في الاعراب إذا اختلفت معانيهن .

أقول : ولو أردنا ذكر الشواهد على تبعية المعنى للاعراب وتوقفه عليه لطال المقام . وأن الاعراب إنما يختلف لبيان المعنى المختلف . وكفى

بهذا حجةٌ .

قال : (وألقاب حركاته) . أقول :

إن في هذا التعبير دلالة . . على أن الاعراب حقيقة هو نفس تغيير آخر المعرب . فاللقب : لا يدل على الملقّب دلالة كافية ، كدلالة الاسم على المسمى مما يدل على أن الحركات ليست هي الاعراب . . كما قيل . بل نفس التغيير بسبب العوامل .

وهذه الحركات علامات للدلالة على هذا التغيير ليس غير . فهي أبعاض حروف وليست حروفاً . . إذ هي أبعاض حروف المد « أي حروف العلة » ، فالضمة بعض الواو . والفتحة بعض الألف . والكسرة بعض الياء . ولو كانت هي نفسها المرادة في المعربات . . لقال : أسماء الحركات . . ولم يقل الألقاب .

ومذهب البصريين أنه : « الضمة . والفتحة . والكسرة . وكذلك الجزم » . وهذا لا يتنافى مع ما ذهبنا إليه .

فالاعراب على ما ذكروا : العلامة الدالة عليه أي على التغيير . . وليس الحرف الأخير هو الاعراب كما قال الكوفيون . فهذا هو المراد في الظاهر وواقع الاعراب : هو التغيير بسبب العوامل ـ كما تقدم ـ .

فتسميتهم « الحركات » إعرابا مجاز بعلاقة الأثر والمؤثر . . فتأمل .

قال : (فالرفع) أقول :

له معان كثيرة في اللغة منها : رفعُ الزرع . . حَمله إلى البيدر . وفي « الصحاح » : الرفع في الاعراب كالضم في البناء ، وهو من أوضاع النحويين . وفي الاصطلاح : هو وقوع الاسم أو ما شُبِّهَ به في موقع العمدة من الكلام . وعلامته الأصلية . . الضمة في الاسم الصحيح الصريح

الظاهر . والفعل المضارع الصحيح الآخر الخالي من ضمائر الرفع المتصلة
وينوب عنها «الواو» في الأسماء الستة . والجمع المذكر السالم . و«الألف»
في المثنى . و « ثبوت النون » في الأفعال الخمسة ـ من المضارع ـ .

قال : (والنصب) . . أقول :

النصب في الاعراب ، كالفتح في البناء . . وهو إصطلاح نحوي .
وعلامته الحقيقية . الفتحة في الاسم الصحيح الصريح الظاهر أو المعتل
بالياء فقط . والمضارع . . كذلك معتلاً وسالماً ـ غالباً ـ . وينوب عنها:
« الياء » في المثنى . والجمع المذكر السالم . و « الألف »في الأسماء
الستة . والكسرة فيما جُمع بألف وتاء مزيدتين . و « حذف النون » في
الأفعال الخمسة .

والنصب : خاص بالأسماء الفضلة وما ينوب عنها . أو يحل محلها أو
مشبه بها .

ولا نعني بكلمة « الفضلة» جواز حذفها والاستغناء عنها في الكلام ..
بل ذكره بعد الركنين المسند والمسند إليه . وإلا فقد يكون المنصوب «مفرداً
كان أو جملة » مما لا يتم الكلام إلا به نحو : « لا تمشِ في الأرض مرحاً.
وإشتريت خمسة عشر كتاباً » فـ « مرحاً . . وهو حال فضلة . وكتاباً..
تمييز مثله » لكنها مما لا يجوز حذفه أو الاستغناء عنه .

قال : (والجر) . أقول :

هو لغة : الجَذْبُ . وله معانٍ كثيرة . وفي الاصطلاح :
ظُهور الخَفض على آخر المعرب ، لفظاً . أو تقديراً . وهذه
المصطلحات النحوية : « الرفع . والنصب . والجر والجزم » معانٍ
مجازية فقط . وقد صارت «حقيقة عـُرفية خاصة .. أي حقيقة : تعيّنيّة »

ومَن تأمل المعاني اللغوية - لهذه الألفاظ - والمرادَ - منها - في عرف النحويين ظهر له وجه الشبه بين المعنيين ؛ ولكثرة الاستعمال النحوي نُسِيَ المعنى اللغوي .

وعلامته الأصلية « الكسرة » في آخر الاسم المعرب . الصحيح الصريح المنصرف . وينوب عنها : الفتحة في الاسم الممنوع من الصرف. و « الياء » في المثنى . والجمع المذكر السالم . والأسماء الستة . ويقابله : الكسر في - المبنيات - . والجزم في الأفعال المعربة من المضارع فقط .

فالجر خاص بالأسماء . والجزم خاص بالأفعال .

قال : (والجزم) . . أقول :

هو في اللغة : القَطْعُ . وجَزَمَ الحرفَ : أَسْكَنَهُ ، وعليه سَكَتَ . والقراءةَ : وَضَعَ الحروفَ مواضِعَها في بيان ومَهَلٍ . وفي النحو :

سكونُ آخر المضارع المعرب . ويقابله : السكون في المبنيات-عموماً- وحركته الأصلية : « السكون . . وهو عبارة عن عدم وجود حركة ما .. وصورته الكتابية - ٥ - » . وعلامته الفرعية : حذف النون في الأفعال الخمسة . وفي المعتل : حذف حرف العلة .

قال : (وما أعرب من الأسماء : ضربان . منصرف) . أقول :

التصرف في الأسماء له عدة معانٍ . . « والمراد هنا » :

« منها - وقوعه في موضع العمدة ، والفضلة . والمنسوب ؛ ممَّا سَبَّبَ له التَّغْييرَ في آخره .

وقد جعلوا « التنوين » علامة لفظية « للاسم الصريح الصحيح » للدلالة على تمام الاسم وصلاحية وقوعه في كل موقع يفتقر إليه المتكلم عند

التعبير ؛ فأطلقوا على « التنوين » . « الصرف » .وعلى الاسم المُنَوَّنِ « المُنْصَرِف » .

ولَمَّا كان الاعراب : هو تأثير العوامل اللفظية والمعنوية المُسَبِّبُ للمعرب تغييراً في آخره . وكان المتغير القابل للانتقال من حال إلى حال؛ نتيجة تأثير العوامل فيه ، له ميزةٌ عن بقية الأسماء التي ليست لها هذه ، تحتم تصنيف الاسماء إلى ذي قابلية للتغيير المذكور . وإلى فاقد لهذه القابلية . فقالوا :

« المنصرف » . . وهو الذي تمت فيه الاسمية ، بجميع مميزاتها ، وصلح لتأثير العوامل اللفظية والمعنوية فيه . . وقد أعطوه علامة لفظية فقط « أي لا في الخط » . . تلك هي ،

« النون الساكنة الزائدة . . أي التنوين » والتنوين . والمنصرف والمنون . . إسم واحد .

وليست له أية مشابهة بحرف من الحروف . وقد قال في تحديده :

(وهو ما يدخله الحركات والتنوين) . أقول :

الأصل في الأسماء « أن يكون الاسم منصرفاً » ولذا لا يمنَعُ الاسم من الصرف بمانع واحد إلاّ اذا اعتضد بما يقويه . وقد أعطاه المؤلف علامتين .

دخول الحركات ـ الأصلية ـ الثلاث . والتنوين . نحو : رجُلٍ . وفرسٍ . وكتابٍ .

« الممنوع من الصرف »

قال : (وغير منصرف) . أقول :

قد ذكروا : أن المراد - بالصرف ، تنوين التمكن فقط . إذ لا يدخل هذا التنوين إلاّ على المتمكن من الاسماء المعربة المتصرفة . وبهذا فهو دليل على تمام الاسم .

وغيره : هو الذي لا يُتَنَوَّنُ - بهذا التنوين - ولا يجر أيضاً « بالكسرة » عند حصول سبب الجر . قال : (وأسباب منع الصرف)..

أقول : لمّا كان منع الصرف «أي منع التنوين» فرعاً والتصرف فيها هو الأصل ؛ إحتاج منع الصرف إلى سببين «غالباً» أو واحد - مُعْتَضِدٍ - بما يُؤَهِّلُهُ للمنع .

وذلك لأن منع صرف طارىء على الأسماء .. فاحتاج إلى علة..وسبب.

قال : (وهي تسعة) . أقول :

جَمَعَهَا بعضُهم بهذا البيت :

« إجمعْ . وزن . عادلاً . أَنِّثْ . بمعرفةٍ
رَكِّبْ . وزد . عُجْمةً . فالوصفُ . قد كملا » .

أقول : السبب في منع الاسم من الصرف ؛ هو مشابهته الفعل . كما أن مشابهة الفعل الاسمَ سبب لاعرابه .

قال : (العَلَمية . والتأنيث . ووزن الفعل . والعدل . والتركيب والعجمة - في الأعلام خاصة - . والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث . والوصف) .

قال « أمّا العَلَمية » فتعم العَلَمَ الشخصي للانسان وغيره من أسماء المدن والجبال والأنهار والقبائل .

« والتأنيث » : الحقيقي . والمجازي - اشتمل على بعض علاماته

أم لا - .

« ووزن الفعل » . . وهو قسمان ، نُقِلَ عن وزن الفعل نحو : يزيد . ويَشكر . ويعمر . ويحيى . أو لم يُنقل : نحو . . إفكل . ويرفع.

« والعدل » ويمنع مع العلمية في خمسة أشياء . .

« أحدها » : ما جاءَ علماً موضوعاً على « فُعَل » وهو معدول عن صيغة « فاعل » وهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو :

عمر . وزفر ومُضَر . وثُعَل . وهُبَل . وزُحَل . وعُصَم . وقُزَح وجُشَم . وقُثَم وجُمَح . وجُحَا . ودُلَف . وبُلَغ - بطنٌ من قُضَاعة-.

« الثاني » : « فُعَل » المختص بالنداء نحو : فُسَق . وغُدَر. وخُبَث . ولُكَع . . مع العلمية ، أي مع التسمية بها - .

« الثالث » : « فُعَل » المؤكد به نحو : جُمَع . وكُتَع . وبُصَع . وبُتَع .

« الرابع » سَحَر . . وقت بعينه . فلا يتصرف ولا ينصرف .

« الخامس » : فَعَالِ - عَلَم المؤنث - نحو : حَذامِ . وقطام ورقاشِ . وغلابِ . وسجاحِ . وسكابِ - لفرس - . وغرارِ - لبقرة- وظفارِ - لبلدة - . فهذه ممنوعة للعلمية والعدل . . عند سيبويه . وعند المبَرِّد : العلمية والتأنيث . « وهو الأرجح . . لأن العدل خلاف الأصل فيتوقف على السماع » .

أقول : الفرق . . بين العدل . والقلب . والابدال .

العدل . . إيجاد صيغة من صيغة .

والقلب : إبدال حرف علة . . بحرف علة .

والابدال : وضع حرف « من غير حروف العلة » مكان حرف .

فكل قلبٍ إبدال . ولا عكس .

تنبيه

يفهم من تعريفه « المنصرف .. بأنه ما يدخله الحركات والتنوين » .
اختياره . . أن الصرف « أمر مركب منها » . والذي ذكرناه يعني أن « الصرف أمر بسيط . . فهو التنوين فقط » . . والخلاف - بعد التأمل - لفظي . والحركة لا تدل على تام الاسم . كما يدل عليه التنوين فتأمل .

أقول : مما يقوم مقام علتين . .
« صيغتا منتهى الجموع .. مَفَاعِل ومَفَاعيل » وإنْ لم يذكرهما - المطرزي - .

ولا يشترط أن يكون أولها ميماً مفتوحاً . بل حرف مفتوح . ويشترط كون ثالثها ألفاً . بعده مكسور - ولو تقديراً - وهذا مذهب سيبويه والجمهور . وهو الحق للفرق بينهما وبين ماله نظير من المفرد .

أمَّا سراويل . . فمفرد أعجمي لا يصرف معرفة ولا نكرة لمشابهته - هذا الجمع - . وهذا رأي سيبويه .

وقال غيره : هو كذلك لكنه يصرف نكرة ويمنع الصرف معرفة.
وقيل : هو جمع . . مفرده : سروالة . وليس بشيء .

أقول : (والعُجمة مع العَلَمية) . .
والمراد . . ما لم يكن موضوعاً في أصل هذه اللغة . أو ليس له نظير فيها .

وتمنع العجمةُ الاسمَ من الصرف بشروط :

« أحدها » أن تكون شخصية بأن ينقل « عَلَماً » من لغة ـ ما.. غير عربية ـ إلى لغة العرب نحو : إبراهيم . وإسرائيل . بخلاف ماينقل « جنساً » أو ينقل « نكرة » . نحو : ديباج . ولجام . ونيروز .. فهذه منصرفة انقلها نكرة . وهل يشترط كونه « عَلَماً » في اللغة المنقول عنها . . نعم . « ولا ، وهو المشهور » .

«الثاني» أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف : فان كان ثلاثياً صُرِف مطلقاً . كنوح . ولوط . وقيل : يمنع متحرك الوسط .

والمراد بالعجمة : ما ليس بعربي . . بل منقول إلى العربية من أية لغة . وتعرف عجمة الاسم بوجوه :

« أحدها » نص أيمة اللغة على عجمته . « ثانيها » خروجه عن أوزان الأسماء العربية ، نحو : إبراهيم . فمثل هذا الوزن مفقود ـ في الأسماء العربية ـ . « ثالثها » أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو : نرجس . أو آخره زاي بعد دال نحو : مهندز . « رابعها » أن يجتمع في الاسم من الحروف ما لا يجتمع في الأسماء العربية نحو : « الجيم . والصاد المهملة » . أو « الجيم . والقاف » . أو « الجيم . والكاف » . و « خامسها » أن يكون عارياً عن حروف الذلاقة .. وهو رباعي أو خماسي . إلا «عسجد» فهي عربية لخفة السين وهشاشتها . . كذا قال الخليل الفراهيدي .

أقول (والوصف) : ما دل على لون من الألوان . و (ألف التأنيث بنوعيها . . المقصورة . والممدودة) وهما وصيغتا الجمع المتقدمتان تمنعان الصرف مطلقاً . فتى اجتمع في الاسم علتان امتنع صرفه « عدا ألفي التأنيث . والصيغتين » فكلٌّ منهن يكفي عن علتين .

ويعرب بالضمة رفعاً . والفتحة نصباً وجراً . بشرط عدم « أل »

المعرفة . وعدم الاضافة . وإذا صُغِّرَ الممنوع صُرِفَ .

قال : (متى اجتمعَ في الاسم أثنان منها . أو تكرر واحد لم ينصرف) . أقول :

لا يُمْنَعُ الاسم الصرفَ إلا باجتماع أثنتين من العلل - التي مَرَّ ذكرها - أو بتكرار واحدة منها . كألفي التأنيث « المقصورة . والممدودة» نحو : حُبلى . وحمراء . وصيغتي الجمع نحو : « مَفَاعِل . ومَفَاعيل» كمساجد ومصابيح . فانهما أقوى العلل التسع .

قال : (ومَثْنى . وثلاث . ورباع . ففيها : العدل والوصف . وقيل : العدل المكرر .. أي أثنين أثنين . وثلاثة ثلاثة . وأربعة أربعة) أقول:

أمَّا على القول الأول - وهو المختار عندنا - فالوصف - كما قال - واضح والعدل ، فعن - العدد المكرر - فالمراد بمثنى « أثنين أثنين » وهكذا الباقيات . فالعدل - هنا - يوجب التكرار .

أي جاؤا ثلاثة ثلاثة . وأربعة أربعة . وأمَّا ما وراء ذلك إلى عشار فقياس لكنه غير مسموع . والحاصل :

إن - مثنى - ونظائرها ممنوعة من الصرف في حالة التنكير فقط ؛ للوصف والعدل « أي العدول عن تكرار العدد إلى هذه الصيغة » .

وهن مصروفات في حالة التعريف .

« فائدة »

الفرق بين العدل . والاشتقاق : أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أُخِذَ من الأول . نحو : ضارب من الضرب .

وأمَّا العدل : فهو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى آخر ، فيكون المسموع لفظاً . والمراد غيره . فالاشتقاق معنوي . والعدل لفظي .

قال : (وفَعْلاَن الذي مؤنثه فَعْلى . . كعطشان . وريَّان) .

أقول :

وتخصيص مؤنثه « فَعْلىَ » في اللغة العالية . وقد جاء في لغة بعض بني أسد . . . ـ عطشان . وعطشانة ـ .

وهذه الألف والنون المزيدتان تمنعان الاسم الصرف في حالة النكرة تشبيهاً لهما بألفي التأنيث .

وأما الأعلام ، نحو : مروان . وعثمان . وسفيان . . . الخ . فهي لا تنصرف إلا لزيادة الألف والنون مع العلمية .

قال (وأمَّا ما فيه ألف زائدة للالحاق .. نحو : إرطى . وحبنطى فهو منصرف في النكرة ممنوع الصرف في المعرفة) . أقول :

لتشبيه هذه الألف بألف التأنيث . فائدة :

لِمَا أعتبرت ـ ألفا التأنيث ـ عن علتين ؟

لمشاركة الألف ـ بنوعيها ـ تاء التأنيث في الدلالة على التأنيث . وانفرادهما عن التاء . . بجواز حذف التاء ومفارقتها الاسم . وعدم جواز ذلك في الألف فهي جزء من الاسم . أو كجزء . فكانت عن علتين للاختصاص بالاسم وللدلالة على التأنيث .

قال : (والتركيب . . نحو : معد يكرب . وبعلبك) . أقول :

التركيب أنواع منه : التركيب الاضافي ، نحو : عبدالله . والاسنادي نحو : تأبط شراً . ومزجي ، نحو : معد يكرب . وبعلبك . وحضرموت وسمرقند . . الخ . وهو المطلوب هنا .

وإنما كان هذا التركيب مانعاً مع العلمية ؛ تشبيها له « بهاء التأنيث». ولأن الثاني كجزء من الأول ؛ ولذا فقد تُنزّلَ منزلتها مما هي فيه ، فحمل عليها .

« فائدة »

إذا صُغِّرَ مالا ينصرف . صُرِفَ ؛ لزوال سبب منع الصرف ـ وقد تقدم ـ .

وأسماء القبائل . والمُدُنِ تنصرف على التذكير . ولا تنصرف على التأنيث . وقد يتعين أحدهما فيحكم به .

وأسماء السور القرآنية المعرفة بأل . . منصرفة . والمجردة منها ومن الاضافة ـ ولو تقديراً ـ . ممنوعة من الصرف .

ويجوز صرف الممنوع . . لتناسب أو ضرورة . ولا يجوز العكس مطلقاً حتى في الشعر . وقيل : بجوازه للضرورة الشعرية .

الاسم : منصرف . وغير منصرف . ولا واسطة بينهما . وحذف « التنوين » مع المعرف « بأل . والمضاف » لسبب عارض مع بقاء الجر بالكسرة . أو ما ينوب عنها . فلا عبرة بقول من زعم بوجود قسم ثالث بين المنصرف وغير المنصرف .

وهذا البحث « أي المنصرف وغيره » من خواص الأسماء المتمكنة من الاعراب .. لذا لا يجري هذا البحث في المبنيات مطلقاً . لشبهها بالحروف.

وفي ختام ـ هذا البحث ـ نقول : الاسم الثلاثي الساكن الوسط نحو : مِصْر . وهِنْد . يجوز فيه الصرف وعدمه . ولا يرجح أحدهما

على الآخر .

« فصل »

قال : (وما لا يَظْهَرُ) . أقول :

بعد أن تعرض للاعراب - الظاهر - جاء بذكر الاعراب المقدر .
ولا يفوتنا - هنا - أن ننبه . . على أغلاط - نحاة زماننا - الزاعمين . .
أن الاعراب موقوف على فهم المعنى المراد - الذي يقصده المتكلم - .
« وإن كان تكراراً . فقد اقتضاه المقام » .

فنقول : إنَّ الأسماء المقصورة - على كثرتها - والأفعال المعتل آخرها
وكل ما تُقَدَّرُ فيه الحركات - كُلاً .. أو بعضاً - يتعذر فهم المقصود
منه - لولا قواعد النحو - . ومَنْ أنكر هذا فهو مُغَالِطٌ . فأجمع
النحويون - إلا مَن شذ - . أنَّ المقدم فاعل والمؤخر مفعول به . .
حذر اللبس . . في نحو :

(ضَرَبَ عيسي موسى .) . بخلاف (كَسَرَ الفتى الرحى)
حيث لا لبس فيها .

وقس عليه - المبنيات أيضاً - فقواعد النحو مميزة لمعنى الكلام . .
وليس معنى الكلام مميزا للحكم النحوي . والاَّ لطرح باب الاعراب
التقديري . والمبنيات . فتأمل . وأسباب عدم ظهور الحركات المشار إليها
تظهر من قوله :

(قُدِّرَ في محله وذلك نحو العصا . وسُعْدَى ، مما حرف إعرابه
ألف مقصورة . والقاضي والعَمِـي .. في حالتي الرفع . والجر) أقول :

تقدر الحركات لأحد شيئين : إما للتعذر . وإمّا للاستثقال .

فالأول . . في كل إسم معرب منته بألف مقصورة - مفتوح ما قبلها - فانه يتعذر إعرابه لفظاً - بالحركات الثلاث ؛ لأن الألف لو حرّكتها لخرجت عن حقيقتها وانقلبت « همزة » فلا يمكن تحريكها مع بقائها على حالها .

وكل إسم معرب مضاف إلى « ياء المتكلم » وذلك لاشتغال الحرف الأخير منه بحركـــة المناسبة ؛ حيث ألزموا الحرف المتصل « بالياء » المذكورة . . « الكسرة لمناسبتها الياء » . ومن أجل - هذا الالتزام - أدخلوا « نون الوقاية » على ما لا يجوز فيه « الكسر » ؛ فاصلة بين الياء والحرف الأخير مما لا يجوز كسره .

وأمّا الثاني : وهو ما يقدر فيه « بعض الحركات » إستثقالاً . . وذلك في شيئين أيضاً .

الاسم المنتهي «بياء - مكسور ما قبلها» فتقدر فيه الضمة . والكسرة . وتظهر الفتحة لخفتها . ويسمى « منقوصاً » نحو : « القاضي » .

ويسمى نحو : « الفتى » مقصوراً ؛ لأنه ضد الممدود . أو لكونه ممنوعاً عن مطلق الحركة . . والقصر : المنع . والحبس .

والأول : أولى ؛ إذ لا يسمى « المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً » وإن كان ممنوعاً عن الحركات كافة .

« فوائد »

. « الأولى » قال السيوطي في « كتابه الأشباه والنظائر » : قال

الشريف الجرجاني في « حاشيته على الكشاف » : الحركة الاعرابية مع كَونها طارئة ، أقوى من البنائية ، لأن الاعرابية « علَمٌ لمعانٍ مُعتَورَةٍ » يتميز بعضها عن بعض ، فالاخلال بها يُفضي إلى التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيأتها . . أعني الابانة عما في الضمير . أقول :

أية صراحة أبين من هذا الكلام في حصر بيان معاني الكلام بقواعد النحو وليس حصر فهم الحكم النحوي بفهم معنى الكلام . كما غالط به المغالطون في عصرنا .

«الثانية» : الضمة أثقل الحركات . تليها بالثقل الكسرة . وأخفهن الفتحة.

« الثالثة » قال ـ في الأشباه والنظائر أيضاً ـ قال الزجاجي :

فان قال قائل : قد ذكرتَ أن الاعراب داخلٌ عَقِبَ الكلام.. فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله ؟ .

فالجواب : أن يقال . . إن الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعله ومفعولة . ومضافة ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة .

جعلت حركات الاعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني .

هذا قول جميع النحويين . . إلاَّ « دويبة صغيرة تظهر ايلاً ..وبها سُمي قطرباً النحوي » . . فقد خالف .

« الرابعة » : قال نجم الأئمة الشيخ الرضي في شرح الكافية :

إعلم أن مذهب النحاة ، أن باب « غُلامِي » مبني ؛ لاضافته إلى المبني . وخالفهم المصنف ، كما رأيت لأنه عَدَّهُ من باب المعرب المقدر إعرابه ـ وهو الحق ـ بدليل : إعراب نحو . . غلامه . وغلامها .

وغلامك . وغلاماي . ومن أين لهم أن الاضافة إلى المبني سبب دائماً للبناء ؟ .

أقول : ولعل انعدام الشبه بين المضاف المذكور ، والحروف خير دليل على إعرابه إذ لا يُبنَى مبني إلا لشبه يدنيه من الحرف .

« فصل »

قال : (والاعراب كما يكون بالحركات . فقد يكون بالحروف).

أقول :

الاعراب بالحركات أصل . وبالحروف نيابة ، فهو فرع .

ولا يخفى : أن الحرف الأخير من المعرب ، هو حرف الاعراب أمَّا الحركات فهي علامات فقط . تدل على التغيير في آخر المعرب بسبب تأثير العوامل اللفظية أو المعنوية فيه . وهي أبعاض حروف - كما قدمناه آنفاً - .

وقد شرع في ذكر ما يعرب بالحروف نيابة عن الحركات فقال :

(وذلك . . في الأسماء « الستة » مضافة ، وهن : أخوه . وأبوه وفُوه . وحَموها . وهَنُوه . وذو مالٍ) . أقول :

للنحويين في إعراب - هذه الاسماء - وعلاماته كلام طويل « ذكر منه السيوطي في - همع الهوامع .. أثنى عشر وجهاً . وغيره أكثر . فتتبع تجد - . وننقل :

قول سيبويه . . إنها معربة بحركات مقدرة على « الواو في الرفع. وعلى الألف في النصب . وعلى الياء في الجر » فهي كالاسم المقصور .

وقال إبن الحاجب عن سيبويه ـ أيضاً ـ : إنها معربة باعرابين .. تقديري بالحركات . ولفظي بالحروف .

وقال الكوفيون : إنها معربة بالحركات على ما قبل «الحروف الثلاثة».

وقال الشيخ الرضي في « شرح الكافية » :

إن « الواو . والألف . والياء » كانت حروف إعراب لهذه الأسماء ثم جعلت كالحركات لها . والذي نفضله :

ما نُسِبَ إلى سيبويه ؛ إذ الاعراب بالحركات الظاهرة . أو المقدرة ـ أصل ـ والتأويل لا ينافي بقاء الأصل على حاله . قال الشيخ الرضي :

إنما أعربوا ـ هذه الأسماء ـ بالحروف ؛ توطئة لجعل إعراب «المثنى والجمع المذكر السالم» بالحروف ؛ وإنما اختاروا ـ هذه الأسماء ـ بخلاف « غَدٍ » لمشابهتها المثنى باستلزام كلٍّ منها ذاتاً أخرى . . كالأخ للأخ. والأب للابن ؛ وخَصّوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة . ! . هـ

أقول : إن هذا وأمثاله «ظن .. وتعليل نحوي» والحجة الصحيحة في مثل هذا المقام : الورود عن العرب بطريق « السماع » خصوصاً في مقام تَشَعُّبِ سبيل الخلاف .

والحاصل : إن لهذه الأسماء أربع صور من الاعراب « أو أكثر كما قدمنا الاشارة إليه » فمنها :

« الأُولى » . . تنوب الواو عن الضمة ـ في حالة الرفع ـ . والألف عن الفتحة ـ في حالة النصب ـ . والياء عن ـ الكسرة في حالة الجر ـ .

وذلك بشرط :

كونها مُكَبَّرَةً ـ فلو صُغِّرَتْ : أُعْرِبَتْ بالحركات الثلاث

الظاهرة ـ .

وأَنْ تكونَ مضافة ـ فلو جُرِّدَتْ عن الاضافة : أعربت بالحركات الثلاث الظاهرة ـ .

وأن تكون إضافتها إلى غير « ياء المتكلم » ـ فلو أضيفت إليها : أعربت بالحركات الثلاث لكنهامقدرة ـ . « وقيل : ببناء المضاف إلى هذه الياء كما تقدم » .

« الثانية » . . القصر : « أي ملازمة الألف لهن على كل حال» وتُقَدَّرُ فيهن الحركات كسائر الأسماء المقصورة .

« الثالثة » . . النقص : « أي بترك المحذوف منهن على حاله في الحذف » وتُقَدَّرُ فيهن الحركات أيضاً . وتكثر هذه الصورة في « هَن »

« الرابعة » ذُكِرَتْ ضِمْنَ « الأولى» : أعني إعرابها بالحركات الظاهرة . أو المقدرة .

قال : (تقول : جاءني أبوه . ورأيت أباه . ومررت بأبيه) . أقول: لعله اكتفى بالمثال . . عن ذكر الشروط التي يجب حصولها فيها لتعرب بهذه الحروف نيابة عن الحركات .

(المثنى)

قال : (وفي كِلاَ . .) . أقول :

إن المطرزي . وجماعة قَدَّموا ذكر ـ الملحقات بالمثنى ـ عليه . وقد رأيت تأخير الكلام عنها .

قال : (وفي التثنية) . أقول :

الباب الثاني مما تنوب الحروف في إعرابه عن الحركات - المثنى - وقد اختلف في تحديده . قال إبن مالك في « التسهيل » :

« التثنية : جعل الاسم القابل دليلَ أثنين متفقين في اللفظ -غالباً- وفي المعنى على - رأي - » . وقال إبن هشام في « التصريح » .

«المثنى : ما وُضِعَ لأثنين وأغنى عن المتعاطفين . كالزيدان والهندان» .

وقال إبن الحاجب في متن الكافية :

« المثنى : ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها . ونون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه » .

ونجم الأئمة في « شرحها » :

« ونعني بالمثنى : كل إسم كان له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون ليدل على أن معه مثله من جنسه » .

هذا عن تحديد المثنى . أمَّا عن أقسامه .

قال إبن الشجري في « أماليه » :

التثنية تنقسم إلى ثلاثة أضرب . . « تثنية لفظية » : وعلى هذا معظم الكلام . . نحو : رجلان . وزيدان .

« وتثنية معنوية» وردت بلفظ الجمع نحو : ضربتُ رؤوس الرجلَين .

وهكذا لكل ما في الجسد - مما هو واحد - كالأنف . والوجه .

والضرب الثالث . . « تثنية التغليب » :

وذلك أنهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين بتغليب أحدهما على الآخر لخفته أو شهرته - جاء ذلك مسموعاً في أسماء صالحة - كقولهم : للأب والأم ، الأبوان . وللشمس والقمر ، القمران .

وقد ألف أبو الطيب اللغوي الحلبي - كتاباً - سماه « المثنى » جمع

فيه كثيراً من ـ هذا القسم ـ من التثنية وبقية أقسامها الأخرى .

والذي يبدو لي : أن المثنى نوعان «حقيقي» بسبب الوضع والاستعمال معاً ، وهو :

مادل على أثنين أو أثنتين ، صالحاً للتجريد وعطف مثليه عليه .

والمراد ـ بالمماثلة ـ : الاتحاد في اللفظ و « الماهية » معاً . هذه هي الحقيقة الوضعية اللفظية ـ للمثنى ـ .

وله حقيقة أخرى « تَعَيُّنِيَّة » وسببها « كثرة الاستعمال » على نحو المجاز . . ثم اشتهرت فصارت الحقيقة المذكورة .

وهذه هي التثنية « التغليبية » التي تتوقف على السماع من العرب . ولا يجوز القياس ـ لنا نحن عليها ـ .

والنوع الثاني : وهو ما لم يكن ـ كالنوع الأول ـ . وذلك بسبب اختلاف « ماهية المفردين » المتحدين في اللفظ فقط ، نحو : تثنية « المشترك » وما يقرب منه كقولنا : « عينان » نريد بهما الباصرة ، وقرص الشمس ـ مثلاً ـ . فهذا مجاز لابد له من قرينة لبيان المراد منه لوجود التناقض .

إذ لا يتحمل اللفظ الواحد معنيين متضادين في آنٍ واحد بلا قرينة تدل على المراد منه .

أمّا العلم الشخصي : كزيد ـ مثلاً ـ فلا تجوز تثنيته ـ مطلقاً ـ إلا بعد تنكيره . لذا جاز دخول أداة التعريف على مثناه نحو : «الزيدين» .

« فائدة »

الجمع المذكر السالم . والمثنى ، إجتمعا في كونهما يعربان - بالحروف النائبة عن الحركات - . وافترقا . . في اختصاص الجمع المذكور - بمن يعلم . . إسماً له . أو صفةً - . أمَّا « المثنى » فيشمل - من يعلم . وما لا يعلم - . فنقول : جبلان . ورجُلان . وريحان . . الخ . ولا يجوز مثل هذا في الجمع المذكور .

أمَّا إعراب المثنى

فبالألف « رفعاً » . وبالياء « نصباً وجرّاً » بعدهما نون مكسورة « غالباً » مفتوح ما قبلها . وإعرابه على هذا النحو . هو المشهور الراجح.

ويلزم الألف - في الأحوال الثلاثة - في لغة معروفة . عُزِيَتْ لكنانة . وبني الحارث بن كعب . وبني العنبر . وبني الهجيم . وبطون من ربيعة . وبكر بن وائل . وزبيد . وخثعم . وهمدان . ومزادة . وعذرة . وخرج عليها قوله تعالى : « إنْ هذانِ لَسَاحِرَانِ » . وأنشد عليها :

قوله . . « تزَوَّدَ مِنَّا بينَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً » .

وقول الآخر :

« إنَّ أَبَاها وأَبَا أَبَاها قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاها » .

ويجب حذف نون المثنى إذا جاء مضافا . فالنون جيء بها مع المثنى بدل التنوين في المفرد فتحذف مع الاضافة ، كما يحذف التنوين معها أيضاً .

وتجتمع » نون المثنى مع - أل - » . وإن كان التنوين لا يجتمع معها ؛ لاعتبارها في هذا المقام بدل - الحركة - .

وما ألحق بالمثنى في إعرابه - من الأسماء - كثير نذكر منه :

« كِلاَ » لتأكيد المثنى المذكر . إذ لا مفرد - على الأرجح - لهذا الاسم . و « كِلتا » لتأكيد المثنى المؤنث . وهما صيغتان موضوعتان لهذا الغرض . وليست « كلتا » تأنيث «كِلاَ» . . ولا مفرد لهما من لفظهما .

ولا يعربان الاعراب المذكور إلاَّ في حالة إضافتهما إلى الضمير . فلو أضيفا إلى الظاهر : أعرابا بالحركات المقدرة . ومنه :

« أثنان . وأثنتان . وثنتان ، في لغة تميم » مطلقاً .

« فائدة »

توجد أسماء في العربية لا يجوز جمعها . ولا تثنيتها - مطلقاً - فمنها:

« أحدها » مالا مفرد له من لفظه لا يجوز جمعه ولا تثنيته - إلاَّ مجازاً - .

« الثاني » شرط المثنى . والجمع . . أن يكون معربا . فلا يثنى « المبني » ولا يجمع . وما جاء منــه مثنى أو مجموعاً . . فهو صيغة موضوعة على تلك الحالة .

« الثالث » أن يكون المفرد - بسيطاً - غير مركب تركيب « إسناد»

نحو .. تأبط شراً . ولا مركباً تركيب المزج .. نحو بعلبك - على الأرجح -.

« الرابع » التنكير . . فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته . وكذلك لا تثنى الكنايات عن الأعلام . ولا تجمع .

« الخامس » إتفاق اللفظ . فلا يثنى .لا يُجمع ما لا ثاني له في الوجود - إلا مجازاً - . نحو : شمس . وقمر . وهل يشترط اتفاق المعنى؟

نعم . وعليه المتأخرون ، فمنعوا تثنية المشترك . و « لا » وصححه إبن مالك . وإبن الأنباري . و « الجواز » مع اتفاقهما في المعنى الموجب للتسمية . . نحو : الأحمرينِ ، للذهب والزعفران . وإلا فالمنع - وهو عن إبن عصفور - .

« السادس » : ألاّ يُستغنى بتثنية وجمع غيره عنه . فلا يثنى :

« بعض » للاستغناء بتثنية «جزء» عنه ، وكذلك لا يجمع . ولا يثنى « سواء » إستغناءاً بـ « سيان » . ولا تثنى ولا تجمع « أسماء العدد » للاستغناء عن بعضها ببعض . .

فلا يثنى - ثلاثة - للاستغناء بستة . ولا أربعة للاستغناء بثمانية ، ولا يثنى . أجمع . وجمعاء . إستغناءاً عنهما بـ « كِلاَ . وكِلتا » . على رأي البصريين .

« السابع » لا يثنى ولا يجمع ما شابه الفعل . . نحو : أفعل مِن . إنتهى ملخصاً عما في « همع الهوامع » للسيوطي . والغالب مما ذكر منعه .. إذا قصد الحقيقة . ولا مانع مجازاً من استعمال أكثره .

« الجمع المذكر السالم »

قال : (والجمع بالواو . . والنون) أقول :

الباب الثالث مما يعرب بالحروف نيابة عن الحركات .. الجمع المذكر السالم . وإنما عبر عنه - بالواو والنون - ليعم ما كان منه إسماً أو صفةً « لمنَ يَعلم » .

والجمع : «لغة» ضَمّ شيء إلى شيء ؛ وبهذا شاركت التثنيةُ الجمعَ .

والجموع أنواع . فما سَلِمَ بناء مفرده - عند بناء جمعه - يسمى السالم وهو نوعان : مذكر . ومؤنث .

وإن لم يسلم ، بأن تغيرت حروف ، أو حركات - مفرده - أو هما معاً . يسمى جمع التكسير . . وهو إمّا أن يدل على قِلّة . أو كثرة .

والجمع المذكر السالم . . من جموع القلة . وَحَدُّهُ :

ما جُمِعَ بواو مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة . . في حالة الرفع . وياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة في حالتي النصب والجر معاً. وقد تكسر نون - هذا الجمع - وتفتح نون المثنى على عكس ما هو مشهور .

ولا يجمع هذا الجمع إلا ما كان إسماً « لِعَالِمٍ » أي من شأنه أن يكون كذلك . أو وصفاً له نحو : زيد . وزيدينَ . وعاقل . وعاقلينَ .

وقد اخترنا كلمة «عالم» بدل كلمة «عاقل» كما استعمله كثير من النحويين ؛ ليدخل فيه صفات الله تعالى نحو : «نحن الزارعون» وقد تكرر هذا الجمع في القرآن الكريم صفةً له جلت قدرته . مع أنه سبحانه لا يوصف «بالعقل» كما يوصف « بالعلم » . فاخترنا كلمة - العلم - شرطاً لِمَا يجمع هذا الجمع

إسماً أو صفة ليعم كل اسم أو صفة لمن يصح وصفه بالعلم بالفعل أو بالقوة . والجمع : إن كان له مفرد ـ غالباً ـ من لفظه ، فجمع « وهو إمَّا سالم . أو منكسر . كما تقدم » وإن لم يكن له مفرد من لفظه ـ غالباً ـ

فهو إن دل على هيئة مجتمعة ، فهو إسم الجمع نحو : إبل . وغنم. وإن دل على جنس وفُرِّقَ بينه وبين مفرده ـ بالتاء ـ أو الياء فهو إسم جنس نحو : تمر ، وتمرة . وروم ورومي . وزنج وزنجي .

والفرق بين إسم الجمع وإسم الجنس ـ مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير الخاصة ولا المشهورة ـ .

أن إسم الجمع لا يقع على الواحد والأثنين . بخلاف إسم الجنس ، نحو : تمر . . يقال للواحد وللأثنين فأكثر .

وأن الفرق بين إسم الجنس وبينه ـ الياء . والتاء ـ فيما له واحد متميز نحو تمر وتمرة وروم ورومي . بخلاف إسم الجمع .

وأمَّا نون ـ هذا الجمع ـ مع « أل » فهي كنون المثنى في وجوب الحذف مع الاضافة وبقاؤها مع « أل » .

وقد ألحقوا بهذا الجمع أسماء منها :

الفاظ العقود « عشرون . إلى تسعين » وكل إسم ثلاثي حذف آخره ونابت عنه ـ تاء التأنيث المتحركة ـ نحو : سَنَة وعِضة . وثبة . وقلة.

ومن الملحق به أيضاً :

أولو . وعليون . وعالمون ؛ لعدم وجود مفرد لهن من لفظهن . ومن الملحق : بنون . وأبون . وأخون . وهنون ؛ لأنها ليست أعلاماً ولا مشتقات .

« فائدة »

رأي الخليل . وسيبويه وجماعة من كبار النحاة .. أن الجمع المذكور - كالمثنى - معرب بحركات مقدرة على الواو . والياء . ولا يبعد . . تمسكاً بالأصل والتقدير أولى من مخالفة الأصل .

« تنبيه »

لم يذكر المطرزي . . ما جُمِعَ « بألف وتاء مزيدتين » ونحن نذكره استطراداً فنقول :

هو إسم يدل على مؤنث . أو صفة له . ولابد من زيادة الحرفين « الالف والتاء » . وحكمه : الرفع بالضمة . والنصب والجر بالكسرة - معاً - .

وهو الجمع السالم . . وإن تغير بعض التغيير . والتنوين فيه «تنوين المقابلة » أي لمقابلة النون في الجمع المذكر السالم .

« فصل »

قال : (وأعلم أن الرفع عَلَمُ الفاعلية) . أقول :

الرفع لغة : ضد الوضع . واصطلاحاً : وضع الضمة ظاهرة أو مقدرة على آخر المعرب أو ما ينوب عنها . والرفع دليل العمدة ، أعني :

أن المرفوع عمدة في الكلام وأحد ركنيه ليعم المرفوعات كافة . إذ لا يجوز أن يكون بعضها مشبهاً بالفاعل .

أمّا المطرزي . وكثير من النحاة فقد خصوا الرفع بالفاعليةوألحقوا المرفوعات الأخرى بها . وبناءاً على قولهم نقول : إن الاسناد ـ أي إسناد الفعل أو ما في حكمه ـ هو السبب في رفع الفاعل وهو عمدةالجملة الفعلية وما شُبه بها . والابتداء معنى إسمي منتزع من الفاعلية بعلاقة أن كلاً منهما عمدة في جملته ؛ فالرفع عَلَمٌ للمبتدأ ، والخبر معه كالفعل مع الفاعل فأعطي منزلة العمدة لتوقف تمام معنى الجملة الاسمية عليه فهو مرفوع عمدة . والمراد بالعَلَم : العلامة . وقد خُص بهذا الاعراب للاهتمام به فباب مرفوعات الأسماء يبدأ بالفاعل ، ويتفرع عنه المبتدأ والخبر . ونائب الفاعل . وتابع المرفوع . وإسم كان . وخبر إن . كل ذلك في حكم ظاهر أو مقدر . أو مؤول ـ كالأسماء المؤولة ـ أو المبنية . أو المجرورة لفظاً المرفوعة ـ محلاً ـ

قال : (والنصب عَلَمُ المفعولية) . أقول :

لمّا كانت المفاعيل من «الفضلة» أي المذكورة بعد تمام ركني الجملة الذين عليهما المعوّل فيها « وهما المخبر به والمخبر عنه » .

فالفضلة أكثر دوراناً في الكلام ، لذا أعطيت أخفّ الحركات وهي الفتحة الظاهرة أو المقدرة . أو ما ينوب عنها .

وليس المراد بالفضلة ، جواز الاستغناء عنها في الكلام ـ كما قد يتوهم ـ . بل ما أشرنا إليه هو سبب هذه التسمية . ولمنصوبات الأسماء باب يبدأ بالمفاعيل . وما ألحق بها من أبواب المنادى . والتوابع المنصوبة والمبتدأ والخبر ـ مع ما يحدثه الناسخ فيهما . أو في أحدهما من النصب ـ .

والحال . والتميز . والمستثنى . كل هذه المنصوبات ملحقة بالمفاعيل حكماً ومعنى من حيث كونها واقعة موقع الفضلة المذكورة .

قال : (والجر : علَمُ الاضافة) . أقول :

الجر . . له عدة أنواع ـ الأصل منها ـ نوعان : «الجر بالحروف» و «الجر بالاضافة» . أمّا الجر بالمجاورة . والجر بالتبعية . فحملاً وتشبيها .

وكل من « النوعين الأصليين » يحمل معنى النسبة والالصاق . وهذا معنى منخفضٌ معْلُوٌّ عليه وهو أضعف المعاني النِّسبِية ؛ ولمّا كان الجر أضعف أوجه الاعراب أعطي الأضعفُ للأضعف ليتم التناسب بين المعرب وإعرابه . والله أعلم .

يقول أبو محمد ـ مؤلف هذا الكتاب ـ : إن هذا ظن واستنباط إذ لم أجد مَنْ ذكر هذا التعليل .

قال : (والفاعل : ما أسند إليه الفعل مُقَدَّماً عليه) . أقول :

قوله : ما أسند إليه الفعل » . ولم يقل : ما أخبر بالفعل عنه ؛ ليعم الجُمل الفعلية الخبرية منها والانشائية ـ والمحكية ـ . التي تحققت صادقة أو التي لم تحقق . . كاذبة . أو غيرها . ولم يقل : ما أوجد الفعلَ ؛ ليعم الفاعـــل الذي لم يُحقق مضمون الفعل ـ الخبري . والطلبي ـ . فالتعبير « بالاسناد » أعم .

وبهذا تُرَدُّ دعوى بعض النحويين المتحذلقين « بنفي فعلية فعل الأمر بحجة عدم تحققه . . أو عدم وجود فاعل قام به » .

أمّا زعم ـ الكوفيين ـ اقتطاع « الأمر » من « المضارع المدال على الطلب » وقولهم : إنّ « إفْعَلْ » . . مُقْتَطَعٌ من «لِتَفْعَلْ».

فهذا . . مما لم تقم الحجة على صحته . وإن سلمنا به ؛ فلن يدل

على نفيهم فعاية « فعل الأمر . . وعد الأفعال . . أثنين » إنما يدل على - عدم أصالته - . بل هو فرع من « المضارع » . (١) .

كحمل النحويين - المبتدأ - في الرفع على « باب الفاعل »بسبب العمدة » فحمل الشيء على الشيء لا يدل على نفيه . فقولنا :

« أسكتْ » فعل وإن لم يتحقق مضمون الفعل ، أي وإن لم يسكت المخاطَب . وفاعله « مستتر . . أنتَ » بقرينة « الخطاب » . فما معنى زعم بعض الجهلاء .. أو المتجاهلين « المشككين » نفي وجود فاعل لهذا الفعل .. وعايه نفى وجود هذاالفعل مطلقاً . . وعدّها - ماضياً . ومضارعاً فقط - . فاين الاجماع ؟

أترى أن « أنتَ . أنتِ . أنتما . . الخ » كل هذه قد سقطت« في محبرته ولم تخرج منها » ؟!

ماذا يصنع « الدكتور » بـ «بعتُكَ . وهبتُكَ . وفقتُ . زَوَّجتُكَ . . الخ . من صيغ العقود وشبهها . » فكلها كما ترى أفعال ماضية .. ولم تقع بعدُ . وقولنا . . يقوم زيد غداً . وسوف يذهبُ علي بعد شهر إلى مكة المكرمة .

أنطرح هذه الأفعال - جميعاً - لعدم وقوعها . إن صح نفي كل هذه الأفعال . فأي فعل بقي في العربية ؟!

من قال بوجوب وقوع الفعل . أو وجوب صدق الجملة الفعلية؟.

أقاويل القصد منها التضليل . وخلق روح /الشك . مع تحريف كلام المنحرفين من قدماء النحويين أمّا أمناء النحاة . . فانهم يبرأون إلى الله من هذه «المزخرفات المسمومة» . في ماضيهم . وحاضرهم . ولولا

---

(١) فالخلاف في مأخذه لا في فعليته .

تنزيه القلم واللسان ـ معاً ـ عن ذكر هؤلاء المتحذلقين المعجبين بـ « مَن ذا قالها » ؟ .

لصرحت باسم مَن عــدّ « الأفعال أثنين » نافياً ـ الأمر ـ لعدم تحققه . وعدم وجود فاعل حقيقةً له ؟!! .

لكنني أنبه كل حر غيور على دينه . وأمته العربية الكريمة الأصيلة.. ليفتحوا عيون بصائرهم وليسلطوا أنوار عقولهم على « كتاب مثالب العرب.. لأبي عبيدة معمر بن المثنى . . والحملة التي قادها زياد بن أبيه . . ضد العرب » .

« لأنه إبن أبيه . . فهو يشعر بالنقص لهذا السبب النفسي الخبيث». ونحاة عصرنا قد نهجوا نفس النهج ـ جهلاً . أو تجاهلاً ـ .

إلاّ من قل منهم ـ ممن لا صوت له . كالمؤلف . . ونظرائه . . والناس في عصرنا . . ينظرون إلى « مَن قال » . . ولو كان مضللاً . لا إلى « ما قال » . . ولو كان ناصحاً أميناً . وهذا نهج مَن كُفَّ بصره وعمي قلبه .

وقد ذهب المطرزي . . كما ذهب كثير غيره : أن الفاعلية أصل المرفوعات جميعاً . فالفاعل . والمبتدأ والخبر . . تعمها الفاعلية . وقال آخرون :

إن المبتدأ والخبر ـ مستقلان عن باب الفاعلية ـ لفظــاً وكذلك معنى ـ وسنذكر ذلك في باب المبتدأ ـ .

والفاعل نوعان :

« حقيقي » : وهو ما قام به الفعل « أو شبهه » نحو : صنع النجارُ الكرسيَّ . ويكون إسماً ظاهراً صريحاً « كالنجار » في المثال . ومضمراً - ظاهراً . أو مستتراً - نحو : « أطعنا ربنا . فرضي عنا » . فـ« نا ، ضمير ظاهر .. وهو ، ضمير مقدر» . ويكون إسماً مؤولاً نحو : « يعجبني أن أذهب إلى بيت أخي » . . أي يعجبني الذهابُ .

وتكون الجملة فاعلاً . . ولا يُسند إليها - إلاَّ إذا صلحت للتأويل بالمفرد - .

و « مجازي » : وهو إسناد الفعل أو ما في حكمه لغير ما هو له نحو : مات زيد . وجرى الميزاب .

هذا إذا قصدنا « بالفاعل » المعنى اللغوي أي المُوجِد الحقيقي للفعل . أمَّا عند القصد الاصطلاحي - النحوي - . فالجميع حقيقي . . ولا مجاز مطلقاً . « إذا صح الاسناد » . وينوب عن « الفاعل » .

المفعول به - إن وجد في الجملة - . وإلاَّ فالظرف « الزماني . والمكاني » . والجار والمجرور . ويقال للجميع نائب فاعل ويعطى حكمه المعنوي من تأنيث الفعل معه إن كان مؤنثاً . وملازمته الافراد إن كان مثنى أو جمعاً .

ولا يقال للفاعل فاعل . . إلاَّ في حالة تَقَدُّم الفعل عليه وتأخره لفظاً عنه . وربما تقدم للضرورة . وأنكره المحققون - وهو الحق - .

أقول : يؤنث الفعل لتأنيث فاعله . أو نائبه في حالتين وجوباً

ـ على المشهور ـ . «الاولى» إن كان الفاعل حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل وكذلك نائبه .

« الثانية » إن كان ضميراً عائداً على مؤنث « مطاقاً . . أي سواء كان ما يعود عليه الضمير حقيقي أو غير حقيقي التأنيث » . نحو : هند جاءت . والشمس طلعت .

« المبتدأ والخبر »

قال : (ومما ألحق به : المبتدأ والخبر) . أقول :

مما ألحق بالفاعل في الاعراب . . المبتدأ والخبر . وفي رافع المبتدأ أقوال . . منها : الابتداء ، وهو الاهتمام به وافتتاح الجملة الاسمية به ـ في الأصل والرتبة . وفي رافع الخبر أقوال أيضاً منها : أنه الابتداء أيضاً. وقيل : الابتداء والمبتدأ معاً هما الرافعان له . وقيل : مترافعان . وفي تحديده أقوال :

منها : « هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية » . وتحديد آخر هو: « الاسم الصريح أو المؤول المجرد عن العوامل اللفظية الناسخة لحكمه لفظاً أو لفظاً ومحلاً » والخبر « هو : الجزء الذي تتم به مع المبتدأ فائدة الجملة الاسمية » .

وأكثر النحاة على : وجوب تعريف المبتدأ . إذ لا يصح الاخبار عن النكرة إلا إذا خُصصت .

ومع شمول هذه العلة للفاعل إلاّ أنهم لم يشترطوا تعريفه ، لتقدم فعله عليه . والحق ما قاله نجم الأيمة :

إن النكرة إذا حصلت منها فائدة الكلام للسامع صحت مبتدأً وفاعلاً والمعرفة إن لم تحصل منها فائدة الكلام للسامع كانت لغواً . والجملة باطلة نحو : « وجوه يومئذ ناظرة » . و« كوكب انقض الساعة » فهذه نكرات غير مخصصة لكن الفائدة حاصلة منها . . فجاز التعبير وصحت الجملة. ونحو : « قام زيد » مع علم السامع به ، فهو لغو . فالاعتماد على جواز التنكير فيها وعدمه . . حصول الفائدة وعدمها .

فذلك هو المقياس للجواز وعدمه . ونظير هذا قول إبن مالك في « ألفيته » . .

ولا يجوز الابتداء بالنكرة   ما لم تفد ـ كعند زيد نمره ـ .

قال : (ورافعها . . الابتداء) أقول :

الذي ذكره . . هو المشهور عند البصريين . والذي يدلنا على صحة ما ذهب إليه البصريون : أن الابتداء من المعاني الاسمية والعوامل المعنوية ذات التأثير في الجمل الاسمية ومما هو مختص بها فقط .

فتعدي ـ هذا العامل المعنوي المختص ـ إلى معمولين . . أحدهما جزء متمم للآخر حيث هما مخبر عنه ومخبر به فلا منافاة في عمله فيهما معاً لما بينهما من الترابط المعنوي .

وللمبتدأ والخبر أحكام منها :

الأصل تقدم المبتدأ وتأخر الخبر . وقد يتأخر المبتدأ وجوباً في مسائل منها :

إذا كان نكرة محضة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : عندنا رجلٌ . وفي القفص طائرٌ . ومنها : أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر ، نحو : « في الدار صاحبها » .

إذ لو تأخر الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . ومنها :
أن يكون الخبر مما له الصدارة في الكلام . . كأسماء الشرط . والاستفهام.

« باب المنصوبات من الاسماء »

قال : (والمفعول) . أقول :
ـ هذا باب منصوبات الأسماء ـ . وأولها :
« المفعول » وعليه قيست بقية الأسماء المنصوبة . والمراد « المفعول به » وهو الذي يتميز به الفعل المتعدي من الفعل اللازم . إذ ليس لبقية المفاعيل تخصص بفعل دون آخر . فكل الأفعال ـ المتعدية . واللازمة ـ تنصبها كما سيجيء إن شاء الله تعالى .

قال : (ما أحدثه الفاعل . أو فعل به . أو فيه . أو له . أو معه) . أقول :
بعد أن أشار إلى ـ المفاعيل عموماً من حيث الحكم الواحد .. وهو النصب . شرع بذكر أنواعها وعددها . وقبل الشروع في تفصيل ما ذكره نقول :

إن في الجملة الفعلية أو ما شابهها وقام مقام فعلها . . معنيان : « لفظي ومعنوي » . فالأول منه ما كان متصرفاً تاماً ومنه ما كان جامداً ناقصاً ، أو غير ناقص .

و « الثاني » أعني التأثير المعنوي : فمنه ما كان معناه منتقلاً مؤثراً في غيره ولفاعله قابلية التأثير والتأثر . وهذا هو الفعل المعتدي . وبعكسه اللازم.

فما أحدثه الفاعل : نحو . . « قمتُ قياماً » هو المفعول الحقيقي ،

وتتعدى إليه جميـع الأفعال ـ المتعدية واللازمة ـ ؛ ولذا سُمي المفعول المطلق وقيل في سبب التسمية . . عدم تقييده بحرف جر . ومهما يكن فالمفعول المذكور . . هو ما أحدثه الفاعل . وليس غيره مثله .

ـ ونصبُ هذا النوع من المفاعيل لا يدل على انتقال معنى الفعل ، ولا على قابلية فاعله على التأثير والتأثر كما قدمنا ، بل على إشتقاق الفعل فقط ـ .

لذا لا يوجد مثله مع الأفعال الجامدة جموداً مطلقاً ، فلا يقال : « لَيْساً . ونِعْماً . وبِئْساً » . في « نِعم . وبِئس . وليس » ومـا أشبهها من الجوامد .

والمفعول به : هو الفارق بين الفعل المتعدي واللازم ، فما نصبه فمتعدٍ وما لم ينصبه فلازم . وهو الاسم الصريح أو المؤول . الظاهر أو المضمر . أو ما يحل محله من الجمل ، وشبهها . الذي وقع عليه فعل الفاعل ـ حقيقة أو تنزيلاً ـ . والمراد بالوقوع : حصول نِسبة التأثير والتأثر بين الفعل وفاعله من جهة .. وبين هذا المنصوب من جهة أخرى. فيدخل في هذا ، الوقوع المادي . والمعنوي . فيقال : كسرتُ الزجاجة. وحفظتُ القصيدة .

وأما المفعول فيه ، نحو قوله :

(خرجتُ يومَ الجمعة . وصليتُ أَمامَ المسجد) أقول :

فهو نوعان : « ظرف زمان . وظرف مكان » وينصبهما الفعل المتعدي . واللازم معاً . والمفعول لأجله في قوله : (ضربتُه تأديباً) . فهذا أيضاً مما لا يختص به أحد الفعلين . ولتفصيل بحث المفاعيل نقول :

قال . . (ويسمى المنصوب في المثال الأول : المفعول المطلق ؛

لكونه غير مقيد بالجار) أقول : أرى - كما قدمنا الاشارة إليه - أن السبب في هذه التسمية تعدي جميع الأفعال إليه ونصبها إيّاه . وأمّا عدم تقييده بالجار - وإن صح هذا سبباً للتسمية - لكنه ليس كافياً في بيان علتها.

أقول : المفعول المطلق ، هو المفعول الحقيقي ؛ لأنه خاضع لتأثير الفاعل وشبيه بالفعل من حيث الهيئة فحروفه حروف الفعل - غالباً - وترتيبه ترتيبها - غالبــاً - وليس شيء من المفاعيل كذلك . ويذكر في الجملة : لبيان نوع فعله . أو عدده . أو لتأكيده . وليس شيء من المفاعيل ما هو كذلك - أصالة - . وينوب عنه : الضمير العائد عليه . وما كان وصفاً له . ومرادفه . وعدده من غير لفظ الفعل . وآلته . وأشياء أخرى في الكتب المطولة .

قال : (والثاني المفعول به) . أقول : وهو ما فَعَلَ به الفاعلُ: فضربتُ زيداً - مثلاً - معناه . أنني فعلتُ ضَرْبَ زيدٍ ، أي الواقع على زيد بسببي وزيد ليس من موجوداتي إنما ضَرْبُ زيدٍ من موجوداتي إذ لم يكن مضروباً فكان كذلك بسببي ، ففعلي أنا . . هو الضرب الذي فعلته به .

ولا يبعد أن الكلي الطبعي ، هو المفعول الحقيقي أي المعنى المصدري العام . . المسمى المفعول المطلق ؛ وحيث لا وجود له في الخـــارج إلاّ بوجود أفراده كان ما وقع عليه وتأثر به - في الخارج - مفعولا به .

أي الذي تلبس بما فعله الفاعل من حدث نفياً أو إثباتاً .. تحقيقاً أو تقديراً وتنزيلاً . فتأمل .

والخلاصة : الفاعل في الفعل المتعدي ، إذا فَعَلَ ما كان في مقدوره أن يفعله - حقيقةً أو تنزيلاً - أو أن ينقله من المعاني القابلة للانتقال

والسريان على إسم مذكور معه في الجملة مقدماً عليه أو مؤخراً عنه ، فذلك الاسم يكون منصوباً لفظاً أو تقديراً أو محلاً . . ويسمى المفعول به.

قال : (وفي الثالث . والرابع : المفعول فيه ، وهو الظرف الزماني والمكاني) . أقول : كل ما دل على الزمان وهو صالح للنصب على الظرفية . وكذلك كل ما دل على المكان وهو صالح للنصب على الظرفية، فهو مفعول فيه .

وليس كل ظرف « منهما » مفعولاً فيه . فالنسبة بين الظرفين . . المفعول فيه والظرف الذي ليس مفعولاً فيه : العموم والخصوص من مطلق . فكل مفعول فيه « ظرف زمان . أو مكان » ولا عكس .

قال : (والخامس : المفعول له .) . أقول :

ويسمى المفعول لأجله . وهو المذكور سبباً وعلةً لحصول الفعل . ويكون منصوباً لفظاً . أو مجروراً لفظاً منصوباً محلاً . وهو الذي يصلح جواباً لسؤآل . . « لماذا » ؟ .

والمشهور . . إشتراط المصدرية فيه ؛ إذ الباعث الحدث لا الذات.. أي أنه سبب لحدثٍ لا لذاتٍ والاحداث لا تُعلل إلاّ بمثلها . وشرطهُ أن يكون مُعَلِّلاً . بخلاف المصادر التي لا تفيد التعليل . . فانها ليست منه . بل من المفعول المطلق ، نحو قَعَدَ جلوساً . ورَجَعَ القهقرى . والغالب عليه : أن يكونَ من أفعال النفس « لا الحواس الظاهرة » . . وليس هذا شرطاً فيه - كما قال بعضهم - . وشرطه أيضاً : أن يكون مشاركاً لعامله في الوقت . والفاعل - معاً - . فان إختلف معه في أحدهما جُرَّ باللام . ونفى هذا الشرطَ .. سيبويه والمتقدمونَ . أقول : الشواهد الفصيحة مؤيدة لهم . فيجوز عندهم : أكرمتُك اليوم طمعاً في معروفكَ

غداً . وجئتُ حذر زيد . فالأول - في الزمان - والثاني - في الفاعل - .
ومما إختلف فيه الفاعل قوله تعالى : « يُريكم البرقَ خوفاً وطمعاً »
فالاراءة من الله تعالى . والخوف والطمع من الخلق .

قال : (والسادس : المفعول معه) . أقول :

هو المسبوق بواو تدل على المصاحبة « الحقيقية أو المجازية » .

وهي التي يمتنع كونها للعطف إمتناعاً معنويا . نحو : سرتُ والنّيل .
وللواو حالات متعددة منها : وجوب كونها للعطف ، كما لو دل الفعل
على المشاركة ، نحو : تخاصم زيد وعمرو . ولا تنحصر صيغة «تَفَاعَلَ»
في الدلالة على المشاركة . بل تكون لها ولغيرها . فتأمل ذلك . ومنها :
كونها للحال ، نحو : سرتُ والشمس طالعة ، وتعرف بدلالتها على
هيئة الفاعل . أو المفعول به . وفي ناصبه أقوال . . منها : أنه الفعل أو
شبهه . ومنها : أنه الواو . وفيه أقوال أخرى . ولا يجوز أن يتقدم
المفعول معه على عامله - باتفاق - .

« الحال »

قال : : (ومما ألحقَ به : الحال . وهي بيان هيئة الفاعل . أو
المفعول به) . أقول :

الضمير في « به » يعود إلى المفعول . فهو أصل الفضلة في النصب
وبه ألحقت المنصوبات كافة . والحال ملحقة «بالمفعول به» في : الفضلية
وحدوث النصب عن عامل . . وهو الفعل أو شبهه . وحدُّها : إسم
صريح أو مؤول . أو جملة تحل محله ، ولابد لها من رابط . منصوب

لفظاً . أو تقديراً . أو محلاً . « نكرة . . صريحة . . أو مؤولة » . « صفة » . فضلة .. أي بعد تمام ركني الجملة . وليس المراد بهذا الوصف جواز الاستغناء عنه كما قد يتوهم . يُذكر لبيان هيئة الفاعل . أو المفعول به ، في حالة وقوع الفعل منه ـ أي حالة الاسناد ـ . أو وقوعه عليه ـ أي تعلقه فيه ـ « أي حين تأثره بفعل الفاعل » . فقولنا : جاء زيد راكباً . . ليس الركوب وصفاً لزيد مطلقاً . بل في حالة المجيء المعين في الكلام . . ليس غير . يقول أبو محمد ـ مؤلف هذا الشرح ـ :

إن للحال أقساماً منها : كونها منتقلة ـ وهو الغالب ـ . والمراد به : جريان الوصف على الذات . وغير منتقلة ، وهذا قليل . «ومنها» أن تكونَ مفردة ـ وهو الغالب ـ . أو جملة مؤولة بالمفرد .

ومن شروط الحال : أن تكون نكرة ـ أو معرفة مؤولة بالنكرة . وأن تكون مشتقة ـ وهو الغالب ـ وقد تكون جامدة لفظاً مؤولة ـ بالمشتقة ـ . وقد لا تؤول .

والغالب : تقديم صاحبها عليها .

ولابد لها من عامل : وهو الفعل أو شبهه « وهو المشتق العامل عمله كاسم الفاعل ونحوه » والمصدر . وما في معنى الفعل : وهو الظرف والجار والمجرور . . لافتقارها إلى ما تتعلق به لذا صلحت للعمل بالحال إذ لابد لها من متعلَّق به ظاهراً . أو مقدراً . من فعل أو شبهه . وقولهم في تحديدها . « إنها صفة » . قد يَتَبَادَرُ إلى الذهن . . عدم الفرق بينها وبين النعت . وهذا غير صحيح . فالنعت : وصف عام . والحال : وصف خاص . فقولنا : جاءني رجل عالم . . فـ « عالم » نعت لرجل وليس حالاً . وإن بيَّنَ هيئة الفاعل ـ هنا ـ . إذ هو كقولك : زيد

رجل عالم .

أي لا علاقة « لعالم » بزيد حالة المجيء فقط بل هو عالم على كل حالٍ . وهذا هو الفرق بين الحال والنعت . فالوصف في الحال لصاحبها محدود بهيئة يدل عليها الكلام . والنعت وصف مطلق . فكل حال وصف . وليس كل وصف حال . فتأمل .

ولا يكون صاحبها إلا معرفة « غالباً » وقد يكون نكرة ، وحينئذ لابد من تخصيصه بوصف ، أو إضافة مخصِّصَة ، أو سبقه بنفي أو شبهه ، أو نهي أو إستفهام ؛ وذلك أن المُنَكَّرَ إذا سبقته هذه الأشياء كان مستغرقاً فلا يبقى فيه إبهام . وكذلك يجوز تنكير صاحبها إذا اشترك مع معرفة فيها نحو : جاء زيد ورجلٌ راكبينِ . ولجواز تنكيره مسوغات أخرى في ـ المطولات ـ .

الخلاصة : أقسام الحال .

« ١ » باعتبار المعنى . . منتقلة وهو الغالب . « ٢ » ولازمة .. وذلك واجب في ثلاث « الجامدة » غير المؤولة بالمشتق » نحو : هـذا مالُك ذهباً . و « المؤكدة » نحو : وَلّى مدبراً . و « التي دل عاملها على تجديد صاحبها » نحو : « وخلق الانسانُ ضعيفا » .

« ٢ » باعتبار قصد ذاتها إلى : « أ » مقصودة وهو الغالب . « ب » وموطئة . . وهي الجامدة الموصوفة نحو : « فتمثل لها بشراً سَوِيّاً » فانما ذكر بشراً توطئة لذكر سويا . « ٣ » وتنقسم بحسب الزمان إلى . .

« أ » مقارنة ـ وهو الغالب ـ . « ب » ومقدرة ـ وهي المستقبلة نحو : « أدخلوها خالدينَ » . « ج » ومحكية ـ وهي الماضي ـ نحو : جاء زيد أمس راكباً .

«٤» وبحسب التبيين . . والتوكيد إلى :

«أ» مُبينة وهو الغالب ، وتسمى - مؤسسة أيضاً - ومؤكدة . . « لعاملها » . « ولصاحبها » « ولمضمون الجملة » وجميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلاّ « كان وأخواتها . وعسى » .

« التمييز »

قال : (والتمييز . . رفع الابهام عن الجملة نحو : طاب زيد نفساً . واشتعل الرأس شيباً) . أقول :

من أبواب منصوبات الأسماء . . باب التمييز . وهو ملحق بالمفعول في النصب .

وحدُّهُ بـ « رفع الابهام عن الجملة » غير صحيح . والذي ذكره ابن الحاجب في « كافيته » أقرب ، وإن كان فيه نقص أيضاً ، فقد قال فيها : « التمييز . . ما رَفَعَ الابهام عن ذات مذكورة أو مقدرة » .

فتقييد المطرزي . . رفع الابهام عن الجملة قد يُخْرِجُ « تمييز المفرد » وتُقَوِّي هذه الشبهة « بمثاليه » فهما من تمييز الجملة فقط . ولم يذكر في - تحديده غيرهما - .

أمّا تحديد ابن الحاجب . . فهو وإن اشتمل على القسمين ، أي تمييز الجملة . وتمييز المفرد ، إلاّ أنه لا يمنع عن الاشتراك . فرفع الابهام يعم الحال . والنعت . وعطف البيان ؛ إذ ربما يُتَوَهَّمُ - من رفع الابهام عن الذات - الاطلاق ، أي حقيقة الذات وهيئتها ، وليس كذلك التمييز . فلو قال . عن حقيقة الذات تَسَلَمَ من هذا الاشكال المُسبّب

لاشتراك - ما ذكرناه - مع التمييز . . . . من حد تعبيره . فنقول :

لابد من تنكير التمييز ليتحقق الغرض المطلوب منه ، أعني إزالة الابهام عن الذات . أمّا تمييز النسبة « ويقال له : تمييز الجملة أيضاً » فكالمثالين اللذين ذكرهما . . فـ « نفساً » . مَيّزَ ؛ الطّيبَ المنسوبَ إلى زيد » فان الطيب يَحتَمِلُ أنواعاً متعددة . . كطيب النَّسَبِ . والعادات . والأخلاقِ . وغير ذلك . فكلمة « نفس » حددت هذه النسبة ووضحتها . وكذلك «شيباً» في المثال الثاني المتقدم . إذ الاشتعال يحتمل عدة أنواع .

وأمّا تمييز المفرد :

فأربعة أشياء . . « تمييز العدد » . وتمييز الكيل » . و « تمييز الوزن » . و « تمييز المساحة » . وقد تقدم : أن الحال يغلب عليهـــا الاشتقاق . ويغلب على التمييز الجمود . ويجوز تعدد الحال . ولا يجوز تعدد التمييز - على الأشْهَرِ - . والحال : تُذْكَرُ لبيان صفة ما . في صاحبها . والتمييز يُذْكَرُ لبيان ذات المُمَيَّز نفسِهِ ، مفرداً كان أم نِسبةً .

ولا يجوز تقدم الحال على صاحبها - غالباً - . ولا يجوز تقدم التمييز - إختياراً - على عامله . وقيل في سبب عدم جواز تقدمه أقوال منها : ما إختاره نجم الأئمة الشيخ الرضي . . أن التمييز موصوف بعامله صفة له - في أصل الكلام - . « راقود » في قولهم : « عندي راقود خلاً » هو صفة للتمييز وأصل الكلام : « عندي خَلٌ راقودٌ » . فلما قُصِدَ بالتمييز إزالة الابهام عن الذات « خُولِفَ فيه القاعدة » فمنعوا تقديمه على عامله . وقيل : لأنه فاعل في الأصل ؛ فلا يجوز تقديمه لعدم جواز

تقدم الفاعل على فعله . وقيل : إن التمييزَ مُفَسِّرٌ ـ للمميَّزِ المتقدم ـ ولا يجوز تقديم المفَسِّرِ على المُفَسَّرِ . . وهذا أجدر بالقبول .

« مجرورات الاسماء »

قال : (والاضافة : نسبة شيء إلى شيء) . أقول :

هذا باب مجرورات الأسماء . وبدأه بالاضافة لانها أصل في إلصاق شيء بشيء . والالصاق : هو ربط بين إسمين . فان كان بواسطة ظاهرة.. فهو الجر بالحرف . وإن كان بواسطة مقدرة ، فهو الاضافة . والاضافة لغة : الامالة ، يقال : ضافتِ الشمسُ للغروب . . مالَتْ ـ

وفي الاصطلاح . . قال في « همع الهوامع » :

هي « نسبة تقييدية بين إسمين توجب لثانيهما الجر »

قال (وذلك على ضربين : إضافة فعل أو ما في معناه إلى إسم .. وذلك لا يكون إلاَّ بواسطة حرف الجر ، نحو : زيد في الدار) . أقول:

إن مرادهُ بـ « إضافــة الفعل » المعنى اللغوي للاضافة . . وهو يعني به تعدي الفعل اللازم إلى الاسم ؛ ليكون قريب الشبه بالمفعول به وهذا من معاني الالصاق ـ المتقدم ذكره ـ فهو كالاسناد أو بينهما «العموم والخصوص من مطلق » فكل إسناد إلصاق ولا عكس .

وقوله : « أو ما في معناه . . ومثاله بالجملة الاسمية » يدل على الاسناد . وربما قصد جريان الفعل أو ما في معناه من إسم الفاعل ونحوه الظاهر أو المقدر على الاسم المجرور بواسطة حرف الجر . وهذا ليس من الاضافة النحوية الاصطلاحية . بل هو الالصاق المشار إليه .

قال . (والثاني) : إضافة إسم إلى إسم ، وذلك أن تجمع بينهما فتجر الثاني منهما بالأول) . أقول : الاضافة الاصطلاحية « من خواص الاسماء فقط » وهي نوعان :

« لفظية » . و « معنوية » . فالأولى : إضافة الصفات العاملة عمل الفعل إلى معمولاتها . فهذه وإن أثَّرَتْ بالاسم الثاني جراً إلاّ أن المعاني المكتَسَبة من الفعل قائمة معها ، وسميت لفظية ؛ للأثر اللفظي المحض ، وهو التخفيف والاختصار . وفائدتها التخصيص « غالباً » لا التعريف .

أمّا المعنوية : فهي التي يكتسب « المضاف » من المضاف إليه .. التعريف . وفي سبب جر الاسم الثاني أقوال : منها : أن الثاني وهو المضاف إليه مجرور بالأول . . وهو الاسم المضاف . وينسب هذا القول إلى سيبويه . ومنها: أن الثاني مجرور بحرف جر مقدر . ومنها : أن الثاني مجرور - بالاضافة المعنوية - ولما كان الاسم لا يختص بعمل الجر . وقد إعترف سيبويه بأن العرب قد أنابت الاسم الأول مناب الحرف المحذوف إختصاراً . . فان جر الثاني بتقدير حرف جر محذوف يكون قولاً وسطاً . فالأولى قبوله .

قال : (وتسقط التنوينَ . ونونَي المثنى والجمع من الأول . فتقول : غلام زيد . وصاحبك . وصاحبو قومك) أقول :

إن كل ما ذكره يجري في الاضافتين . . اللفظية . والمعنوية . وإنما سقط التنوين من المضاف لنقصه واحتياجه إلى المضاف إليه « حاجة لفظية . أو معنوية » إمّا ليكتسب منه تعريفا - في المعنوية - . أو تخصيصاً وتخفيفاً في - اللفظية - . والتنوين يدل على كمال الاسم وتمامه . والاسم تام ناقص لا يكون في آنٍ واحد . لذا منعوا إجتماع التنوين والاضافة في الاسم ؛ للتناقض الذي يحصل في جمع ما يدل على التمام مع ما يدل على

النقص والافتقار .

أمّا نونا التثنية والجمع ، فحذفها في هذا المقام تشبيهاً بالتنوين .

قال ويسُمَّى الأول مضافاً . والثاني مضافاً إليه ، وهو لا يكون الا مجروراً) .

أقول : في هذا المقام أقوال ثلاثة . أولها ما ذكره . وهو منسوب إلى سيبويه . وعليه الدليل : وهو أن الغالب فيما يستحق التعريف . أو يستحق التخفيف والاختصار . . هو الأول . و « الثاني من الأقوال » : إن الأول مضاف إليه والثاني مضاف .

و « القول الثالث » يجوز في كل من الاسمين . . أن يقال له مضافاً . أو مضافاً إليه .

قال السيوطي : ويجري هذا الخلاف في « المسند . والمسند إليه . ويجري في البدل والمبدل منه » .

قال : (وهذه الاضافة تسمى معنوية . . وهي بمعنى اللام . أو بمعنى - مِنْ -) أقول : إن كان المضاف « مِلكاً » للمضاف إليه حقيقة . أو تشبيها . أو تنزيلاً . وغيرهما من المعاني المجازية . . فهي بمعنى « اللام » نحو : غلام زيد . . فهذا من الأول . ونور الايمان كالشمس . . فهذا من الثاني . وسرج الدابة .. فهذا من الثالث . وقس عليه.

وبمعنى « مِنْ » للجنس . أو للتبعيض ، حقيقةً أو مجازاً ، نحو : خاتم حديدٍ فهذه بمعنى « مِن الجنسية » . و « عِلم اليقين» . . بمعنى « من التبعيضية » وقد أنكر - هذا - جمع من النحاة ، وقال بعضُهم : هذا من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، وهي ممنوعة . وأعاده بعضهم إلى « اللام » ..

أقول : إن كان التبعيض مما يقرب من الجنس حقيقةً . فلا مانع.
وإن كان التبعيض فرديا فممنوع لوضوح إضافة الشيء إلى نفسه فيه حينئذ
وحيث أن العلم جزء من اليقين ـ وهذا إلى الجنس أقرب ـ فاضافته بمعنى
ـ مِنْ ـ . وإضافة بمعنى « في » :

ولم يذكرها جماعة من النحويين . نحو : ماء الكوز . إذ لا شك في
قصد الظرفية . فدعوى الاختصاص لا وجه لها .

قال : (وحكمها تعريف المضاف . ولهذا لا يجوز فيه الألف واللام
فلا يقال : الغلام زيدٍ) .

أقول : هذا حكم الاضافة المعنوية . وعدم جواز دخول « أداة
التعريف ـ على المضاف » معها ؛ لعدم جواز إجتماع مُعَرِّفَيْنِ على
مُعَرَّفٍ واحد . فالاضافة المعنوية سبب من أسباب التعريف . و « أل »
سبب أيضاً . فتكرار السببِ يُسبب ثقلاً في الاسمين المُنَزلين منزلة الاسم
الواحد . من أجل هذا : أجمعوا على منع « أل » المُعَرِّفَةِ من الدخول
على المضاف إضافة معنوية . وأجازوه في الاضافة اللفظية ـ في بعض
الأحوال ـ . وفي توضيح هذا .

قال : (وأمّا اللفظية : فهي إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها.
وحكمها التخفيف لا التعريف ، ولهذا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام
نحو : الحسنُ الوجهِ . والضاربُ الرجُلِ . وفي التنزيل : والمقيمي
الصلاة) . أقول :

المراد بالتخفيف : سَرَيان معنى المشتق إلى معموله . أو فاعله
ـ دون فصلٍ ـ .

ولمّا كانت أداة التعريف لا تتعارض مع التخفيف المطلوب في هذه

الاضافة أجازوه معها .

« فائدة »

ما لا يمكن تنكيره من المعارف « كالمضمرات . وأسماء الاشارة . والأسماء الموصولة فلا يجوز تعريفه . أمّا الأعلام فالقياس يمنع إضافتها . اولا الورود عن العرب . فاذا أضيف العَلَمُ سُلِبَ تعريف العلميـة وأعطي تعريف الاضافة . والأسماء مع الاضافة أقسام :

« الأول » ما يلزم الاضافة . ولا يكاد يفارقها . . وذلك ظروف نحو : الجهات الست . وتِلقاء . وتُجاه . وظروف أخرى .

وغير ظروف نحو : « مثل . وشِبه . وغير . وبعض . وكل » . وغير ذلك .

« الثاني » : ما لا يضاف أصلاً . . كمذومنذ ـ إذا ويليهما مرفوع أو فعل ـ . والمضمرات . والاشارة . والموصولات « سوى . . أي ». وأسماء الأفعال . وكم . وكأين .

« والثالث » ما يضاف ويفرد وهو الغالب .

« فصل التوابع »

قال : (التوابع) . أقول :

عرفها إبن مالك في كتابه ـ التسهيل ـ بقوله : « التابع : هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه » ـ ويغلب على التابع أن يتبع المتبوع

بأربعة من عشرة ، وهي : التعريف . والتنكير . والافراد . والتثنية . والجمع . والتذكير . والتأنيث . والرفع . والنصب . والجر .

قال : (وهي خمسة : التوكيد) . أقول :

التوكيد . والتأكيد . . قسمان : لفظي ، وهو تكرار المؤكَّد ـ كما مثل له بقوله : « نحو : جاءني زيد زيد » . وأخاك أخاك .

ومعنوي : وهو بألفاظ مخصوصة هي : « كل . ونفس . وعين وأجمع . وأكتع . وأبتع . وأبصع . وجمعاء . وجُمَع . وكافة . وقاطبة . وعامة . وجميع . وكِلاَ . وكلتا » . وهذان القسمان يتبعان المؤكد في إعرابه . وعامله . والغالب مطابقتها للمؤكد . ولا يجوز تأكيد الضمير المرفوع المتصل ـ بالنفس والعين ـ إلاّ بعد تأكيده بضمير منفصل فلا يقال : خرجتُ نفسي أو عيني . بل يقال خرجتُ أنا نفسي أو عيني . ولا تضاف « كافة » مطلقاً إتفاقاً . وفي « عامة . وقاطبة . . خلاف » والمختار ـ عندنا ـ منع إضافتها لدلالتها على عموم الجنس كما هي الحالة في « كافة » . وإضافتها تنافي عمومها . « فائدة » :

الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

« ١ » يوصف . ويؤكد . . كزيد والرجل . « ٢ » ويوصف ولا يؤكد ، كرجل . «٣» ويؤكد ولا يوصف كالمضمر .

« فائدة أخرى » : الفرق بين الصفة والتأكيد من خمسة أوجه :

«١» لا يصح حذف المؤكَّد . ويصح حذف الموصوف .

«٢» التوكيد المتعدد لا يُعطف بعضُه على بعض . والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض .

«٣» لا يجوز قطع ألفاظ التوكيد عن إعراب متبوعها والصفات

يجوز قطعها .

«٤» إن التوكيد يكون بالضمائر . . دون الصفات .

«٥» إن النكرات تؤكد بتكرار ألفاظها دون معاني ألفاظها . وتوصف وأخيراً : لا يجوز توكيد النكرة بلفظ من ألفاظ التوكيد - مطلقاً - سواء كانت عامة . . أم محدودة . خلافاً لمن أجاز توكيد المحدودة . وذلك .. لحصول التناقض . فالفاظ التأكيد معرفة فكيف تكون تأكيداً لنكرة .

وما ورد فمحمول على النعت . أو البدل أو الضرورة . ويجوز تأكيد المحذوف . ولا يجوز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض مطلقاً .

قال : (الثاني : البدل . وهو أربعة .. بدل الكل من الكل) . أقول:

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة . ويتبع المبدل منه في الاعراب وقد يوافقه أو يخالفه في غيره . ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر . وما أوهم ذلك جعل توكيداً . ما لم يفد إضراباً . وهذا رأي إبن مالك في « التسهيل » وهو المشهور عند الكوفيين . أمَّا البصريون : فالضمير المنفصل توكيد المتصل مهما اختلف محل إعرابه ، رفعاً أو نصباً أو جراً

أقول : البدل ، هو إصطلاح بصري . أمَّا الكوفيون ، فنقل عنهم الأخفش : أنهم يسمونه الترجمة والتبيين . وله أقسام :

« بدل الكلِ من الكلِّ » . وتسميته « بالبدل المُطَابِقِ . أَوْلى» إذ الكُل : ما كان قابلاً المجزئية . وقد يجيء - هذا النوع من البدل - غير قابل لها . فتسميته - مطابقاً - أشمل .

وهذا القسم من البدل : هو ما اختلف لفظاً - في الغالب - مع المبدل منه . واتحد معنى . فالمبدل هو المبدل منه - حقيقة . أو إدعاءاً وتنزيلاً - كقوله تعالى : «لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة » . فهذا مما اتحد فيه المبدل

والمبدل منه ـ لفظاً ومعنى ـ. والثاني ، نحو : «قال علي أمير المؤمنين ـ ع ـ» فالثاني هو الأول معنى فقط .

قال (وبدل البعض من الكل) . أقول

وهو ما كان المُبْدَلُ جزءاً من المُبْدَل منه ـ جزئية حقيقية . أو تنزيلاً وإدعاءاً ـ ، نحو : مررت بالقوم ثلثيهم . فهـذا من البعضية الحقيقية . قال : (وبدل الاشتمال) أقول : وهو ما كانَ المبدل مُلابساً للمبدل منه ـ حقيقة أو مجازاً ـ فهو خارج عنه أي ليس هو من حقيقة المبدل منه . ولا جزء من أجزائه أو جزئياته .

والملابسة : تعني إفتقار أحدهما إلى الآخر ـ عرفاً ـ . وربما عقلاً أيضاً . نحو : « سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ » . وفي التنزيل : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » . فالثوب لزيد . والقتال في الشهر الحرام . . والعلاقة هي المُلابَسةُ المذكورة . ولابد في البدل من ضمير يعود على المبدل منه ، ويطابقه في الافراد وتوابعه . وقد يحذف الضمير للعلم به . أو للضرورة . قال : (وبدل الغلط) . أقول : هذا ـ هو الرابع من الاربعة التي ذكرها أولاً ـ .

وهو ما أحدثه سبق اللسان ـ لا عن قصد . . وإلاّ كان توكيداً ـ.

قال : (وتبدل النكرة من المعرفة وعلى العكس . وشرط النكرة المبدلة . . أن تكون موصوفة) . أقول :

يبدل الاسم . والفعل . والجملة . . من مثله . وقد تبدل الجملة من المفرد ، بشرط إمكان تأويلها بمفرد . قال في « همع الهوامع » :

وبدل البداء . . نحو : مررت برجل . إمرأة . وهو ما كان بين الأول والثاني التباين لفظاً ومعنى . قال . . وأنكرهما « أي البداء .

والغلط » قوم من النحويين .

أقول : ولعل الحق مع مَنْ أنكرهما - لكلام طويل - .

قال : (الثالث : عطف البيان) . أقول :

العطف لغة : ثَنْيُ الشيء . وإصطلاحاً . . قسمان : بيان . ونسق « أو شركة » .

قال إبن مالك :

«العطف : إمَّا ذو بيانٍ أو نَسَقْ والغرض - الآن - بيان ما سبق

فذو البيان : تابع شبهُ الصفة حقيقة القصد به منكشفة »

فخرج «بشبه الصفة» : النعتُ ؛ فان المشابه للشيء غير ذلك الشيء.

وخرج بذكر الايضاح والتخصيص : التوكيدُ . والنسقُ . والبدلُ.. فالأول :

إيضاح المعرفة - متفق عليه - . نحو : « أبو حفص عمر » . والثاني:

هو تخصيص النكرة . ونفاه جمهور البصريين . وأثبته الكوفيون . وجماعة منهم : أبو على الفارسي . وإبن جني والزمخشري . وإبن عصفور وإبن مالك . نحو : « أو كفارةٌ طعامُ مساكينَ » فهو عطف بيان عند الكوفيين . والمذكورين .

أمَّا البصريون : فيذهبون إلى البدلية - بدل كل من كل - . وهو الحق . محتجين : بأن البيان ، بيان كاسمه . والنكرة لا بيان فيها لأنها مجهولة وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في « أربعة من عشرة » . واحد من أوجه الاعراب . وواحد من الافراد - وفروعه - . وواحد من التذكير وفروعه . والتعريف . أمَّا التنكير - فكما تقدم - الخلاف فيه .

وسُمي هذا العطف بياناً . . لأنه تكرار للأول لزيادة البيان . وقيل

لأن أصله العطف فأصل « جاء أخوك زيدٌ » . « جاء أخوك وهو زيد » فحذف الحرف . والضمير ؛ وأقيم زيد مقامه ، ولذا لا يكون في غير الأسماء الظاهرة .

وحذف الحرف لوضوح المراد . . بسبب إتحاد الاسمين . قال في « همع الهوامع » : يأتي . . للتوضيح . والتخصيص . والتوكيد . ويختلف عن النعت . . بالجمود . . لفظاً . أو تأويلاً ـ قال : ولا يكون مضمراً ـ وفاقاً ـ ولا تابعاً لمضمر ـ على الأصح ـ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق . ولا يكون جملة ولا تابعاً لها « إسمية أو فعلية » . وكل ما كان عطف بيان صلح أن يكون بدلاً . بخلاف العكس ، لأن البدل لايشترط فيه التوافق . . في التعريف والتنكير . ولا الافراد وفرعيه » . « إلاّ إذا أفرد ـ مقروناً بأل . » .

قال : (الرابع العطف بالحرف : نحو جاء زيد وعمرو .. وحروفه تذكر في بابها) . أقول :

القسم الثاني من العطف . . وهو الرابع من التوابع . . عطف النسق. أي التابع لمتبوعه بحرف من حروف العطف . التي ذكر المطرزي .. أنها ستذكر في بابها «أي عند ذكر الحروف . وأنواعها» . ومثاله بزيد وعمرو معناه : عطف الظاهر على الظاهر . . وعطف كهذا مجمع على صحته . أمَّا عطف الضمير فهاك ما تيسر :

يعطف على الظاهر . والضمير المنفصل ـ مرفوعاً كان أو منصوباً. والضمير المتصل المنصوب ، بلا شرط .

فالظاهر : كما تقدم . والضمير المرفوع المنفصل نحو : أنا وأنت قائمان . والمنفصل المنصوب نحو : إياك والأسدَ . وعلى الضمير المتصل

المنصوب نحو : « جمعناكم والأولينَ » .

ولا يَحسنُ العطف على الضمير المتصل المرفوع ، بارزاً كان أو مستتراً إلاّ بعد توكيده بالمنفصل - توكيداً لفظيا مرادفاً له - نحو : «لقد كنتم أنتم وآباؤكم » . ونحو : «أسكن أنت وزوجك الجنة » . أو بتوكيد معنوي نحو :

« ذُعِرتُم أجمعون ومَن يليكم »

أو بوجود فاصل - أي فاصل كان - نحو : «يدخلونها ومَن صلَحَ ».

ويضعف العطف على هذا الضمير بدون ذلك . ولا يجوز العطف على الضمير المجرور ، إلاّ باعادة الجار - حرفاً أو غيره - وذلك هو الاضافة نحو : « فقال لها وللارض » . ونحو : « قالوا نعبد إلهك وإله آبائك » فانظر كيف أعيد سبب الجر . . وهو حرف في الأول . وإضافة في الثاني . وقال إبن مالك وغيره : هذا هو الأكثر .. وليس هو اللازم والصواب ما ذكرناه .

وأمّا قول إبن مالك في « ألفيته » :

« وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الفصيح مثبتا »

أي قد جاء العطف - هنا - بلا تكرار حرف الجر . . ولا الاضافة.. محتجاً - هو ومن سبقه . أو لحقه - : بأن ذلك وارد في النظم والنثر الفصيح.

فنقول : ما أوهم مثل هذا فهو مؤول ؛ إذ ترك العطف هنا سبب للابهام ولا يرفع إلا بتكرار سبب الجر .

نقول ويعطف الفعل على الفعل . . بشرط إتحاد زمنيهما . ولا يشرط إتحاد نوعيهما .

ويطعف الماضي أو المضارع على الاسم المشبه له معنى ويجوز العكس.

وقد نقلنا ـ ما تقدم . . عن التوضيح على التصريح . . لابن هشام. والأزهري ـ مع إثبات ما نختاره فيه ـ من غير الكتاب المذكور ـ .

قال : (الخامس الصفة : وهي الاسم الدال على بعض أحوال الذات).

أقول :

وهي تتبع الموصوف في . . إعرابه . وإفراده وفروعه . وتعريفه وفرعه . وتذكيره وفرعه . إذا كانت فعلاً له .

نقول رجلٌ صالحٌ ورجلانِ صالحانِ . ورجال صالحونَ . ونساء صالحات . والرجل الصالح . والمرأة الصالحة . والرجال الصالحون . والنساء الصالحات . وقوله : « إذا كانت فعلاً له » إحترازاً عن وصف الشيء بفعل سببه ، كقولك : رجل حسن وجهه . وكريم آباؤه . ومؤدب خدامه . فان ذلك يتبعه في الاعراب . والتعريف . والتنكير فحسب ومنه قوله تعالى : «القرية الظالم أهلها» . ويُفهم من هذا أن الوصف نوعان:

« الوصف السببي » : وهو ما كان راجعاً إلى صفة في الذات . . نفياً أو إثباتاً . . سواء كانت من الأفعال الصادرة عنها أو الواقعة عليها مباشرة.

« والوصف الأجنبي » : وهو ما لم يكن من متعلقات الذات . بل راجع إليها بسبب ضمير ـ ونحوه ـ عائد إليها . فهذا هو الوصف الأجنبي . والأول مطابق للموصوف وتابع له في كل شيء . والثاني : في الاعراب . والتعريف . والتنكير فقط . وإطلاق الوصف عليه ـ مجاز ـ .

أقول : « المشتق » . . وصف عام . و « الوصف » مشتق بالمعنى الأخص .

فالأول « أعني المشتق بمفهومه العام » : صفة جارية على الذات ـ نفياً أو إثباتاً ـ . سواء تصرف لفظها . . أم لا .

والثاني : « الوصف بمفهومه الخاص » ولابد له من تصرف اللفظ وإشتقاقه . فلا وصف « في الاصطلاح النحوي » مطلقاً من « جامد لفظاً » . فالنسبة بين المشتق والوصف « على ما تقدم بيانه » : العموم والخصوص من مطلق . . فكل وصف نحوي مشتق . وبعض المشتق ليس بوصف نحوي .

« فصل »

قال : (وإعراب الفعل : على الرفع . والنصب . والجزم). أقول: الفعل المضارع هو المقصود «بالفعل المعرب» . وسُمي بهذا لمشابهته الاسم « أي إسم الفاعل » منه . « وألحق به بعض أنواع فعل الأمر » .

لا يقال : إذا كان إسم الفاعل منتزعاً من المضارع . فكيف يُشَبَّهُ الأصلُ بالفرع ؟ .

نقول : التشابه اللفظي لا يدل على أن الفعل أصلٌ لهذا الاسم معنى . إذ مما لا شك فيه أن المعاني الاسمية لها الأسبقية على المعاني الفعلية . فالافعال - كل الأفعال - إنما هي أحداث موجودة بسبب المسميات ؛ فالأسبقية حتماً للاسم . وعليه : فان إعراب المضارع لهذا السبب فقط . ولمّا كان للاسم أحوال ثلاثة من الأعراب كان المضارع كذلك . وخُص كل واحد منهما بما يميزه . فاختص الفعل بالجزم . والاسم بالجر .

أمّا العلامات : فاثنتان مشتركتان ، وهما الضمة . والفتحة . وأثنتان مختصتان ، وهما . . الكسرة . والسكون . فخص الجر بالاسم . وعلامته الأصلية « الكسرة » . والجزم بالفعل . . وعلامته الأصلية « السكون » .

وفي سبب رفع المضارع خلاف :

فالبصريون يقولون : إن وقوعه موقع الاسم هو الرافع له ، أي جريانه على حركات وسكنات إسم الفاعل - منه - هو سبب إعرابه .

وقال إبن مالك في « التسهيل » تعريه عن الناصب والجازم هو سبب رفعه ، أي تجرده ، وهذا هو مذهب الفراء والكوفيين ، وجماعة من المتأخرين .

وسبب ثالث في رفعه : هو حروف المضارعة . وهذا بالاعراض أجدر ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه . والذي أراه مذهب البصريين :

إذ الأصل في الافعال البناء لثقل معانيها فَلازَمَ الأثقلُ الأثقلَ للتجانس . وشذ المضارع عن قسيميه باعرابه حين تجرده عن « نوني النسوة والتوكيد » ؛ وسبب شذوذه : وقوعه موقع الاسم ، أي مضارعته إسم الفاعل ؛ فعلة الاعراب أحرى أن تكون علة رفعه أيضاً ؛ إذ الرفع أبرز مواقع الاسم لاختصاصه بالفاعلية . فكذا ما شابهه . . وهو المضارع المرفوع . . إذ المُشَبَّهُ يأخذ أبرز صفات المُشَبَّهِ به . وما ذهبنا إليه هو إختيار المطرزي أيضاً .

قال : (فارتفاعه بالمعنى : وهو وقوعه موقع الاسم ، نحو : زيدٌ يَضْرِبُ) . ثم قال :

(وإنتصابه . وإنجزامه بالحروف وستذكر) . أقول :

المضارع المعرب يعرب بأربعـة أحرف فقط . عند البصريين . وبعشرة عند الكوفيين . والأول رأي المطرزي - وهو إختيارنا أيضاً - ؛ إذ كل ما ذكر من المضارع المنصوب فيما سوى الأربعة - التي سنذكرها - فؤول . أو للضرورة .

قال : (وأمّا يفعلان . وتفعلان . ويفعلون . وتفعلون . وتفعلين فثبوت النون علامة رفعها . وحذفها علامة نصبها وجزمها) . أقول :

هذه الأمثلة تسمى « الأفعال الخمسة » وهي كل فعل مضارع بالأصل « أو طلب بالتبعية » وُجِدَ فيه « ألف الأثنين ـ وهذا ضمير لها لا حرف كما يظن من لا بصيرة له ـ . أو واو الجماعة . أو ياء المخاطبة » فالمضارع يعرب بثبوتِ هذه النون ـ رفعاً ـ . وينصب ويجزم بحذفها .

ومثله المضارع المتصل بلام الأمر فان جزمه بحذفها . و « فعل الأمر . . نحو إفعلا . وإفعلوا . وإفعلي » فهو مبني على السكون . وعلامة بنائه حذف النون . وأمّا أوجه إستعمال الصيغ المذكورة ، فهي :

« يفعلان » للغائبينِ . والغائبتينِ . « وتفعلان » للمخاطَبينِ . والمخاطَبتينِ . « ويفعلون » للجماعة الذكور الغائبينَ . « وتفعلون » للمخاطَبين . « وتفعلين » للمخاطَبة .

« المبنيات »

قال : (والمبني : ما لازم آخره وجهاً واحداً) . أقول :

سُمي بناءاً ، للزومه حالة واحدة ـ تشبيهاً له بالبناء . . بناء البيوت من الطين وشبهه ـ . فشبه بها بالثبوت وعدم التغير .

والبناء : أصل في الحروف ـ بالاجماع ـ . وأصل في الأفعال « كل الأفعال » على مذهب البصريين . وأمّا الكوفيون : فقد أنكروا ـ هذا ـ . وليس لهم دليل يعول عليه . فالثقل فيها « مُجمع عليه بين النحويين » . وأنها أحداث صادرة عن الأسماء ، ومفتقِرة إليها . . كذلك . فهي

أقل دوراناً في الكلام من الأسماء ، إذ لا يخلو كلام عن الاسم ، وقد يخلو عن الفعل . فهي في الأصل في غنى عن الاعراب لقلة ما يعتورها من المعاني المختلفة التي لا تتميز بدونه . والبناء في الأسماء فرع - بالاتفاق-. وإنما بُنِـيَ بعضُ الأسماءِ ؛ لشبهها بالحروف - على المشهور - . وقيل: لشبهها بالفعل . أو بالفعل والحرف معاً . والأول - مشهور البصريين - وهو المختار . إذ لا يُبنى إسم إلاَّ وفيه شبه بالحرف . وقد يبنى وليس فيه شبه بالفعل .

قال (وهو : جميع الحروف . وأكثر الأفعال . . وهو الماضي . والأمر - المخاطَب - . وبعض الأسماء ، نحو : كم . وكيف . وأين . وما أشبه الحروف كالذي والتي . ومَن . وما . في معنى الذي . أو تضمن معناه) . أقول :

بدأ بتعداد - أهم المبنياتِ - . قبل ذكر « أنواع البناء » . وفيما ذكر تصريح بأن السبب في بناء المعربات هو الشبه بالحرف . وفيما ذكر تلميح أيضاً : لأنواع الشبه . . ومَن . وكيف . وأينَ أسماء إستفهام. وسبب بنائها ، شبه الحرف بالتضمن - أي تضمن معنى الاستفهام - عن مجهول - .

فكم : إستفهام عن الكمية . ومَن : عن العاقل أو ما في حكمه . وما : عن غير العاقل وما في حكمه . وكيف : عن الحالة . وأينَ : عن المكان .

والذي وأخواته : بُنِـيَ بسبب إفتقاره إلى جملة الصلة . والعائد .

والشبه الوضعي : في الاسم الذي يقع على حرف واحد أو حرفين « غير محذوف منه » . . نحو : الضمائر المتصلة المرفوعة . أو ما ينوب

عن الفعل في العمل دون أن يتأثر بعامل . فهو عامل غير معمول فيه .

قال : (والبناء : لازم وعارض . فاللازم : ما ذكر . والعارض في نحو غلامي . . ولا رجلَ في الدار . ويازيدُ . وخمسة عشر - من الأسماء - . ومن الأفعال : المضارع إذا اتصل به ضمير المؤنث نحو : يفعلنَ . ونون التوكيد نحو : هل يفعلنَّ) . أقول : البناء نوعان . . أصلي وعارض :

فالأول : ماكان سببه المشابهة للحروف بواحد من أوجه الشبه . ولا يتغير آخره مطلقاً .

والثاني : ما لم يكن مشابها لها بواحد من الوجوه . وتَغَيُّرُهُ ممكن بعد زوال سبب البناء العارض . فمن البناء العارض - على رأي جمهور البصريين - . بل وغيرهم من المتأخرين . . « الأعداد غير المقصودة » نحو : واحدُ . أثنان . ثلاثةُ . الخ .

و « كل إسم لم يقصد به مسمى » نحو زيدُ . وعمرو . وخالدُ .

و « أسماء الحروف - على نحو الابهام . لا على نحو التعيين - » نحو : ألفُ . باءُ . تاءُ .

و « الحروف المفتتَحُ بها السور » نحو : حم . طس . كهيعص . . الخ .

فكل ما ذكر مبني ؛ لعدم السبب الموجب للاعراب . وهذا عارضٌ لِمَا ذُكر وليس أصلاً فيه . فهو معرب بالامكان . مبني في اللفظ ؛ لعدم حدوث المعنى الموجب للاعراب فالرفع للفاعلية . وما ألحق بها . والنصب للمفولية وما ألحق بها . . الخ .

ومن البناء العارض أيضاً : « كسرةُ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم»

نحو : غلامِـي . ففي ذهاب الاضافة يعود الاسم إلى أصله .

ومن البناء العارض أيضاً - على الأصح - « كسرة إلتقاء الساكنين» في بعض مواضعها نحو : « لم يقمِ الولدُ » . ومنه : بناء الأعداد المركبة ففي فكّ التركيب يعود العـــدد إلى إعرابه . ومثله المركب مع - لا - النافية للجنس ، حيث رُكب الاسم معها تركيب العدد المركب . ومنه: المنادى - المفرد العَلَم - . ومنه : المضارع ، في حالة إتصال النونات الثلاثة به ففي حالة ذهاب تلك النونات يعود إلى الاعراب ؛ لعودة شبهه بالاسم . وللبناء الأصلي أنواع أربعة :

البناء على السكون : - وهو أصل البناء - ؛ لأنه إنعدام الحركة . وهو في الاسم . والفعل . والحرف .

ثم البناء على الضم : وهو في الاسم . والفعل « ظاهراً - لا أصالة- ». والحرف على قِلّةٍ . والبناء على الكسر : وهو في الاسم . والحرف على قلة أيضاً . ولا يكون في الفعل - إلاّ للضرورة - إذ هو شبيه الجر .

« فائدة » قال السيوطي في « همع الهوامع » : يحد البناء بأنه . . ما جيء به لا لبيان مقتَضَى عاملٍ من حركة . أو حرف أو سكون . هذا على أن البناء لفظي . ويحد : بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً لا لشيء أحدث ذلك من العوامل . هذا على أن البناء معنوي .. كما إختاره المطرزي - كما ترى . . وهو الحق - .

ثم قال السيوطي أيضاً : وهو ينقسم . . إلى ظاهر - كأين . وضَرَبَ - . وإلى مقدر - كعدا . ورِدْ - . ومحله : آخر الكلمة . ولا يكون فيما نزل منزلته .

« فصل »

قال : (الساكنان . . لا يجتمعان) . أقول :

لتعذر النطق بهما . ولا يختلف كون السكون أصلياً . أو عارضاً .

ففي هذه الحالة . . لابد من حذف أحدهما . أو تحريكه . والكسرة هي الحركة الغالبة في حالة - إلتقاء الساكنين - .

ويكون الساكنان : إسماً . مع إسم . وحرفاً مع حرف . وفعلاً . . مع إسم . وحرف . وغير هذا . وقد تكون الحركة غير الكسرة عند تعذر الكسرة بسبب الثقل . نحو : قالتِ البنتُ . فتاء التأنيث ساكنة - بالاصالة - لأنها حرف وسُكنت للفرق بينها وبين تاء التأنيث المتحركة في الأسماء . وهمزة الوصل ساكنة - بالأصالة أيضاً - . ولا يمكن حذف أحدهما - لفظاً وخطاً - لاستلزام ذلك إرتكاب الغلط النحوي . ويتعذر تحريك الهمزة . فحركت - التاء - بالكسرة .

قال إبن الشجري - في أماليه - : والسبب في تحريك أحد الساكنين بالكسرة - غالباً - هو كونها أصلاً في هذا الموضع لسببين . . « أ » : إختصاص الاسم بالجر . وإختصاص الفعل بالجزم ؛ فلما أرادوا أن يحركوا المجزوم - لا لتقاء الساكنين - حركوه بالكسرة التي هي نظير الجزم . ولمّا وجب هذا في السكون المسمى جزماً حملوا عليه السكون المسمى وقفاً « ب » إنهم لو حركوا المجزوم - لا لتقاء الساكنين - بالضم . أو الفتح «إلتَبَسَتْ» حركتُه بالحركة الحادثة عن عامل . فلو قُلتَ : « لا يَخرجِ الغلامُ » أردتَ أن تنهاه عن الخروج ، ولم يكن في ذلك صدق ولا

كذب . ولو ضممتَ الجيم ؛ كان خبراً منفياً . واحتمل التصديق والتكذيب . فلولا الفرق بين هذين المعنيين باختلاف الحركة « إلتبَسَ » النهي بالنفي .

أقول : وهذا قوي - عندي - ؛ إذ الحركات كافة إنما جيء بها في الكلام للتمييز بين المعاني المختلفة ورفع الالتباس . والحركتان « الضمة . والفتحة » لا تفيان بالمطلوب - غالباً - .

قال (والساكن إذا حرك حرك بكسر . أو حذف ، أي حذف الحرف الساكن . في نحو : قلِ الحقَّ . ومررتُ بغلامي الحسن . وجاءني غلاما القاضي . وصالحو القوم . وبصالحي القومِ . باسقاط الألف والواو والياء لفظاً لا خطا) . أقول : تقدم أن الكسرة هي الأصل في تحريك أحد الساكنين .

وأمّا الطريقة الثانية للتخلص من إلتقاء الساكنين : فهي الحذف ، أي حذف أحدهما ما لم يستلزم لبساً . وذلك كما مثّلَ : بحذف ياء المتكلم « لفظاً فقط » حيث تلفظ الميم - مكسورة دون إظهار الياء في اللفظ - مع بقائها في الخط ، مدغمة بما بعدها . وهكذا « ألف الرفع في المثنى . وواو جمع المذكر ، وياؤه » .

قال (وكل كلمة إذا وقفت عليها أسكنت آخرها . إلاّ ما كان منوناً فانك تبدل من تنوينه ألفاً حالة النصب ، نحو : رأيت زيداً) . أقول :

ذكر إبن مالك في « التسهيل » . والسيوطي في « همع الهوامع ».. أن الوقف على المتحرك يكون بأمور :

« أحدها » الوقف عليه بالسكون وهو الأصل .

« ثانيها » : الرَّوْمُ . . وهو إخفاء الصوتِ بالحركة . وقيل :

ضَعْفُ الصوتِ بالحركة من غير سكون . ويكون في الحركات كلها .

« ثالثها » الاشمام . . وهوَ الاشارة إلى الحركة دون صوتٍ ، فهو لا يُدْرَكُ الا بالرؤية وليس للسمع فيه حظ . وذُكر أنه مختص بالضمة ـ سواء كانت إعراباً أم بناءاً ـ .

« رابعها » التضعيف ، ويقال فيه التثقيل ، بأن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه ، فيجتمع ساكنان فيحرك الثاني ويدغم فيه الأولُ . وقال بعضهم : التضعيف ، تشديد الحرفين في الوقف .

« خامسها » .. النقل ، بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله ، نحو : قام عَمُرو ـ بضم الميم ـ . ومررت ببِكر ـ بكسر الكاف .

وإذا كان آخر الموقوف عليه ـ تاء التأنيث في إسم ـ فالأفصح إبدالها في الوقف ـ هاءاً ـ إن تحرك ما قبلها لفظا . أو تقديراً . ونحو : « الفرات . والتابوت » فالوقف عليها بالتاء . وقد شذ في لغة الوقف عليها بالهاء . ويجب الوقفِ بالهاء على ما بقي منه حرف واحد من الأفعال.. فيقال : رِهْ . وعِهْ . وقِهْ . وما أشبه هذا . ولا يجوز الابتداء بساكن مطلقاً . فان أحتيج إليه جيء له بما يبتدأ به ـ متحركاً ـ . وإذا وُقِفَ على المقصور المنون نحو « عَصَىً » وُقِفَ عليه بالألف ـ إتفاقاً ـ . وأختُلِفَ في المنقوص المنون نحو : « قاضٍ » فذهب سيبويه : حذف الياء . ومذهب يونس إثباتها . والسبب خفة الألف . وثقل الياء . لذا اتفقوا في بقاء الأولى . واختلفوا في بقاء الثانية .

أقول : تقدم الباب الأول من «ذيل المُغْرِبِ» وكان بحثاً للمقدمات وأتبعه بالباب الثاني . . بذكر ما يختص به الاسم . . وعقد فيه فصولاً

ـ فما تقدم منه في باب المقدمات . . فاننا نتركه ـ ، ونذكر ما لم يتقدم. قال :

« الباب الثاني »

(في شيء من تصريف الأسماء)

« فصل » : « مما يختص بالأسماء . . التَّثنية » « والجمع . . وهو على ضربين : مصحح . ومنكسر . » . وقد تقدم كل ذلك .

« فصل » : الاسم المفرد الذي يقع على الجمع فيميز بينه وبين واحده بالتاء ، غالباً في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة . أي إسم الجنس وقد تقدم أيضاً .

(والتصغير)

قال : (الاسم المعرب إذا صُغِّرَ : ضُمَّ أولُهُ وفُتِحَ ثانيه، وأُلحِقَ ياءاً ثالثةً ساكنةً ، نحو : فُعَيْل ، كفُلَيْسٍ . وفُعَيْعِل ، كدُرَيْهِمٍ ، وفُعَيْعِيل كدُنَيْنِيرٍ) . أقول :

ذكر جماعة فوائد التصغير ـ على النحو التالي بيانه ـ منهم السيوطي في « همع الهوامع » . . وهي : « تحقير شأن الشيء . . المُصَغَّرِ ». « وتقليل ذاته أو كميته » . « وتقريب ، منزلته أو زمانه ومسافته » . « والعطف » .

وبعد : فالغالب كون المصغر معرباً . وقد يصغر بعض المبنيات ، منها ـ أكثر الموصولات . وبعض ما يشار به للمؤنث نحو « تا » . وما ركب تركيب المزج . وما ركب بـ « ويه » . ومبنيات أخرى .
فالصحيح أن التصغير غالب في المعرب . وقد يكون في غيره .
ولا يكون التصغير في « الحرف » . ولا في « الفعل » مطلقاً ؛ لأن التصغير وصف في المعنى . والتصغير نوعان : «قياسي » . و «سماعي»:
فالأول : في الموازين الثلاثة التي ذكرها . والثاني : ما خرج عنها فما صح عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه . ومن الأول أيضاً : تصغير الترخيم ، ولا يخص الأعلام . ويصغر إسم الجمع . وجمع القلة . على لفظها . وإسم الجنس على لفظه أيضاً . وقيل . . لا . وما عدا ذلك من الجموع فيصغر مفردها ـ لا لفظها ـ أو يصغر على لفظ « القلة » . أو إلى جمع المذكر ـ السالم ـ . أو إلى ما فيه « ألف . وتاء » . وقد يكون للاسم تصغيران : قياسي . وشاذ ، نحو : صبية . « صُبَيّة » قياسي ؛ لأنه جمع قلة وهذا يصغر على لفظه . « وأصيبية » شاذ . وقد جاءت أسماء مصغرة ـ لا مكبر لها ـ : نحو . . كميت . والثريا . وجُهينة . وبثينة وحُنين . ويرد كل محذوف إلى أصل موضعه في حالة التصغير . وكذلك في كثير من صيغ التكسير .
قال : (وقالوا : أُجَيْمَال . وحُبَيْلى . وحُميراء . وسُكيران)
ثم قال أيضاً . (وجمع القلة . . يصغر على بنائه ، كأُجَيْمَال . وجمع الكثرة : يرد إلى واحده ثم يُجمع جمع السلامة ، نحو : شويعر . ومسيجدات ـ في شعراء . ومساجد . وإن كان له جمع قلة رد إليه نحو . . غليمة .

وإن شئت غليمون . وتصغير الترخيم : نحو . . زهير وحريث في أزهر وحارث ـ وهو أن تحذف الزائدة) .

(التذكير والتأنيث)

قال : (علامة التأنيث في الأسماء المتمكنة : شيئان . . التاء التي تنقلب هاءاً في الوقف . والألف الزائدة . . المقصورة في حبلى وبشرى . أو الممدودة في حمراء وصحراء) .

أقول ومما اختص به الاسم أيضاً ـ دون قسيميه ـ : التذكير والتأنيث . والأصل في الاسماء هو التذكير . والتأنيث فرع ؛ لذا كان الأول غير محتاج إلى علامة . وكان الثاني محتاجاً إليها .

وهي : التاء المتحركة « للفرق بينها وبين الساكنة التي هي علامة في الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل » . وتاء الاسماء تنقلب هاءاً في الوقف وهذا فرق ثان بينهما . قال أبو حيان النحوي : لا يوجد في كلامهم ما أُنثَ بحرفين . . أي بعلامتين . وقال إبن مالك : الأكثر في «التاء» أن يجاء بها لتميز المؤنث من المذكر في الصفات ، كمسلم ومسلمة . ومجيؤها في الأسماء ـ غير الصفات ـ قليل ، كامرىء . . وإمرأة . وإنسان وإنسانة . ورجل ورجلة . وغلام وغلامة . ويكثر مجيؤها لتميز الواحد من الجنس ـ الذي لا يصنعه مخلوق ـ كتمر وتمرة . ونخل ونخلة وشجر وشجرة ويقل مجيؤها لتميز الجنس من الواحد ، نحو : كَمْأة ـ كثير ـ . وكَمْء ـ واحد ـ . وكذلك يقل مجيؤها لتميز الواحد من الجنس ـ الذي يصنعه المخلوق ـ نحو : جر . . وجرة . ولَبِن . . ولَبِنة . وقلنس وقلنسوة

وسفين وسفينة . وقد تكول «التاء» لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كَرَبْعَة . . وهو المعتدل من الرجال والنساء. وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهَمَة . . وهو الشجاع . وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه ، كنعجة وناقة . وقد تجيء للمبالغة . . كرجل راوية . ونَسَّابة . وقد يجاء بها معاقبة «لياء . . مفاعيل» كزنادقة . وجَحَاجِحَة فاذا جيء « بالياء » لم يجأ بها . . فالياء . والهاء : متعاقبان في هـــذا النوع . وقد يجاء بها للدلالة على النسب ، كقولهم : أشعثي وأشاعثة . وأزرقي وأزارقة . ومهلبي ومهالبة . « ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث » : قال إبن يعيش : ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوةً ؛ لأنها تُبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه . ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير ، نحو : سكران وسكرى . وأحمر وحمراء . فَبِنْيَةُ كلٍّ واحدٍ من المؤنث ـ هنا ـ غير بنية المذكر . وليست «التاء» كذلك، إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالةً على التأنيث نحو : قائم وقائمة . ويزيد ذلك عندك وضوحاً : أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو : حبلى وحبالى . وسكرى وسكارى . وليست « التاء » كذلك بل تحذف في التكسير ، نحو : طلحة وطلاح . وجفنة وجفان . ولاختلاطها بحروف الاسم إمتازت على التاء . فكان التأنيث بها عن علتين تمييزاً لهـــا من التاء . ثم قال إبن يعيش : ولمَّا كان دخول « التاء » في الكلام كثيراً ، جاز حذفها ـ في باب الترخيم ـ وإن لم يكن ما هي فيه علماً . فالتاء تدخل الفعل نحو قامت هند . والاسم المذكر توكيداً ومبالغةً نحو : علّامةٌ . ونسَّابة .

قال المطرزي : (والمذكر . . . والمؤنث . . كلاهما حقيقي . .

ولفظي . والأول : هو الخلقي كالرجل والمرأة . والثاني : نحو الثوب والعمامة . والحقيقي أقوى ؛ ولهذا أنث فعله تقدم أو تأخر . . نحو . . حسنت المرأة . . والمرأة حسنت . ولم يجز : حسن المرأة . وجاز . . حسن العمامة . وطلع الشمسُ . ولحاق العلامة للفرق بين المذكروالمؤنث)

أقول :

المذكر : ماله أنثى من جنسه . والمؤنث : ماله فرج من الحيوان - بالمعنى الأعم - . فما كان من الحيوان . . فمذكره حقيقي . ومؤنثه حقيقي . وما سواه مجازي . فهذه أربعة أصناف . وهناك صنف آخر ، وهو : المؤنث اللفظي وهو ملحق بالمجازي وذلك نحو : طلحة . ونظرائه مما هو مذكر في المعنى مؤنث في اللفظ لاشتماله على علامة التأنيث اللفظية وهي « التاء » . والأصل في التأنيث : الحقيقي . لحقته العلامة . أم لم تلحقه . واللفظي . وغير الحقيقي فرع يحتاج إلى السماع عن العرب بنص أئمة اللغة على تأنيثه . وليس وجود التاء فيه كافياً - لعده مؤنثاً - . بعدما تقدم من أوجه إستعمالات التاء في المعاني المختلفة . والمؤتلفة . أمّا الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً . فله في إثبات - علامة التأنيث ، وجوباً . . أو جوازاً - عدة وجوه . . نذكرها كما يلي بيانه :

« أ » يجب تأنيث الفعل وإثبات العلامة فيما إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث غير مفصول عنه بفاصل يعتد به - فيجوز فصله بالا - نحو : قامت هنـــد" . وماقامت إلاّ هنـــد ولا يجوز غير هـــذا . ويجب التأنيث . وإثبات العلامة : إذا كان الفاعل ضميراً عائـــداً على مؤنث حقيقي . . أو مجازي - لا فرق بينهما - نحو : هند خرجتْ . والشمس طلعتْ - ولا يجوز غير هذا - .

« ب » يترجح التأنيث : إذا كان الفاعـــل ظاهراً متصلاً مجازي التأنيث . . نحو : طلعت الشمسُ . أو كان حقيقي التأنيث مفصولاً - بغير إلاّ - . . نحو : قامت اليوم هند . و « مساوياً » : إن كان الفاعل جمــعَ تكسير . . أو إسم جمع - لمذكر . . أو لمؤنث - نحو : قامت الزيود . وقام الزيود . وقالت الأعرابُ . وقال نسوةٌ . أو جمعاً « بالألف . . والتاء لمذكر نحو : جاءت . . وجاء - الطلحات - . بخلاف ما إذا كان لمؤنث نحو : جاءت الهندات « فالتاء واجبة » لسلامة الجمع أو إسم جنس لمؤنث : نحو : كثرت . . وكثر . . النخلْ . ومنه « نِعمت المرأة . ونعم المرأة هند » لأن المراد فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح . أو الذم « نحو : بئست المرأة . . هند » .

« فائدة »

إن من أشهر أوزان - ألف التأنيث المقصورة هو - « فُعْلى » إسماً أو وصفاً أو مصدراً ، نحو : حُبْلَى وبُشْرَى . و « فَعْلَى » أنثى « فَعْلاَن » أي وصفاً نحو : سَكْرَى . أو مصدراً . . كدَعْوَى أو جمعاً كجَرْحَى . فان كان - إسماً - لم يتعين كون ألفه للتأنيث . . بل يصلح لها وللالحاق . . كأَرْطَى . وعَلْقَى . «وفِعْلَى» كذِكْرَى - مصدراً - . أو جمعاً . . كظربى وحجلى . « وفُعَالَى » كحُبَارَى . . إسماً فقط . و « فُعَّلى » نحو : سُمَّهى . . للباطل . و « أَفْعُلاَوى » نحو : أَرْبُعَاوى لقعدة المتربع . و « فِعَّلى » سِبَطْرَى . . لنوع من المشي . و « فُعُلَّى » نحو : حُذُرَّى - من الحذر - . وبُذُرَّى

ـ من التبذير ـ . وهناك صيغ أخرى تركناها لقلّتها .

قال : (ثم أُنِّثَ الشخوصُ على تأويل الأنفس . والمؤنث في الصفات هو الأصل ، نحو : صالح وصالحة . وسكران وسكرى . وأحمر وحمراء . وأمّا حائض . وطالق . ومرضع . وناقة ضامر . . فعلى تأويل شخص . أو شيء) . أقول :

لا تلحقُ التاءُ ـ غالباً ـ صفة على : « مِفْعَال . أو مُفْعِل . أو مِفْعَل . أو مِفْعِيل . أو فَعُول . . بمعنى فاعلٍ . أو فَعِيل . . بمعنى مفعولٍ ـ إلاّ أن يحذف موصوف فَعِيل فتلحقه ـ ولشبهه بِفَعِيل . . بمعنى فاعلٍ ، قد يحمل أحدُهما على الآخر في اللحاق وعدمه ـ .

وربما حُمِلَ على فَعِيل ـ في عدم اللحاقِ ـ فُعَالٌ وفَعِيلٌ . وقد يذكر المؤنث ويؤنث المذكر ـ حملاً على المعنى ـ ومنه تأنيث المُخْبَر عنه لتأنيث الخبر .

« فصل »

قال : (من الأسماء المؤنثة ، مالا علامة فيه . وهي أنواع .. منها : النَّفْسُ . والعين . والناب . واليد . والقَدَمُ . والساق . والعَقِبُ . والعضد . والكتف . واليمين . والشمال . والذراع . والكراع . والأصبع . والبنصر . والخنصر . والابهام . والضلع . والكبد . والكرش . والوِرْكُ . والفخذ . والأست . والطباع . ـ ومنها ـ : القِدْرُ . والدار . والنار . والفأس . والكأس . والنعــل . والفهر . والسُّوق . والبئر . والحال . والعير . والأرض . والسماء . والشمس . والريح . . وأسماؤها ـ إلا

الإعصار ـ . والحرب . والقوس . والسراويل . والعروض . والذَّنُوبُ وموسى الحديد . والمنجنون . والمنجنيق . والعقرب . والأرنب . والعقاب والعناق . والرحل . والضبع . والأفعى . والعنكبوت) .

قال(ومما يذكر ويؤنث : الهدى . والنوى . والسُّرَى . والقفا . والعنق والعاتق . والابط . واللسان والسلطان ـ بمعنى الحجة ـ . والسلم . والسلاح ودرع الحديد . والسكين والدلو . والصاع . والسبيل . والطريق . والمنون . والفلك . والمسك . والحانوت . وسقط الدار .) .

قال : (ومما ذُكِّرَ ، لكونه مخصوصاً بالرجال دون النساء : أمير . ووكيل . ووصي . وشاهد . ومُؤَذِّنٌ . « والألف » مذكر في عدد المؤنث وغيره ، بدليل : ثلاثة آلاف . ومن أنث جاز على تأويل الدرهم) . أقول : ذكر السيد الجليل العالم العامل نور الدين بن المحدث الكبير السيد نعمة الله الجزائري ـ طاب ثراهما ـ : في كتابه « فروق اللغات » قصيدةً لابن الحاجب النحوي المعروف . . فيها ما تقدم ذكره.. ولحصول الفرق من جهة . وسهولة حفظ المنظوم من جهة أخرى ؛ أثبتها لمزيد الفائدة :

نَفْسِي الفداءُ لسائل وافاني	بمسائل فاحت كغصن البانِ
أسماء تأنيث بغير علامـــة	هي يا فتى في عرفهم . . ضَربان:
قد كان منها ما يؤنث ثم ما	هو فيه خير . . باختلاف معان
أمّا التي لابـــد من تأنيثهـــا	ستون منها : العين . والأذنان .
والنفْس . ثم الدار . ثم الدلو من	أعدادها . والسن . والكتفان .
وجهنم . ثم السعير . وعقرب .	والأرض . ثم الأست . والعضدان
ثم الجحيم . ونارها . ثم العصا	والريح منها . واللظى . ويدان

والغَور . والفردوس . والفُلك التي   تجري رهىً في البحر .. «في القرآن»

وعروض شعرٍ والذراع وشعاب . .   والمِلح . ثم الفأس . والوِركان

والقوس . ثم المنجنيق . وأرنب   والخمر . ثم الشبر . والفخذان.

وكذاك في : ذَهَب .ومُهر . حكمهم   أبداً وفي ضرب بكل : بَنَانِ .

والعين للينبوع . والدرع التي   هي من حديد ـ فداك ـ . والقدمان

وكذاك: في كبدٍ . وفي كرش . وفي   سَقَر . ومنها :الحرب . والنعلان

وكذاك: في فَرَس. وكاس . ثم في   أفعى . ومنها : الشمس . والعُقبان.

والعنكبوت تدب . والموسى معاً   ثم اليمين . وأصبع الانسان .

والرحل منها : والسراويل التي   في الرِّجل كانت زينةَ العريان .

وكذا الشمال : من الأذات ومثلها: ضبع . كذاك الكفُّ . والساقان.

أمّا الذي قد كنتَ فيه مخيَّراً   هو كان سبعة عشر للتبيان :

السلم . ثم المسك . ثم القِدر في ..   لغةٍ . ومثل : الحال . كل أوانِ .

والليث منها. والطريق وكالسُّرى.   ويقال في عنق . كذا : ولسانِ .

وكذاك أسماء السبيل. وكالضحى   وكذا السلاح لقاتل طعّانِ .

والحكم هذا . . في القفا أبداً . وفي   رَحِمٍ . وفي السكين . والسلطان.

وقصيدتي تبقى وإني اكتسي . .   ثوب الفناء . . وكل شيء فانٍ .

(تنبيه)

قال إبن النحاس في « التعليقة » : أجمع النحاة على أن ما فيه « تاء التأنيث » . . يكون في الوصل ـ تاءاً ـ . وفي الوقف ـ هاءاً ـ على اللغة الفصحى . وإختلفوا : أيها بدل من الأخرى .

فَذَهَبَ البصريون : إلى أن « التاء » هي الأصل ، وأن « الهاء » بدل عنها . وذَهَبَ الكوفيون : إلى عكس ذلك .

واستدل البصريون : بأن بعض العرب ـ تقول التاء في الوصل . والوقف ـ كقوله :

الله نجاك بكفي مُسْلِمَتْ   من بعدما وبعدما وبعدمَتْ

وبأن لنا موضعاً قد ثبتت فيه « التاء للتأنيث » بالاجماع ، وهو في الفعل نحو : قامت . وقعدت . وليس لنا موضع قد ثبتت فيه «الهاء» .

أقول : لو كانت « الهاء » أصلاً في التأنيث . لجاءت في وصل الكلام . . ولجاءت مع غير الاسم الموقوف عليه . ولجاز أن تكون مؤثرة ـ لفظاً . ومعنى ـ . كما هو شأن التاء ـ في تأنيث الفعل . . لفظاً . والدلالة على تأنيث فاعله معنى ـ . ولم نجد الهاء قد أدت إلى ما أدت إليه التاء من التأثير اللفظي . والمعنوي ـ معاً ـ بل نجدها قد جاءت في مقام هو أشبه بمقام الضرورة . . فالوقف تنعدم فيه الحركات . وتكاد تنقطع فيه المعاني . المستوجبة للحركات .

(فائدة)

الأفعال كلها مُذَكَّرَةٌ . . مطلقاً . سواء كان ـ مصدرها ـ مذكراً أم مؤنثاً . وذلك لأنها ـ في الأصل ـ حَدَثٌ ـ . وهو مذكر على كل حال . من أجل هذا جاز الاخبار بها عن الاسم المذكر والمؤنث . بغض النظر ـ عمَّا اشتقت منه من مصدر ـ .

قال : (الأعداد تأنيثها على عكس تأنيث ما عليه أكثر الكلام .

فالتاء فيها . . علامة التذكير . وسقوطها علامة التأنيث . وذلك من الثلاثة إلى العشرة . تقول : ثلاثة رجال . وثلاث نسوة . وفي التنزيل : « في أربعة أيام وثلاث ليالٍ » .

وما قبل الثلاثة باق على القياس . تقول : واحد . وواحدة . وأثنان وأثنتان وإذا جاوزت العشرة ، أسقطت التاء من العشرة في المذكر . . وأثبتها في المؤنث . وكسرتَ الشين ، أو سكنتها . وما ضممت إلى العشرة باق على حاله ـ إلاّ الواحدة ـ . تقول : إحدى عشرة ـ في المؤنث ـ . وما في آخره الواو والنون : مستوٍ فيه المذكر والمؤنث نحو : العشرون إلى تسعين . وكذا : المائة . والألف . وقالوا : الأول . والأُولى . والثاني . والثانية . والعاشر والعاشرة . . فعادوا إلى أصـل القياس ـ . والحادي عشر . والحادية عشر . والثاني عشر . والثانية عشر . والتاسع عشر . والتاسعة عشر . تبني الاسمين على الفتح ـ كما في أحد عشر ـ) .

وقال : (ولكون الأعداد مبهمة تحتاج إلى مميز : وهو على ضربين مجرور . . ومنصوب . فالمجرور ضربان : مجموع . ومفرد : فالمجموع مميز ـ الثلاثة إلى العشرة ـ ، وحقه أن يكون جمع قِلَّةٍ نحو : ثلاثة أَفْلُسٍ . وأربعة أَغْلِمَةٍ . إلاّ إذا لم يوجد ـ جمع قلة ـ ، نحو : ثلاثة شسوع . وعشرة رجال . وأمّا «ثلاثة قروءٍ» مع وجدان «الأقراء» فلكونه أكثر إستعمالاً . والمفرد : مميز المائة . والألف . . وما يتضاعف منهما . والمنصوب :

مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين ـ ولا يكون إلاّ مفرداً ـ . وإن أردت التعريف : قلتَ فيما أضيف . . ثلاثة الأثواب . وملة الدينار . وألف الدرهم . . . على تعريف الثاني . وفيما سواه . . الأحد عشر درهماً

والعشرونَ ديناراً . على تعريف الأول) . أقول :

بناءاً علي وضوح ـ ما ذكره ـ وكفايته في بيان المطاوب . . أعرضنا عن شرحه . والتعليق عليه . فأقول : لم يتعرض المطرزي : لكلمات تذكر ـ عادة ـ عند ذكر بحث العدد . وللفائدة نذكرها . . كما ذكرها إبن مالك في التسهيل ـ إختصاراً لما جاء فيه . . مع بيان ما يحتاج إلى بيان ـ :

« باب : كم . وكأيِّنْ . وكذا » :

كَمْ : إسم لعدد مبهم ؛ فيفتقر إلى مميز . . لا يحذف إلا لدليل وهو إن أستفهم بها كمميز ـ عشرين وأخواته ـ . لكنَّ فصله ـ هنا ـ جائز في الاختيار . . و ـ هناك ـ في الاضطرار . وإن دخل عليها حرف جر فجره جائز بـ « من » مضمرة . . لا باضافتها إليه . ولا يكون مميزها جمعاً . وما أوهم ذلك ـ فحال ـ والمميز محذوف ، نحو : « كم لك شهوداً ؟ . فالتقدير : كم إنساناً لك شهوداً ؟ . وإن أخبر بـ «كم» قصداً للتكثير . . فمميزها كمميِّز ـ عشرة ـ أو مائة « أي جمعاً مجروراً.. أو مفرداً مجروراً نحو : كم غِلْمَانٍ ملكتَ ! . وكم ثوبٍ أبليتَ ! . وهو مجرور باضافتها إليه . . لا بـ «من» محذوفة . وإن فُصِلَ نُصِبَ حملاً على الاستفهامية وربما نُصِبَ غير مفصولٍ .

و « كم » تصدر على كل حال . . وتقع في حالتيها . . مبتدأ . ومفعولاً . ومضافاً إليها . وظرفاً . ومصدراً .

و « كأيِّنْ . . وكذا . . » كمعنى : «كَمْ الخبرية» . ويقتضيان مميِّزاً منصوباً . والأكثر . . جره بـ « من » بعد « كأيِّنْ » . وتنفرد عن « كذا » بلزوم التصدير . وأنها قد يستفهم بها . ويقال : « كَيْءٍ

وكَنَاءٍ وكَتَأْيٍ . وكَآءٍ » . وقلَّ ورود « كذا » مفرداً : أو مكرراً بلا واوٍ .

(فائدة)

إتفقت كم الاستفهامية . . وكم الخبرية بأمور . . منها :

أنها إسمان . وأنها مبنيان . وأنها مفتقران إلى مُبَيِّنٍ . وأنهما لازمان للتصدير . وأنها إسمان للعدد . وأنها لا يتقدم عليها عامل لفظي - إلاَّ المضاف . وحرف الجر - .

إختلفا بأمور منها : أن الاستفهامية بمنزلة عدد منون . والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين . وأن الاستفهامية تبين بالمفرد . والخبرية تبين بالجمع والمفرد . وأن مميز الاستفهامية منصوب . ومميز الخبرية مجرور . وأن الاستفهامية يحسن حذف مميزها . والخبرية لا يحسن حذف مميزها . وأن الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية - إلا في الشعر - . وأن الاستفهامية إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزه نحو « كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ » . ولا يفعل ذلك مع الخبرية ؛ لعدم دلالتها على الاستفهام نحو : « كم غلمانٍ عندي ثلاثونَ . . وأربعون . . وخمسون » !! . وأن الخبرية يعطف - بلا - عليها . . فيقال : كم مالك لا مائة ولا مائتان . وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان . ولا يجوز في الاستفهامية . قال إبن هشام : ويفترقان . . بأمور : « أحدها » أن الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب . بخلافه مع الاستفهامية . «الثاني» أن المتكلم - بالخبرية - لا يستدعي من مخاطبه جواباً . وبالاستفهامية

يستدعي ذلك . وثلاثة مما تقدم .

في بيان (النسبة)

قال : (إذا نسبتَ إلى إسم . . زدتَ في آخره ياءاً مشددةً مكسوراً ما قبلها) . أقول : مما اختص به الاسم - أيضاً - النسبة . والنسب : جعلُ حرف الاعراب من الاسم المنسوب ياءاً مشددةً . . ويكسر لأجلها ما قبلها . . تشبيهاً لها - بياء الاضافة - . وتلحق الاسم المنسوب تغييرات منها :

كسر الحرف المتصل بالياء المذكورة . وإنتقال الاعراب إليها وهذان التغييران لفظيان . وصيرورته إسماً لِمَا لم يكن له - قبل النسبة - . وهذا تغيير معنوي .

ورفعه لِمَا بعده على الفاعلية - كالصفة المشبهة - نحو : مررتُ برجل قرشي أبوه ، كأنك قلتَ : منتسبٌ إلى قريش أبوه . وهذا تغيير - حُكمي - . ويطرد - هذا - فيه . . وإن لم يكن مشتقاً . وإن لم يرفع «الظاهر» رفع الضمير المستتر فيه . كما يرفعه إسم الفاعل في المشتق.

قال : (وذلك على ضربين : حقيقي ، كهاشمي . وبصري . ولفظي نحو كرسي . وجودي . وتغييرات - هذا الباب - كثيرة ، وهي على ضربين : قياسي . وشاذ .

فالأول : حذف تاء التأنيث . ونوني التثنية والجمع ، كبصري . وكوفي . وقنسري . ونصيبي . وعلى ذا . . السجدة الصلاتية . والأموال الزكاتية . والحروف الشفتية . . كلها لحن . وأمَّا التاء المبدلة من الواو في

نحو بنت وأخت ففيها مذهبان : إبقاؤها على حالها . والثاني الحذف والرجوع إلى الأصل ، تقول : بنتي وأختي . وبنَوي وأخوي . وعلى ذا . . قول الفقهاء . . الأختية ، صحيح . وأمَّا قولهم : عِلْمٌ ذاتِي . وقدرة ذاتية ، فقد ذكر في ـ باب الذال ـ «١») . أقول :

قال سيبويه في « الكتاب » : « هذا باب الاضافة . . وهو باب النسبة » . وقال المبرد في « المقتضب » : « هذا باب الاضافة . . وهو باب النسب » . وقد جاءت هاتان التسميتان ـ في كتب نحوية كثيرة أخرى ـ . ولعل السبب هو ما في تركيب ياء «النسبة» مع الاسم المنسوب من شبه ـ بالمضاف والمضاف إليه ـ ، من حيث : الاختصار ، فقولنا . بصري أوجز . . من قولنا . . هو من أهل البصرة . ومن حيث التخصيص فقولنا : رجل بصري تخصيص للنكرة . . وإن لم يكن مباشراً . وله حيثيات أخرى تبرر إطلاق ـ هذه الصفة . . أعني تسميته . باب الاضافة ـ أي باب . . النسب . قال في « المقتضب » : إعلم أنك إذا نسبتَ رجلاً إلى حي . أو بلد . أو غير ذلك . وقال سيبويه : « إذا أضفت رجلاً إلى رجل ، فجعلته من آل ذلك الرجل » . ألحقتَ الاسم الذي نسبته إليه ـ ياءً شديدةً ـ ولم تخففها ؛ لئلا يلتبس ـ بياء الاضافة ـ التي هي إسم المتكلم ، وذلك قولك : هذا رجل قَيْسِيٌّ وبَكْرِيٌّ . وكذلك كل ما نسبته إليه . يقول أبو محمد ـ مؤلف هذا الشرح ـ :

---

(١) جاء في الباب المذكور . . من كتابه المغرب قوله : « ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث ، فقالوا : الصفات الذاتية . واستعملوها إستعمال ـ النفس والشيء ـ » . ونفى صحة هذا الاستعمال كثير من اللغويين ـ غيره ـ وهو المختار ـ عندنا ـ .

لمّا كان باب النسب متعدد الفروع كثير المسائل - رأينا الاعراض عن تفصيله . . . والاكتفاء بما يلي ذكره - :

يجب حذف « تاء التأنيث من آخر المنسوب » . . فتقول : ربيعة رَبَعِيّ . وبجيلة ، بَجَلِيّ . هذا هو الغالب . وفي نحو - أخت - الوجهان الاثبات . والحذف فتقول : أختيّ . وأخويّ . والثاني أجود وهو المشهور . قال في « التسهيل » : « والنسبُ إلى - أخت - ونظائرها كالنسب إلى مذكراتها ، خلافاً ليونس في إيلاء ياء النسب التاء » . وأمّا ذات » فالنسبة إليهـا « ذَوَوِيّ » لأن النسبة من الأمور التي ترد الاشياء إلى أصولها . - كالتثنية . والجمع السالم . والتصغير - . وقد نص على نسبة «ذات» كما ذكرنا . . أيمة اللغة . . منهم موفق الدين البغدادي في كتابه - ذيل فصيح ثعلب - . فالنص . . والقاعدة . . تقتضيان ما ذكرنا . ولا عبرة بغيره . وأمّا « صلاة . . وزكاة » فاثبات التاء مع ياء النسب غَلَط محض شاع على ألسنة متأخري المولدين ممن لا بصيرة له بلغة العرب .

والنسبة إلى المقصور : تقلب ألفه واواً إن كانت ثالثة - وكان أصلها الواو ويعرف ذلك بتثنيته . ويعرف المصدر بتأنيثه - وإلا فالحذف . وإن كانت رابعة - وثانيه متحركاً - جاز قلبها واواً وحذفها . وإن كان ساكناً فالحذف . أمّا الخامسة . والسادسة .. فالحذف ليس غير . نحو : فَتَى - فَتَوِيّ وشَعْرَى - شعريّ . وشِعْرَوِيّ . ومصطفى - مُصْطَفِيّ .

والنسبة إلى المنقوص : بقلب « الياء » واواً وفتح ما قبلها . وإن كانت رابعة جاز قلبها واواً وحذفها .. مع فتح ما قبلها وإن كانت خامسة أو سادسة فالحذف ليس غير . نحو : النَّدِي - النَّدَوِيّ . والراعي..

الراعيُّ . . والراعَوي . والمقتفيُّ مقتفيّ .

والنسبة إلى الممدود : إن كانت ألفه التأنيث . . قلبت واواً . وإن كانت أصلية ثبتت على حالها . وإن كانت منقلبة عن أصل جاز الحذف . والابقاء . نحو : صحراء . . صحراوي . وإنشاء . . إنشائي وكِساء . . كسائي . . وكساوي .

والنسبة إلى المختوم بياء مشددة نحو ـ حيّ وغيّ ـ :

لها ثلاثة أحكام : « أ » إن كانت الياء الأولى بعد حرف واحد. ردت الياء الأولى إلى أصلها وقلبت الثانية واواً مع فتح ما قبلها . ثم تجيء ياء النسب . . تقول . . حَيَوِيّ . وغَوَوِيّ .

وإن كانت بعد حرفين . . حذفت الأولى . وقلبت الثانية واواً . . وفتح ما قبلها . ثم ياء النسب تقول : عليّ . . عَلَوِيّ . قُصَيّ .. قُصَوِيّ .

وإن كانت بعد ثلاثة أو أكثر . . حذفت . ولباب النسب «نِسَبٌ شاذةٌ» جاءت مخالفة لقواعده المقررة . . تحفظ ولا يجوز أن يقاس عليها . . وهي كثيرة فمن تلك الشواذ . .

قولهم في «السَّهْل» : سُهْلِيّ .. فلا يقاس عليه .. فلا يقال في كَلْب .. كُلْبِيّ . وقولهم : في الشتاء . . شتوي . . وقياسه شتائي . وقولهم في البصرة . . بِصْرِيّ ، وقياسه فتحها . وللشيخ ـ الهم ـ دُهْرِيّ . وقياسه فتحها وفي خراسان . . خُرْسِيّ ، وخُرَاسِيّ . وقياسه .. إثبات الألف والنون . وفي الرَّي . . رازيّ . . وقياسه رَوَوِيّ . وفي مرو . . مَروزِيّ . . وقياسه مَرْوِيّ .

ومن شواذ النسب : قولهم . . في النسب إلى عبد شمس . عبشميّ

وفي عبد الدار .. عبدري ". وفي امرىء القيس .. مَرْقسِي " . وعبد القيس عَبْقَسِي . وحضرموت . . حَضْرَمِي " . وقالوا : أنافي . ورؤآسِي وعضادي . وفخاذي - لعظم تلك الأعضاء - . فلا يقال قياساً عليه وَجَاهِي - لعظم الوجه . ولا كبادي . . لعظم الكبد . ولاكتافي لعظم الكتف . . ففي ذلك إفتراء على العرب - وإدخال ما ليس من لغتهم فيها - وذلك مناف للأمانة وجرأة على اللغة . وكذب على التأريخ . وقالوا في عظم الرقبة . والجمة . واللحية . والشَّعَر . رقباني . وجماني . ولحياني . وشعراني . فلا يقاس عليه . فتقول : رأساني لعظم الرأس فذلك كذب وإفتراء على العربية -

وللمبالغة قالوا : أعجمي . وأشقري . وأحمري . أو للفرق بين الواحد وجنسه نحو روم . ورومي . وزنج وزنجي . ومجوس ومجوسي . ويهود ويهودي . أو زائدة . . إمَّا لازمة . . نحو . . كرسي . وحواري . فهذه ليست للنسب . . بل هي زائدة بُنِيَت الكلمةُ عليها . أو غير لازمة نحو: « والدهر بالانسان دَوَّارِيّ " » وليست هذه للمبالغة . وقد استغنوا عن « ياء » النَّسب « بصيغ مسموعة لا يجوز القياس عليها » فقالوا : «فَعَّال من الحِرْفة » نحو : خَبَّاز . وقزاز . وسقاء . وخياط و «فاعل .. وفَعِل - بمعنى صاحب الشيء » نحو . . تامر . ولابِن . وطَعِم . ولَبِن بمعنى صاحب طعام ولَبَن . وقد تقام - فَعَّال - مقام فاعل - نحو : نَبَّال . . بمعنى نَابِل . . أي صاحب نبل .

وخرج عليه : « وما ربُّكَ بِظَلَّامٍ للعبيدِ » أي بذي ظلم وقد يُقام - فاعل - مقام « فَعَّال » نحو : حائك بمعنى حَوَّاك . . لانها من الحِرَفِ . ويقام غيرهما مقامها . . كمِعْطَار . أي ذات عِطْرٍ .

وكل هذا موقوف على السماع . . ويتعين بالنص - ولا يجوز القياس على شيء من ذلك . ففي مثله إدخال ما لم يكن في العربية عليها . وفي ذلك إذابة لغة الأمة . وتضليل أبنائها . . وعزلهم عن لغة آبائهم وأجدادهم..

قال سيبويه : فلا يقال . . لصاحب البُرّ . . بَرّار . ولا لصاحب الشعير شعّار . ولا لصاحب الدقيق . . دقّاق . ولا لصاحب الفاكهة . . فكّاه .

وقاس بعضهم « باب فاعِل . . وفعّال » لكثرته في كلام العرب وليس قياسه بمرضي عند محققي النحاة . . لحصر ما ورد في - هذين البابين - عن العرب على كثرته . فلا مجال للقياس . وبهذا ننهي الكلام . فالاحاطة به تخرجنا عن نهج كتابنا - .

« فصل »

قال : (وينسب إلى الصدر من المركب ، فيقال . . حضري . ومعدي - في حضرموت . ومعديكرب . وكذا في خمسة عشر . وإثناعشر - إسم رجل - خمسي . وأثني . وثنوي . وأمّا إذا كان للعدد فلا يجوز لأدائه إلى اللبس . . هكـــذا نص سيبويه . وأبو علي الفارسي . وعن أبي حاتم : أنه أجاز النسبة إليهما منفردين - فراراً عن اللبس - فقال : ثوب إحدى عشري . . أي طوله أحد عشر شبراً . وفي إثني عشر . . إثني عشري أو ثنوي عشري ، وكأنه قاسه على ما أنشد السيرافي :

تزوجتها راية هرمزية بفضل الذي أعطى الأمير من الورِق .

وعلى هذا لو قيل : في تلك المسألة . . الأثنية العشرية أو الثنوية

العشرية . لجاز .

أقول : ولا تعليق لنا على ما ذكره إكتفاءاً بما قدمنا . . سوى ما نقله عن أبي حاتم . . ففيـــه شاوذ وخروج عن القياس . قال :

« فصل » . .

(والمعرب في النسبة إلى الأسماء المضافة . . مذهبان : تقول في مثل أبي بكر . . وابن الزبير ، بَكريّ . وزُبيريّ . وفي مثل امرىءالقيس وعبد شمس . . أمرئي . وعبْدي . وربما أخذت بعض الأول وبعض الثاني وركبتها فجعلت منها إسماً واحداً فتقول : في عبد القيس . وعبدالدار عبقسي . وعبدري . وهذا ليس بقياس وإنما يسمع فحسب . ومن ذلك قولهم : عثمان عبشمي) . أقول :

ما أجرأ ـ المتجددين ـ في زماننا . . كأنهم لم يسمعوا كل هذه التحذيرات . قال : فصل : (إذا نُسِبَ إلى الجمع رُدَّ إلى واحده . . فقيل : فَرَضِيّ . ومُصْحَفِيّ . ومَسْجِدِيّ . . للعالم بمسائل . . الفرائض . والذي يقرأ المصاحف . ويلازم المساجد ؛ وإنما يرد لأن الغرض الدلالة على الجنس والواحد يكفي في ذلك .

وأمّا ما كان عَلَماً . كأنماري . وكِلابِي . ومعافِري . ومدائني فانه لا يُرَدُّ وكذا ما كان جارياً مجرى العَلَم ؛ كأنصاري . وأعرابي). أقول :

والنسبة إلى غير المفرد ـ مهما كان نوعه ـ جمعاً . أو إسم جمع . أو إسم جنس . . فهي نسبة سماعيه تفتقر إلى النص عن العرب وإستعمالهم يحفظ ولا يقاس عليه . فالقياس النسبة إلى المفرد ليس غير . قال .

(فصل)

والأسماء المتصلة بالأفعال . . (المصدر . . هو الاسم الذي يصدر عنه الفعل وبناؤه - من الثلاثي المجرد يتفاوت كثيراً ؛ لأن الغالب في متعدي - فَعَلَ - فَعْلٌ . وفَعَلٌ . وفي لازمه - فَعُولٌ - . وفي لازم - فَعِلَ - فَعَلٌ . وفي - فَعُلَ - فَعَالَةٌ .

وأمَّا - الرباعية - وذوات الزوائد ، فقياسه فيها مطرد : لأنهم قالوا . . في المعتل العين من - أَفْعَلَ . . وإستَفْعَلَ - . . أَقَامَ إقامَةً . وإستقام إستِقَامَةً معوضينَ - التاء - من ألف المصدر . . أو العين .

وبناء المرة - من الثلاثي - فَعْلَةٌ . نحو ضَرَبَ ضَرْبَةً . وشَرِبَ شَرْبَةً . وقام قَوْمَةً ورمى رَمْيَةً . ومنها : الرَكْعَةُ والسَّجْدَةَ والطَّلْقَةُ . والحَيْضَةُ .

وبناء الضربِ والحال - فِعْلَةٌ - كالقِعْدَةِ والرِكْبَةِ والفِرْيَةَ ويجيء لغير الحال كالدُرْبَة . كما يجيء - فَعْلَةٌ - لغير المرة .. كالرغبة والرهبة) . . أقول :

هذا - فصل - تبحث فيه - المصادر - : تعريف المصدر لغة : هو الرجوع . . قال في « القاموس » : الصَدْرُ : الرُجُوعُ - كالمَصْدَرِ - وفي الاصطلاح : الاسم الدال على الحدث . وقد إختلف البصريون . والكوفيون ، في أيها هو الأصل . . المصدر أصل ، والفعل مشتَقٌ منه - أم العكس - ؟ .

مذهب البصريين - الأول - : أي أن المصدر أصل . . والفعل مشتق منه . . وهو الحق . . أقول :

الحدث المجرد المستقل - إستقلالاً تاماً - لا ينازع أحد في أصالته وقيامه بذاته . والمصدر حدث مجرد - أي لا يفتقر المعنى العام فيه - إلى أي شيء آخر . . فهو لذا مستقل بمعناه العام . . نعم : يحدد في الاستعمال بمصاديقه الخارجية بنسبته إلى فاعله الظاهر أو المقدر . أمَّا المعنى العام للفعل فليس كذلك . . فهو مقيَّدٌ بالفاعل ومفتَقِرٌ إليه - ذهناً . . وخارجاً - إذ لا يُتَصَوَّرُ « عقلاً » فِعْلٌ ما . . مجرداً عن تَصَوُّرِ الفاعل فهو حدث مقيد بالنسبة التي أوجدت مفهومه . . أو قام بها . - بالفعل . . أو بالقوة - . ولا شك أن المعنى المجرد المستقل هو أسبق المعاني - عقلاً فالمصدر أصلُ لاطلاقه . والفعل فرع منه لتقييده ، وإفتقاره .

ومما استدل به البصريون : أن الفعل فيه ما في المصدر « وهو الدلالة على الحدث » . وزيادة « وهي الدلالة على الزمان » فدل على أنه « أي الفعل » فرع منه . وقد تقدم : أن الفعل مجرد عن الزمان في « أصل وضعه » . فدليلهم ضعيف . . ومذهبهم قوي . . بما ذكرنا ولنا ولهم أدلة أخرى لتأييد أصالة المصدر نتركها حذر التطويل . ولمَّا كان الفعل - ثلاثياً . مجرداً ومزيداً فيه - ومنه ما هو - رباعي ومزيد فيه كذلك -. ثم الخماسي . والسداسي « وهما من المزيد فيهما حتماً » . كانت المصادر منقسمة حسب هذه القسمة .

مصدر - الثلاثي :

كل المصادر « الثلاثية لا غيرها » . . لا يمكن حصرها . وإنْ وُضِعَتْ لها «قواعد قياسية لتحديد إستعمالاتها» فاللغة تحكم على«القياس»

وما بُنِيَ عليه من قواعد هذه « المصادر عموماً » إذا عرفت هذا فاعلم أن من أشهر صيغ مصادر الثلاثي باختلاف معانيه هي :

« فَعْلٌ » من « فَعَلَ . . وفَعِلَ » المتعدي . . نحو : فَهِمَ فَهْماً . وفَتَحَ فَتْحاً . و « فَعَلٌ » . وفُعُولٌ » من « فَعِلَ . . وفَعَلَ » اللازم . . نحو : فَرِحَ فَرَحاً . وقَعَدَ قُعُوداً . و« فُعُولَةٌ » أو فَعَالَة » نحو : سَهُلَ سُهُولَةٌ . وفَصُحَ فَصَاحَةً . وللفعل الثلاثي معانٍ حددت صيغة مصدره :

« فِعَالَةٌ » فيما دل على حِرْفَةٍ . و « فِعَالٌ » فيما دل على إمتناع . و « فَعَلانٌ » فيما دل على إضطراب . و « فَعِيلٌ » فيما دل على سَيْرٍ . و « فَعِيلٌ » . أو فُعَالٌ » فيما دل على صوتٍ . و « فُعْلَةٌ » فيما دل على لون . و « فُعَالٌ » فيما دل على داءٍ .

قال المبرد في المقتضب : « فَعْلٌ » أصل في ـ مصدر الثلاثي ـ : بدليل أنك إذا أردتَ المرةَ رددته إلى هذا الوزن . وقَدَّمَهُ ابن مالك في الذكر مما يدل على إختياره ـ إختيار المبرد ـ فقال :

« فَعْلٌ » قياسُ مصدر المُعَدَّى من ذي ثلاثة كردَّ رَدّاً »

وأخيراً نقول : الحَكَمُ في تحديد مصادر الثلاثي ـ اللغة ـ لا النحو ؛ لأنها سماعية محددة بالسماع لا بالقياس . وقد إفترى على العرب مَن لم يقف على السماع .

مصادر الأفعال الرباعية :

« الغالب كونها قياسية » أي محددة بالقياس الثابت « بقواعد معينة » . . ومنها سماعية أيضاً . .

فالقياسية : « فِعَالٌ » من « أفْعَلَ » نحو أقَامَ . إقَامَةً .

وأَعَانَ إعَانَةً و « تَفْعِيل » من « تَفَعَّلَ » نحو : تَقَدَّسَ تقديساً . فاذا كانت لام « تَفَعَّلَ » ألفاً . . حذفت . . وعُوِّضَ - تاءاً في آخره - نحو : تَوَلَّى تولية وتزكى تزكيةً . و « فعَال » . و ومُفَاعَلَة » من « فَاعَلَ » نحو : قَاتَلَ قِتَالاً . . ومُقَاتَلَةً .
و « فَعْلَلَة » . . وفِعْلال » من « فَعْلَلَ » ومن المضعف المدغم..
نحو : زلزل . . زلزالاً . . وزَلزَلَة .

وأمَّا المصادر الخماسية . والسداسية : « وقد أشرنا .. إلى أن الخماسي والسداسي مزيد فيهما » . . فكلها قياسية - غالباً - . ومنها ما هو سماعي فهاكَ « القياسية » لتضعها في مواضعها :

« فِيعَال . وتِفْعَال . فُعَلِّيلَة . وفَعْلَل . وفِعَّال . والتَّفْعِيل والتَّفْعَال . وفَعْلَلَى . والفَعِّيلَى ، وهي التَّفَاعُل » .

ويأتي المصدر على زنة إسم المفعول . من غير الثلاثي - كثيراً . ومنه قليلاً - وربما جاء في الثلاثي بلفظ إسم الفاعل .

« إسم المصدر » : منه : « مَفْعَل » للمصدر . والزمان . والمكان وشذَّ عنه : «مَشْرِق . ومَغْرِب . ومَرْفِق . ومَنْبِت . ومَسْجِد. ومَسْقِط . . وأسماء أخر » . ولا يعمل « إسم المصدر مطلقاً » كما يعمل المصدر . . وما جاء من إسم المصدر عاملاً فللضرورة . و « مِفْعَل.. ومِفْعَال . ومِفْعَلَة . وفِعَال » لاسم الآلة . . وشذَّ عنه . مُسْعُط ومُنْخُل . . وبالفتح - مَنَارَة . . ومَنْقَل . ومَنْقَبَة - وأصل ماذكر الصيغ السابقة . قال :

(واسم الفاعل)

بناؤه من ـ فَعَلَ ـ « فَاعِلٌ » متعدياً كان أو لازماً . ومن ـ فَعِلَ ـ إذا كان متعدياً . . « فاعل » أيضاً . . كحامد . وعامل . وعالم . وإذا كان لازماً على « أَفْعَلَ » كأنجل . وأحول . ومؤنثه فَعْلاء وجمعهما جميعاً .. فُعْلاء . إلاّ ما عينه ـ ياء ـ فانه بكسر الفاء لأجل الياء ـ كعين . وجيد ـ وعلى « فعل » كغرق . وحدب . وقد يجتمعان كحدب وأحدب . وكدر وأكدر . وعلى « فَعْلان » كعطشان وريان ، ومؤنثه « فَعْلَى » كعطشى . وريَّا . يجمعها ـ فُعَال ـ كعُطَاش . ورياء . وعلى فَعِيل : كسعيد . وشقي . ومن « فَعُل » على فَعِيل.. كظريف . وشريف . وعلى فَعْل . . كسَهْل وصَعْب . وعلى فَعَل كحَسَن وعلى فَعِل وأَفْعَل كخشن وأسمر . وآدم .

(ومن الرباعي . . والمزيد فيه) على وزن مضارعه ، لا تصنع شيئاً غير أن تَضع الميم موضع الزائدة . . إلاً في ثلاثة أبواب ـ تفعل وتفاعل وتفعلل ـ فانك تكسر الحرف الرابع في الفاعل ، وهو مفتوح في المضارع) . أقول :

ذكر في ـ هذا البحث ـ صيغ إسم الفاعل . . من الثلاثي وغيره . وكلها قياسية . إلاّ أنّ لكل قاعدة شواذ ، كما هو معلوم ثابت . وتعرف شواذ هذه الصيغ من تتبع كتب اللغة . وقد ابتدأ « بفَاعل » لأن هذه الصيغة تسري على جميع الأفعال الثلاثية المجردة المتعدية واللازمة ـ غالباً.. نحو : « فَعَل » كَضَرَبَ المتعدي فهو « فَاعِلٌ » ضَارِبٌ .

وكَقَعَدَ اللازم فهو أيضاً « فاعِل » قَاعِدٌ . و « فَعِلَ » كَفَهِمَ . وعَلِمَ . فهو « فاعل » فَاهِم . وعَالِم . وهـذان من المتعدي . وشَهِدَ فهو شاهـد ، . وهذا من « فَعِلَ » اللازم . وشَرِبَ فهو شَارِبٌ ، وهذا من « فَعِلَ » المتعدي . و « فَعُلَ » يغلب في بابه « فَعِيلٌ » نحو : شَرُفَ . وظَرُفَ . وكَرُمَ . . فهو شريف . وظريف . وكريم . وما كان « فَعِيلاً » . . وهو من باب « فَعِلَ » نحو . . رحيم ، من ـ رَحِمَ ـ . وشهيد . . من ـ شَهِدَ ـ وعَلِيم.. من ـ عَلِمَ ـ . فقد أجازَ فيه سيبويه ـ نصب ـ الاسم ـ . ولم يجز ذلك المبرد . . قال هذا ملحق به . . فَفَعِيل من « فَعُلَ » اللازم ـ في الأصل ـ . و « إنفَعَلَ » «مُنْفَعِل» نحو : إنطَلَقَ فهو مُنْطَلِقٌ وأفعَلَ فهو مُفعِل نحو : أكرم فهو مُكرِم .

وإسم الفاعل قد يراد به التكثير على نحو المبالغة . وله صِيَغٌ ، منها :

فَعَّالٌ ـ نحو طَعَّان . ومِفْعَال ـ نحو مِطْعَام . وفَعُول ، إن قُصِدَ به المعنى الفعلي ، نحو . . أكول . ولا يقال هذا في « رَسُول » لعدم إرادة المعنى الحدثي منه . بل الشخص . و « فَعِيل . وفَعِلُ » وهذان قليلان . وقد يبالغ في غير هذه الصيغ . وقد لا تكون هي للمبالغة ـ كما قدمنا ـ .

وإسم الفاعل . وما ألحق به ـ من صِيَغِ المبالغة ـ : يعمل عمل فعله ـ إن كان متعدياً ـ فيرفع فاعلاً ظاهراً . أو مضمراً . وينصب إسماً بعده ظاهراً . . أو ضميراً . وذلك بشروط ، أهمها :

قصد المعنى الفعلي منه . فلو سميت رجلاً بـ « ضارب » لم يعمل

مطلقاً . ومنها : إعتماده على نفي . أو إستفهام . أو ما يقوم مقامهما من « النهي . والعرض . والتحضيض » هذا إذا كان غير معرف بـ « أل ». أمَّا المعرف بها . فيعمل مطلقاً . إلاَّ إذا فَقَدَ الشرط الأول . أو كان مشتقا من اللازم . فيكتفي بمرفوعه فقط . وإن كان مُخْبَراً به فلا يحتاج في عمله - إلى الشروط المذكورة - و « إسم الفاعل » مشتق من المصدر وقولنا . . مشتق من الفعل . . فالمقصود « المصـــدر » فسيبويه يسمي « المصدر » فعلاً وحدثاً . ويذهب السيرافي . . أن إسم الفاعل وإسم المفعول مشتقان من الفعل وهو مشتق من المصدر .

« فائدة »

نذكر فيها - خلاصة ما ذكره إبن مالك . . في التسهيل - . قال: «إسم الفاعل» : هو الصفة الدالة على فاعل ، جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعاليها . لمعناه . أو معنى الماضي . ويوازن في «الثلاثي» المجرد « فاعلاً » . وفي غيره : المضارعَ - مكسوراً - ما قبل الآخر، مبدوءاً بميم مضمومة وربما كُسِرَتْ في « مُفْعِلٍ » . أو ضُمَّتْ عينُهُ . وربما ضُمَّتْ عنُ « مُنْفَعِل » مرفوعاً . « ويَعْمَلُ » : إسم الفاعلِ . . غيرُ المُصَغَّرِ . والموصوفُ - خِلافاً للكسائي - . مفرداً وغيرَ مفرد ، عَمَلَ فعلِهِ مطلقاً . و « يضاف » ، إسم الفاعل المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به جوازاً . إن كان ظاهراً متصلاً . ووجوباً . . إن كان ضميراً متصلاً . وشَذَّ فصلُ المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف . ولا يضاف المقرون بـ « الألف واللام » إلاَّ إذا

كان مثنى أو مجموعاً على حدّه . أو كان المفعول به معرفاً بها ، أو مضافاً إلى المعرف بها ، أو إلى ضميره . ولا يُغْنِيِ كون المفعول بِه معرفاً بغير ذلك . يقول المؤلف : إن أريد باسم الفاعل الحدث الماضي المنقطع فلا يعمل عمَل فعله . وإن كان للماضي المتصل بالحال . أو للحال المستمر أو المنقطع . أو للاستقبال - مع حصول بقيةالشروط - عَمِلَ - فتنبه لهذا . . فلا عمل له بسواه . قال :

(اسم المفعول)

(من الثلاثي على وزن مفعول ، كمنصور ومشدود . ومقول ومبيع والأصل : مقوول ومبيوع . وإسم المفعول من الرباعي . وذوات الزوائد على لفظ مضارعها المبني للمفعول بعد وضع الميم موضع الزوائد . ويقال لِمَا يجري على - يَفْعَلُ - من « فَعَلَتُه » إسمُ الفاعل . ولِمَا يجري على « يُفْعَلُ » إسمُ المفعول ولِمَا لا يجري على واحد منهما).

أقول :

تقدم : أن أصل إشتقاق إسمي الفاعل . والمفعول - من المصدر - وحينما نقول : إنهما مشتقان من « الفعل » فالمقصود بذلك « المصدر » بناءاً على تسمية سيبويه وجماعة « المصدر فِعْلاً » . قال الشيخ الرضي - ره - « ما مضمونه » .

كان حق إسم المفعول أن يأتي على زنة - مضارعه - فيقال : « ضُرِبَ يُضْرَبُ فهو مُضْرَبٌ » . لكنه لمّا أدّاهم حذفُ الهمزة في باب - أَفْعَلَ - إلى - مُفْعَلٍ . . قصدوا تغيير أحدهما للفرق ؛

فغيروا ـ الثلاثي ـ لمّا ثبت التغيير في أخيه . . وهو إسم الفاعل . نحو: ينْصُر فهو ناصرٌ . ويحمد فهو حامد .

وفي تعليل مجيء « إسم المفعول من الثلاثي » على هذه الصيغةوضوح لا يحتمل اللبس . . جاء ذلك في « شرح المفصل لابن يعيش الأندلسي » قال :

إسم المفعول في العمل كاسم الفاعـــل ؛ لأنه مأخوذ من الفعل . فمفعولٌ ، مثلُ يَفْعَلُ . كما أن « فاعلاً » مثل يفعل . فالميم في «مفعول» بدل من حرف المضارعة في يفعل . وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل . و « الواو » في مفعول كالمدّة التي تنشأ للاشباع . . لا إعتداد بها . أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي . وهو يعمل عمل فعله الجاري عليه . فتقول : « هذا رجل مضروب أخوه » : فأخوه مرفوع . . بأنه أسم ما لم يُسَمّ فَاعِلُهُ . كما أنه في يُضْرَبُ أخوه كذلك . ا . هـ .

فاسم المفعول يحتاج إلى « نائب فاعل » . وإسم الفاعل يحتاج إلى « فاعل » . وقوله : « مأخوذ من الفعل » لا يـــدل على إشتقاقه منه ، أي من المضارع . بل كما تقدم . قال : ولا يُبْنى « مفعول » إلاّ مما يبنى منه « يُفْعَلُ » . . فلا تقول : مقعود . كما لا تقول : يُقْعَدُ .. إلا أن يتصل به جار ومجرور . . أو ظرف . أو مصدر مخصص فيجوز بناؤه حينئذ « لمّا لم يسم فاعله » . ولا يعمل إلاّ إذا أريد به الحال . أو الاستقبال . وإسم الفاعل كذلك ـ كما تقدم ـ لضعفها عن الأفعال .

(الصفة المشبهة)

قال : (نحو . . شريف . وكريم . وحَسَن . وحَرِب . وأحرب وسَهْل . وصَعْب . وهذه الأربعة : تعمل عَمَلَ أفعالها . تقول : عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمراً . وزيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عمراً . وزيدٌ مَضْرُوبٌ غلامُهُ . وحَسَنٌ وَجْهُهُ . وكريمٌ آباؤه) . أقول:

الصفة المشبهة باسم الفاعل : ضَرْبٌ من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جَرْيَ أسماء الفاعلينَ . وليست مثلها في جَرَيَانِها على أفعالِها في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وإنما لها شبه بها وذلك من قِبَل أنها : تذكر . وتؤنث . وتدخلها الألف واللام . وتثنى . وتجمع بالواو والنون ، فاذا إجتمع في النعت ـ هذه الأشياء التي ذكرناها أو أكثرها ـ شبهوه بالأسماء الفاعلين ، فأعملوه فيما بعده . ولمَّا كانت من أفعال غير متعدية ـ حقيقة ـ . فتعديها على التشبيه . . لا على الحقيقة . فمنصوبها شبيه بالمفعول به . وليس هو حقيقة .

واعلم . . أن الصفات على ثلاث مراتب :

صفة بالجاري « أي المشابه بالحركات . والسكنات . وعدد الحروف» كاسم الفاعل . وإسم المفعول وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل . وصفة مشبهة باسم الفاعل ، فهي دونها في المنزلة ؛ لأن المُشَبَّهَ بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه . ثم المشبهة بالمشبهةوهي المرتبة الثالثة . ولمَّا كانت « الصفات المشبهة » في المرتبة الثانية . . وهي فروع على أسماء الفاعلين ؛ إذ كانت محمولة عليها ، إنحطت عنها ونَقَصَ

تصرفُها عن تصرف أسماء الفاعلين . كما إنحطت أسماء الفاعلين عن مرتبة الأفعال . فلا يجوز تقديم معمولها عليها . . كما جاز ذلك في إسم الفاعل فلا تقول : هذا الوجهَ حسنٌ . كما تقول : هذا زيداً ضاربٌ . ولا تضمره فلا تقول : هذا حسنُ الوجهَ والعينَ ، بتقدير « وحسن العينَ » ولا يحسن أن تفصل بين « حسن » وما يعمل فيه فلا تقول : هو حسن في الدار الوجهَ . كما تقول : هذا ضارب في الدار زيداً . ولمَّا كانت مشبهة به فهي أضعف منه . لذا فهي تعمل في شيئين فقط : « أحدهما » ضمير الموصوف . و « الثاني » ما كان من سبب الموصوف . ولا تعمل في الأجنبي مطلقاً . فتقول : مررت برجل حسن . . فيكون في حسن ضمير يعود على الموصوف وهو في موضع رفع بحسن . ونقول : مررت برجل حسن وجهُهُ . فترفع الوجه بحسن وهو من سبب رجل .. ولولا « الهاء العائدة على رجل من وجه » لم تجز المسألة وختاماً : تعمل هذه الصفة في الماضي المتصل بالحال . . وإذا أريد « بالحال . . والاستقبال » جيء باسم الفاعل . وإنما عملت بالماضي وهي مشبهة باسم الفاعل . . وهو لا يعمل فيه ؛ لثبوت الوصف فيها إلى حين الاخبار بها . فهي « بحكم الحال » لاستمرارها ووضعها إلى حين التكلم . وفي مسألة « هذا رجلٌ حَسَنٌ وجهُهُ » عدة أوجه :

« أحدها » الرفع . . وهو الأصل . . وهو مرفوع بفعلها دون تغيير ؛ لأن الحسن إنما هو للوجه . والهاء عائدة للموصوف بها وهو الرجل .

« الثاني » مررتُ برجل حسن الوجه . بالاضافة ، وإدخال الألف واللام في المضاف إليه وهو - المختار بعد الأول - . و « الثالث » وهو : هذا رجـل حسنٌ وجهاً . فيحتمل - وجه - أمرين « أ » أنه

منصوب بحسن على حد المفعول « أي شبيها بالمفعول به » . « ب »على التمييز . و « الرابع » قولهم . . هذا حَسَنٌ وجهٍ . و « الخامس » قولهم . . هو حسنٌ الوجهَ . منصوب على التشبيه بالمفعول به فقط . ولا يجوز إعتباره تميزاً لأنه معرف « بأل » والتمييز نكرة فقط . وأجاز أبو علي الفارسي ـ ومَن وافقه ـ نصبه على التمييز أيضاً . . بزيادة«أل».

يقول ـ مؤلف هذا الكتاب ـ :

ولا يبعد قول أبي علي ؛ لأن المقصود بـ « أل » التعويض عن الضمير العائد عل الموصوف وليس التعريف مراداً بها . فهو هنا كالنكرة.

و « السادس » مررت برجل حَسَنِ وجههِ . باضافة « حَسَنِ » إلى « وجهه » . ذكره سيبويه . . وقال : هو رديء . . لكنه قد جاء عن العرب .

و « السابع » مررتُ برجل حَسَنَ وَجْهَهُ . . بنصب « الوجه » مع إضافته إلى الضمير . . ونصبه على التشبيه بالمفعول به . وأمَّا على التمييز فكما تقدم في قول ـ أبي علي ـ .

يقول أبو محمد . . مؤلف هذا الكتاب : وللصفة المشبهة صور متعددة ـ والسبع المذكورات ـ منها لا لحصر صورها بهن . فقد ذكرت أثنتان وثلاثون صورة . وقال بعضهم أكثر . وقيل : « وأراه ـ بعد التأمل ـ صواباً » إن لمعمول هذه الصفة تسعة أحوال . وللصفة : سبعة وعشرون فضرب « ٩ × ٢٧ » = « ٢٤٣ » حالة لها مع معمولها من : الاعراب والاضافة أو عدمها . والتعريف بال . وعدمها . وغير هذا . « فاطلب الكتب المطولة . . تجد ما قلتُ » .

« افعل التفضيل »

قال : (لا يعمل ، وحكمه حكم - فعل التعجب - في أنه لا يصاغ إلا من ثلاثي مجردٍ مما ليس بلون ولا عيب . وقد شذ - هو أعطاهم الدينار - وهذا الكلام أخصر من الاختصار . . وعلى ذا . . قول الفقهاء المشي أحوط من الاحتياط . وأحمق من هبنقة . ولا يفضل على المفعول . وقد شذ قولهم : أشغل «من الاشتغال» من ذات النحيين . وهو أشهر منه ويستوي فيه المذكر والمؤنث . والأثنان والجمع ما دام منكراً مقروناً - بمن - وإذا عُرف : أنث وثني وجُمِعَ .

تقول : هو الأفضل . وهما الأفضلان . وهم الأفضلون . والأفاضل . وهي الفُضلى . وهما الفضليان . وهن الفضليات . وإذا أضيف : جاز الأمران . وقد تحذف « مِنْ » وهي مقدرة ، من ذلك قوله تعالى : « يَعلم السر وأخفى » أي من السر . قال الفرزدق :

إن الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمــه أعز وأطولُ .

وعلى ذا قولك : الله أكبر . أي أكبر من كل شيء) . أقول :

قال الرضي - ره - : « والأَولى أَنْ يقــال . . هو المبني على - أَفْعَل - لزيادة صاحبِه على غيره في الفعل أي في المصدر المشتق هو منه » . وهذا تعريف شامل لاسم التفضيل بنوعيه « القياسي . والشاذ » . و « أَفْعَلُ » إسم التفضيل ، إن أضيفَ إلى ما بعده . . فاضافة «لفظية» لا تفيد تعريفاً . ويجب أن يكون بعض ما يضاف إليه . أو واحداً منه نحو : زيدٌ أَفضَلُ القوم . وحمارُكَ أفرهُ الحميرِ . وعبدُك خــيرُ العبيدِ . فاضافة « أَفْعَل » إلى ما بعده ، إضافة البعضِ إلى الكلِّ .

والواحدِ إلى الجنسِ .

وإذا أردتَ تفضيله على غير « جنسه » أتيتَ « بمن » فاصلةً له عن الاضافة . ويكون الأول . . « أي المضاف » في حكم المُنَوّن ؛ «لوزن الفعل . . . والصفة » . نحو : عبدُك أحسنُ من الأحرار . ولو زال « وزن الفعل » نون نحو : هو خيرٌ من الأحرار . وذلك لحذف الهمزة « تخفيفاً » والأصل - أخيرُ . . وأَشَّرَ - . ويشترط مشاركة المفَضَّلِ المُفَضَّلَ عليه ، في الوصف « أي في المصدر المشتق منه . . أَفْعَل». وما دلّ على عدم الاشتراك في الوصف فقدر . . وذلك نحو : «أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مقيلاً » .

فقد جاء رداً على زعم الكفار . . أن مقيلهم في الآخرة حسنٌ ومستقرهم جميل ؛ فقال : إن نزلنا معكم نزول نظر فأصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً . وما لا يحصل فيه تأويل فهو إمّا شاذ . أو مسموع يحفظ ولا يقاس عليه . وإستعمال « أفعل » هو :

« الأول » مجرداً من « أل » مقروناً « بمِنْ » . فليزم حالة واحدة دون تغيير . نحو : هو أفضل من . وهي أفضل من . وهما أفضل من . وهم أفضل من . وهن أفضلُ من .

« الثاني » المعرف « بأل » ويطابق المُفَضَّل نحو : هو الأفضل . وهي الفُضلى . . الخ .

« الثالث » المضاف يجوز فيه الأمران « المطابقة . . وعدمها » . وقد تحذف « مِنْ » وهي مقدرة . كما ذكر . ولا يرفع «أفعل التفضيل» الاسم الظاهر إلاّ للضرورة . أو في الشاذ غير المقيس . أو كان مُفَضَّلاً على نفسه « باعتبارين » . ولهم في هذه المسألة أقوال متعددة لا حاجة

إلى ذكرها .

ولا يُصَاغُ إلاَّ من « الثلاثي » المجرد . . مما ليس بلونٍ . ولا عيبٍ . وما خالف هذا فهو شاذ . . لا يقاس عليه .

ـ فائدة »

كل ما قلتَ فيه : « ما أَفْعَلَهُ » في « التعجب » . قلتَ فيه : « أَفْعِلْ به » . . وهذا « أَفْعَلُ » من هذا في « التفضيل » . وما لم تقل فيه « ما أَفْعَلَهُ » . . لم تقل فيه : هذا « أَفْعَلُ » من هذا . و « أَفْعِلْ به » . قال إبنُ هشام : إن « أفْعَل » التفضيل يستعمل مضافاً . وبال . وبمِنْ . يستثنى من إستعماله بـ « أل » : خير وشر فاني لم أرَهما إستعملا بـ « أل » للتفضيل .

قال : (ومنهـــا . . المَفْعَلُ . وقياسه : أنَّ كلَّ ما كان على يَفْعَلُ ـ بفتح العين ـ . أو يَفْعُلُ ـ بالضم ـ .

فالمصدر ، وأسماء الزمان والمكان على ـ مَفْعَل ـ بالفتح ، نحو : ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهاباً ومَذْهَباً . إلاَّ أسماء شذَّت عن القياس ، منها : المَنْسِكُ . والمَجزِرُ . والمَشْرِق . والمَغْرِبُ .

وأَمَّا «يَفْعِلُ بالكسر» فالمصدر منه«مفتوح» . وإسم الزمان والمكان بالكسر ، تقول : ضَرَبْتُهُ ضرباً ومَضْرَباً . وهـــذا مَضْرِبُهُ . والمعتل العين منه يجيء بالفتح والكسر ، نحو : المَعَاش . والمَحيض . والمجيء .

وأَمَّا الزمان والمكان ، فبالكسر ـ لا غير ـ نحو : المَقيل والمَبيت

« والمَفْعَلُ » من الرباعية . والمزيد فيه . . على لفظ المفعول منها : كالمُدَحْرَجِ . والمُدْخَلِ . والمَخْرَجِ . والمَقَامِ . و « إسم الآلة » يجيء على « مِفْعَل . ومِفْعَلَة . ومِفْعَال » بكسر الميم فيها . وأمَّا نحو : المُسْعُط . والمُنْخُل . فغير مبني على الفعل) . أقول : تقدم - ذكر هذه - في كلامه على المصادر . وأعاد ذكرها هنا « تحت عنوان: ما يعمل عمل الفعل أو فيه معناه - وإن لم يعمل عمله - . وقد قدمنا ما فيه الكفاية .

(الباب الثالث)

في الأفعال غير المتصرفة . وما يجري مجرى الأدوات .

قال : (منها : فِعْلاَ التعجب . وهما ما أَفْعَلَهُ . وأَفْعِلْ به . تقول : ما أَكْرَمَ زيداً . وأَكْرِمْ بزيدٍ . ولا يبنيان إلاَّ من - ثلاثي - ليس فيه معنى لونٍ . أو عيبٍ . ويتوصل إلى التعجب بما وراء ذلك بنحو : « أَشَدَ » تقول . . ما أَشَدَّ إنطلاقه . « ومن المبني للمفعول » : ما أَشَدَّ ما ضُرِبَ زيد : وشذَّ ما أَعطاه للمعروف) . أقول :

قال إبن الحاجب : « فعلُ التعجب ، ما وُضِعَ لانشاء التعجب وهما صيغتان : ما أَفعله . وأفعِلْ به . وهما غير متصرفين » . وقال الرضي في « شرحه » : « إعلم أن التعجب ، إنفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ولهذا قيل : إذا ظَهَرَ السبب بطل العجب ». ثم قال : « ففعلُ التعجب في إصطلاح النحاة : هو ما يكون على صيغة - ما أَفْعَلَ . وأَفْعِلْ به ، دالاً على هذا المعنى - . وليس كل فعل

أفاد ـ هذا المعنى ـ يُسمى عندهم فعلَ التعجب » . أقول :

إن الصيغتين المذكورتين : همـا فعلان جامدان يراد بهما التعجب « غالباً » . وأمَّا « ما » ففيها وفي محلها من الاعراب أقوال منها : إنها « مبتدأ » خبره ما بعده . ومنها : إنها نكرة تامة ـ بمعنى شيء ـ خبرية قُصِدَ بها الايهام ثم الاعلام بايقاع الفعل على المُتَعَجَّبِ منـه لاقتضاء التعجب ذلك . ومنها : إنها نكرة موصوفة بالفعل والخبر محذوف وجوباً . ومنها : إنها إستفهامية دخلها معنى التعجب . ومنها : إنهـا موصولة صلتها الفعل والخبر محذوف وجوباً . والذي يقوى ـ عندي ـ أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها . . وجَازَ الابتداء بها للوصف . والخبر محذوف وجوباً ـ إكتفاءاً بجملة الصفة ـ .

وخلاصة البحث : ـ أ ـ صيغتا التعجب « ما أَفْعَلَ . وأَفْعِلْ به » . وللتعجب ألفاظ . وجُمَلٌ كلها سماعية تحفظ ولا يقاس عليها.

ـ ب ـ يشترط « في الفعل الذي يُتَعَجَّبُ منه مُبَاشَرَةً » : أن يكون ثلاثياً . تاماً . مثبتاً . غير مبني للمجهول . متصرفاً . ليس الوصف منه على أفعل ، قابلاً للتفاوت .

ـ ج ـ إذا لم يكن « الفعـل المُتَعَجَّبُ منه » ثلاثياً . أو كان ناقصاً . أو كان الوصف منه على أَفْعَلَ . توصلنا بالتعجيب منه بـ « ما أَشَدَّ . أو أشدد به » . وأتينا . . بمصدره صريحاً . أو مُؤَوَّلاً .

ـ د ـ وإذا كان الفعل مبنياً للمجهول . أو منفياً . (جئنا) بمصدره مؤولاً مع « ما أشد . وأشدد به » .

ـ هـ ـ لا يُتَعَجَّب من الفعل « الجامد » . ولا مالا يتفاوت معناه ـ مطلقاً ـ .

ـ و ـ المنصوب بعدما أفعلَ « مفعول به ـ على الأرجح ـ » . ويُجر بالباء الزائدة اللازمة . بعد « أفعل به » . ومرفوعها « مضمر ـ غالباً ـ » .

قال : (وما أشبهها . . فعلاَ المدحِ والذم وهما : نِعْمَ . وبِئْسَ . يدخلان على إسمين مرفوعين ، يسمى الأول : الفاعل . والثاني المخصوص بالمدح والذم .

وحق الأول التعريف بلام الجنس . وقد يُضمر ويُفَسَّرُ بنكرة منصوبة ، تقول : نعم الرجلُ زيدٌ . وبئس الرجلُ عمرو . ونعم رجلاً زيدٌ . ومنه « فنِعمَّا هي » .

وقد يحذف المخصوص ، كما في قوله تعالى : « نِعم العبدُ » . « وبئس المصيرُ ») .

أقول : « هذا فصل أفعال المدح . والذم . » : إن « نِعْمَ . وبِئْسَ » فعلان لفظهما لفظ الخبر ، ومعناهما الانشاء . فقولكَ : «نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ » . . إحداثُ المدحِ لزيدٍ في الخارج إذا لم يكن فأوجدتَهُ ولمَّا كانا فعلينِ « لفظهما لفظ الخبر . . ومعناهما الانشاء » كانا غير قابلينِ ـ للتصديق والتكذيب ـ . ونظيرهما في هذا الوجه « فعلاَ التعجب وإسم التفضيل » . والذي يبدو من « النَّظَرِ » الذي ذكره « الشيخ الرضي ـ ره ـ » عدم الفرق بينهما وبين ما يُخْبَرُ به . من حيث إمكان « التصديق والتكذيب من جهة . وعدم إمكانه من جهة أخرى » . والمشهور أنهما إنشائيان حقيقةً « في المعنى » لفظهما لفظ الخبر فقط . وقال الرضي في سبب عدم التصرف فيهما : لكونهما علَمَيْنِ في المدح والذم . أقول : فهما صيغ موضوعة لهذا الغرض ـ فلازم جمودهما لفظاً ـ كما

لم يتغير معناهما عما وُضِـعَ له . ليتفق اللفظ والمعنى في عدم التغيير . وفيها لغات : المشهور ـ ما ذكرناه ـ .

أمَّا فاعلها فله صور : أن يكون معرفاً بـ « أل » . أو مضافاً إلى المعرف بها . « مع تعذر الاضافات حتى يصل إلى ما فيه ـ أل ـ » . أو ضميراً ـ مُفَسَّراً ـ بتمييز . وقد يكون « ما » النكرة العامة مكانه : واختُلِفَ في « أل » من قولكَ : نعم الرجُلُ زيدٌ . أللاستغراق هي أم لا ؟ . أبو علي الفارسي ـ وأتباعُه ـ . . نعم . والشيخ الرضي .. لا .

أقول : قال في « شرح الكافية » : إن علامة ـ أل ـ الاستغراقية صحة إضافة « كُل » إلى ما هي فيه . ولا تصح في « نعم الرجل زيد » ولا يجوز إعتباره ـ مجازاً ـ . أقول : فالمراد . ـ العهد ـ ولو من باب المجاز ـ فالمعنى : « هو الفرد المعهود ـ من هذا الجنس . أو النوع ـ المخصوص بالمدح . أو الذم » . ويجوز إعتبار « العهد » ذهنياً ـ وهو الأرجح ـ . أو حضورياً .

« فائدة »

قال الرضي : تعريف فاعل « نِعم وبئس » لفظاً فقط . فهو نحو : « إشترى اللحم » . والذي يظهر لنا خلافه لِمَا في تعريفه من تشخيص له ـ في اللفظ . والمعنى ـ . وأُلحقَ بهما « حبذا » في المدح . « ولا حبذا » في الذم . وأمّا « المخصوص بالمدح . أو الذم » فله في الاعراب صور أشهرها : إذا تأخر عن الفعل أعرب خبراً لمبتدإٍ محذوف وجوباً . أو مبتدأ خبره الجملة قبله .

وإذا تقدم على الفعل : أعرب مبتدأ ليس غير . وخبره الجملة بعده
قال :

« وافعال المقاربة »

(وهي . . عسى . وكاد . وكرب . وأوشك . تقول : عسى زيد أن يخرج ، بمعنى قَارَبَ زيد الخروج . والغرض أن عسى يرفع وينصب كما أن ـ كاد ـ كذلك . و « أوشك » يستعمل إستعمال ـ عسى ـ مرةً وإستعمال ـ كاد ـ أخرى . والجيد في « كرب » إستعمال ـ كاد ـ).
أقول :

قسم النحويون ـ هذه الأفعال ـ ثلاثة أقسام ، من حيث المعنى :
« أحدها » ما هو لمقاربة الفعل وهو ستة ألفـــاظ أشهرُها « كاد » .
وأَغربُها « أَوْلىٰ » .

والبواقي : كَرِبَ ـ بفتح الراء وهو الأفصح . وكسرها ـ . و « أوشك » . و «هلهل» . و « أَلَمَّ » . « وثانيها » ما هو للشروع في الفعل وهو ستة ألفاظ :

« جَعَلَ » . و « طَفِقَ » بكسر الفاء وهو أشهر . وفتحها ـ ويقال : « طَبِقَ » بكسر الباء . و « أَنْشَأَ » و «هَبَّ» . و«أَخَذَ» و « علق » . وأغربهن « علق . و . . هَبَّ » . و « ثالثها » ما هو لترجي الفعل ، وهو لفظان : « عسى . واخلولق » . و « حَرَىٰ » قاله ابن مالك . قال أبو حيان : والمحفوظ أن « حرىً » إسم منون لا يثنى ولا يُجمع . وزاد ثعلب في أفعال الشروع ـ : « قام . وأنشد»

وأفعال هذا الباب « كلها » جامدة لا تتصرف ، ملازمة للفظ المُضيِ ، وذلك حيث أريد بها المبالغة في القُرب . فهي شبيهة « بنعم وبئس » في الجمود وعدم التصرف . و « كاد » أصلها « الواو » عند سيبويه . قال ويقال : كُدْتُ - بضم الكاف - ليس غير . ووزنها فَعُلَ . وقيل أصلها « الياء » . ولا تزاد « كاد » في الكلام . خلافاً للاخفش . وإذا إتصل ضمير الرفع بـ « عسى » نحو « عسيتُ » فالأشهر فتح السين . وجاز كسرها . أمَّا مع ضمير النصب إذا اتصل بها فالنصب فقط . وكل هـــذه الأفعال ملحقة بـ « كان » في العمل والاختصاص بالجملة الفعلية . ولها مع « أنْ » من حيث دخولها على المضارع الواقع خبراً لها أو عدم دخولها أحوال :

« أولها » ما يجب تجرده مِنْ « أَنْ » وهو : « هلهل . وأفعال الشروع » ؛ لأن هذه كلها للحال . و «أَنْ» تخلص المضارع للاستقبال.

و « ثانيها » ما يجب أن يقترن بها . وهو خبر « أَوْلَى » . ويقال : «الرجاء» لأنه مما يختص بالاستقبال .

و « ثالثها » ما يجوز فيه الاقتران وعدمه . وهي الباقية من الأفعال المتقدم ذكرها . والأعرف في خبر « كاد - وكرب » حذف « أَنْ ». والأعرف في « عسى وأوشك » الاثبات . ولا يتقدم - في هذا الباب - الخبرُ على الفعل . ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ « أَنْ ». والسبب في عدم جواز ذلك : أن أخبار - هذا الباب - خالفت بقيـــة الأخبار حيث لازمت كونها أفعالاً . لذا منعوا فيها « الفتين والفعلية . والتقديم » قاله إبن مالك .

« فائدة » : إختصت «عسى . وإخلولق . وأوشكَ » من بين هذه

الأفعال : أنها تأتي تامة مكتفية بالفاعل فقط . ويكون حينئذ مصدراً مؤولاً نحو : « عسى أَنْ ينفرج الضَّيقُ » و « وإخلولاق أَنْ يثمرَ البستانُ » . و « أوشكَ أَنْ يقبلَ الربيعُ » . وما تصرف نحو : «يكاد . ويجعل . ويوشك . ويطفق » فقد سُمِعَ هذا المضارع عن العرب . فله حكم الماضي . وليس لغير هذه مضارع . بل كلها جوامد .

(الأفعال الناقصة)

قال : (وهي كان . وصار . وأصبح . وأمسى . وأضحى . وظَلّ . وبات . وما زال . وما برح . وما فتي . وما إنفكّ . وما دام . وليس .

ترفع الاسم وتنصب الخبر . تقول : كانَ زيدٌ منطلقاً . وصار زيدٌ غنياً . ويجوز في - هذا الباب - تقديم الخبر على الاسم ، تقول : كانَ منطلقاً زيدٌ . وكانَ في الدار زيدٌ . ويجيء - كانَ - تامة ، بمعنى : حَدَثَ وحصل ؛ ومنه - كانت الكائنة - .

ويستعمل في معنى - صَحَّ وثبت - . ثم لمّا أرادوا نفيَ الأمر بأبلغ الوجوه قالوا : كانَ لكَ أن تفعل كذا ؛ حتى استعمل فيما هو محال أو قريب منه) . أقول :

أفعال المقاربة - المقدم ذكرها - . و « الأفعال الناقصة .. موضوع هذا البحث » . وأفعال القلوب . والحروف المشبهة بالفعل . كل هــذه يجمعها عنوان واحد : « باب نواسخ حكم المبتدأ والخبر » إذ كلها مختصة بها ومؤثرة فيها - . فالنسخ : هو التغيير . وفي كان وأخواتها

ـ مع معمولها ـ أقوال « أرجحها » أن المبتدأ يُسمى إسمها تشبيهاً له بالفاعل . والخبر يسمى خبرها تشبيهاً له بالمفعول به ـ وهذه الأفعال المتفق على عملها المذكور هي ثلاثة عشر فعلاً . ثمانية لا شرط لها وهي : «كان وأصبح . وأضحى . وأمسى . وظلّ . وبات . وصار . وليس » . وواحد شرط عمله : أن يقع صلة لـ « ما » الظرفية ، وهي المصدرية المراد بها وبصلتها . . التوقيت ، وهو « دام » . وأربعة شرط عملها : أن يتقدمها نفي أو شبهه ، وهو النهي والدعاء . . وهي : « زال ـ ماضي يزال ـ . وإنفكّ . وبرح . وفتيء » والأربعة بمعنىً واحدٍ ـ باتفاق النحويين ـ وزال الناقصة هي التي ذُكرتْ . أمّا « زالَ . . يزول » ففعل تام لازم . . ومعناه : تَحَوّلَ . و « زَالَ يزيلُ » فعل تام متعدٍّ . ومعناه : مَازَ . والمشهور في « فَتِيءَ » كسر العين . وفيها لغة بالفتح وقال الصاغاني « فَتُؤَ » على وزن « ظَرُفَ » .

ثم إن « ما زال » وأخواتها : تدل على ملازمة الصفة للموصوف. قال إبن مالك : وكذلك العمل في « وَنَى . ورَامَ » أي كـ«مازال» قال ولا يكاد النحويون يعرفونها ، ولهذين الفعلين ـ معنىً ـ غير معنى « ما زال » . فلا يعملان حينئذ عملها إذا لم يكن معناهما معناها . وألحقَ ـ جماعة ـ منهم إبن مالك بـ « صارَ » في العمل أفعالاً ، منها : «آضَ» و « عاد » و « آلَ » . و « رَجَعَ » . و « حَارَ » . و « إستحال» و « تَحَوّلَ » . و « إرْتَدَّ » . وألحقَ الزمخشري وجماعة ـ بأفعال هذا الباب ـ : غَدَا . ورَاحَ ، بمعنى صار . وبمعنى : وقع فعلُه في وقت الغدو والرواح . ومنعها الجمهور . وقالوا : المنصوب بعدهما حال.

ما تصرف ، وما لا يتصرف ـ من هذه الأفعال ـ :

جميع هذه الأفعال - إلا ما أستثني وسنذكره - . .
فيأتي منها : المضارع . والأمرُ . والمصدرُ . والوصفُ
فتجمع على عدم تصرفها . و « دام » فهذه لا تتصرف
« كانَ » ، « فَعَلَ » . والكسائي يقول : « فَعُلَ » ،
« فَعِلَ » . وما زال : وزنها « فَعِلَ » . وقيل : «
سبب تسمية - هذه الأفعال - بهذه التسمية . . خلاف . ا
الحدث . وقيل : لعدم إكتفائها بالمرفوع لأن فائدتها لا
وقد أجاز البصريون : توسط أخبار هذا الباب ، بين ا
ويجوز تقديم الخبر عليها إلاّ ما فيه « ما » المصدرية . فا
الخبر . وقد يجب توسطه . وقد لا يجوز ذلك حسب ما ه
المبتدإ والخبر . فتأمل .

ومما أختصت به « كان » من بين سائر أخواتها .
وبقاء عملها ويكثر ذلك بعد « إنْ - ولو » الشرطيتين ،
مع إسمها - إن كان ضميراً - لِمَا عُلِمَ من غائب أو مخ
حذف « نون » كان من مضارع - مجزوم بالسكون - تا
التامة والناقصة . بشرط تحرك الحرف الأول من الكلمة ال
« لم أَكُ بَغيا » .

« فائدة » نقل في « الأشباه والنظائر » عن بعض العل
فيه باب كان - وسائر الأفعال .

قال « أحدها » : إن هذه الأفعال - يعني الناقصة -
يبق كلام . «الثاني» : هذه الأفعال لا تؤكد بالمصدر ؛ لأ
وغيرها من الأفعال يؤكد بالمصادر ؛ لأنها تدل عليها .. :

وزالَ زوالاً .

« الثالث » إن الأفعال - التي ترفعُ وتنصبُ - تُبنى للمفعول . وهذهلا تُبنى له ، لا تقولُ : كُيِنَ قائمٌ ؛ -لأن قائماً- خبر عن المبتدإ فاذا زال المبتدأ زال الخبر وإذا وُجد المبتدأ وُجد الخبر .

« الرابع » إن الأفعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب . ولا تستقلُّ - هذه - بالمرفوع دون المنصوب ؛ لأنه خبر للمبتدإ .

والفرق بين - كان التامة . والناقصة - : أن التامة يُخبر بها عن ذات إمَّا مُنْقَضٍ حدوثُها ، أو مُتَوَقَّعٌ . والناقصة يُخبر بها عن إنقضاء الصفة الحادثة من الذات أو عن توقعها والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدَها . والتامة : تكتفي بالمرفوع . وتؤكد بالمصدر . وتعمل في الظرف ، والحال ، والمفعول له . ويعلق بها الجار . والناقصة : بخلاف ذلك كله .

(افعال القلوب)

قال : (وهي : حسبتُ . وخلتُ . وظننتُ . وأرى - بمعنى أظن - . وعلمتُ . ورأيتُ . ووجدتُ . وزعمتُ . - إذا كُنَّ بمعنى معرفة الشيء - بصفة . تنصبُ الاسم والخبر على المفعولية . تقول : حسبتُ زيداً منطلقاً .) . أقول :

إن هذا الباب ، آخر أبواب «نواسخ حكم المبتدأ والخبر» . وسميت « أفعال القلوب » لتعلق معانيها بالحواس الباطنة ، لا الظاهرة . ويشملها عنوان « الجمود » لا من حيث عدم التصرف . بل من حيث « جمودها

في العمل ، فهي ملازمة للجملة الاسمية ليس غير . وتقسم معانيها أربعة أقسام :

« أحدها » ما دلّ على «ظَنّ» في الخبر . وهو : «حَجَا ومضارعه يحجو » بمعنى ظَنَّ ، لا بمعنى غَلَبَ في المُحَاجَاة ، ولا بمعنى : قَصَدَ . ولا بمعنى : ردأ . ولا بمعنى : سَاقَ . ولا بمعنى : كَتَمَ ولا بمعنى : حفظ . فانها إنْ جاءت بمعنى غير « ظَنّ » فانها تكون متعدية إلى مفعول به واحد - وتخرج عن هذا الباب - أو كانت بمعنى - أَقَامَ . أو بَخِل - فهي لازمة - وخارجة عن الباب أيضاً - . و«زعم» وإختلفوا في معنى «الزَّعْم» . قال السيرافي : الزَّعْمُ ، قولٌ يَقْتَرِنُ به إعتقادٌ صَحّ أو لم يصح . وقال إبن دريد : أكثر ما يقع على الباطل وقال - صاحب الايضاح - هي بمعنى « عَلِمَ » في قول سيبويه . وقال غيرُه : تكون بمعنى : إعتقَدَ ، وقد تكون علماً أو تقليداً . وتكون ظناً غالباً . وقيل : بمعنى الكذب . فان كانت بمعنى : « كَفَلَ » تعدت إلى واحد ، والمصدر الزَّعامة . أو بمعنى : رَأَسَ . . فتعدى إلى واحد بنفسها وبحرف الجر - أيضاً - . وبمعنى : سمن وهزل - ضـــد - فلازمة . والخلاصة : زعم التي تنصب « المبتدأ والخبر » هي التي بمعنى « الظنّ » ليس غير . و « جَعَلَ » بمعنى - إعتقَدَ - . فان كانت بمعنى - أوجَدَ - تعدت إلى واحد ، مثلها بمعنى ألفى . وإن كانت بمعنى المقاربة كانت من باب « كاد » . وإن كانت من باب « صَيَّرَ » . . فلا تختص بالجملة الاسمية . و « ظَنّ » أُمُّ هذا النوع من أفعال القلوب وعليها يقاس ما تقدم . وأما «عَدّ» . وَ«هَبْ» ، ففيها إختلاف «الراجح عندنا » عدم عَدّها من هذا الباب . . لذا تركناها . « ثانيها » : ما دلّ

على يقين ، وهو : « عَلِمَ » وهو الاعتقاد الجازم . أو ما تسكن إليه النفس . فان كانت بمعنى « عرَفَ » تعدت إلى واحد . وإن كانت بمعني العُلمة ، أي مشقوق الشفة العليا . فهي لازمة . و « وَجَدَ » بمعنى العلم . لا بمعنى أَصَابَ فانها تتعدى لواحد . ولا بمعنى إستغنى . وحقد وحزن فانها لازمة . وأمَّا : « ألفى . ودَرَىٰ . وتَعَلَّمْ » ففيهن خلاف ـ الراجح عدم إعتبارهن من هذا الباب ـ . « ثالثها » ما إستعمل في الأمرين . . الظن . واليقين . وهو : « حسب » . فالظن هو الغالب واليقين أقل . وإن خرجت عنها فهي لازمة . و « خال » الظن هو الغالب واليقين أقل منه . وإن كانت لغيرهما فلازمة و « رأى » لهما . فان كانت بمعنى ـ أَبصر ـ فلواحد . وقال إبن مالك والفارسي إن كانت بمعنى ـ إعتقد ـ فلواحد . وليس كذلك . بل لأثنين ـ كما هو مشهور ـ . أمَّا مجيء « ظَنَّ » لليقين . أو للكذب . فليس بمرضي . ولا مشهور . لذا لم نذكره ـ تحت هذا العنوان ـ « رابعها » ما دل على تحويل . وتسمى أفعال الصيرورة ، وهي : « صَيَّرَ . وأَصَارَ » المنقولان بالتضعيف ، والهمزة عن « صَارَ » التي هي من أخوات « كان » . و « جَعَلَ » بمعنى ـ صَيَّرَ ـ . و « وَهَبَ » بمعنى ـ صَيَّرَ ـ وهي بصيغة الماضي فقط . و « رَدَّ » . أمَّا « تَرَكَ . وتَخَذَ . وإتخذ » ففيهن خلاف ـ الراجح عدمُ عدِّهن ـ .

أقول : في أفعال القلوب ، أفعال كثيرة هي مما تناولها الخلاف فأعرضت عن ذكرها . مكتفياً بذكر ـ ما هو مشهور ـ منها . وهنا فوائد:

« أ » كلمَّا دخلته كان وأخواتها ، دخلته أفعال القلوب ، إلاّ إسم الاستفهام وشبهه فان ـ كان ـ لا تدخل عليه . وتدخل عليه هذه

الأفعال - مقدّماً - عليها .

« ب » تسدُّ - أنّ - ومعمولاها مسد المفعولين نحو : ظننتُ أنّ زيداً منطلقٌ .

وقيل : الخبر محذوف . وكذلك تسدُّ عنها «أنْ المصدرية - وصلتها» نحو : « أَحَسِبَ الناسُ أنْ يتركوا » .

« ج » حذف المفعولين لدليل جائز - إختصاراً - .

« د » أمَّا حذفها - إقتصاراً - لا عن دليل ، ففيه مذاهب : المنع مطلقاً . نحو : أظن . وأعلمُ . من قولك . . أظن زيداً منطلقاً دون قرينة . والجواز مطلقاً . والجواز في - ظن - وما في معناها : لا في - عَلِمَ - وما في معناها . ومختارنا المنع مطلقاً بدون دليل أو قرينة .

« هـ » يختص المتصرف من الأفعال القلبية بالالغاء . . وهو إبطال عملها ، لفظاً ومحلاً . والتعليق ، وهو إبطال عملها لفظاً فقط . فالأول في تقدم المعمولين على الفعل . والثاني في توسطه بينهما . كل ذلك جوازاً لا إلزاماً .

« و » ألحق بالأفعال المذكورة - في التعليق - أفعال وإن كنّ ليس منها . مثل : « أبصرَ . وسأل . وتفكّر . وقيل:نَظَرَ أيضاً » وذلك بعد الاستفهام فيهن جميعاً لا مع غيره .

« ز » تدخل همزة التعدية على « عَلِمَ . وأرى » المتعديين الى مفعولين فتعديها إلى ثالث . الأول منها هو الفاعل في الأصل . وهذا متفق عليه . وزاد سيبويه « نَبَّأَ » . وزاد الفراء « خَبَّرَ » .

فائدة : لهذه الأفعال خواص ، منها : أن مفعوليها - مبتدأ وخبر - ومنها : أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما - غالباً - . ومنها : الالغاء

والتعليق . ومنها : جواز كون - ضميري الفاعل والمفعول - لمسمى واحد نحو ظننتُني قائماً . والمخاطَب : ظننتَكَ قائماً - أي نفسك - . والغائب زيدٌ رآه عالماً . ومنه قوله تعالى : « أنْ رآه إستغنى » أي رآى نفسَهُ . ذكر بعض النحويين : أن الالغاء والتعليق جائزان في باب « ظن » . وغير جائزين في باب « أعلم » . وهذا من أبرز مظاهر الفرق بينهما .

(الباب الرابع)

« في الحروف » (١)

قال : (وهي أنواع : عامل . وغير عامل . ومختَلَفٌ فيه .

« فالأول » ضربان : عامل في الاسم . وعامل في الفعل . والعامل في الاسم صنفان : عامل في المفرد . وعامل في الجملة . « فالأول » ما تجر الاسم ، وهي سبعة عشر : « مِنْ » لابتداء الغاية ، نحو : خرجت من البصرة . وللتبعيض ، نحو : أخذتُ من الدرهم . وللبيان ، نحو : عشرة من الرجال . وزائدة ، نحو : ما جاءني من أحـد . و « إلى » لانتهاء الغاية ، نحو : وصلتُ إلى الكوفة . وتفسيرها بمعنى - مع - مروي عن المُبَرِّدِ ، ومنه قوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » . و « في » للظرفية ، نحو : المال في الكيس . وأمَّا . نظرتُ في الكتاب فمجاز . و « الباء » للالصاق والالتباس ، نحو : مسح برأسه . وبه داء

(١) وضعنا كتابا تكفل بيان « قواعد علم الحروف . . سميناه : المنهل في بيان قواعد علم الحروف » .

و « اللام » للاختصاص ، نحو : المال لزيد . والسرج للدابة . وهو ابن له وأخ له . وأصلها - الفتح - وإنما كسرت مع المظهر ؛ فرقاً بينها وبين لام الابتداء . و «رُبَّ» للتقليل ومختص بالنكرة ، نحو : رُبَّ رجلٍ لقيته . ويضمر بعد الواو ، نحو : - وبلدةٍ ليس بها أنيسُ - و«واو» القَسَمِ . و « تاؤه » نحو : واللهِ لأفعلنَّ . وتاللهِ . وهي - أعني الواو - بدل من - الباء - ؛ ولذا لا تدخل إلاَّ على المظهرات ، ولا يستعمل معها الفعل . و - التاء - بدل من - الواو - ولا يستعمل في غير إسم الله تعالى. و « حتى » بمعنى - إلى - .) أقول :

تقدم - كلام كافٍ - عن وضع الحروف . وبعض أنواعها . ونحن ذاكرون - هنا - ما لم نذكره - هناك - إتماماً للفائدة . وتبعاً « للمؤلف » في التكرار . قال إبن هشام الأنصاري في « التوضيح » : « وهي عشرون حرفاً . ثلاثة مضت في الاستثناء ، وهي : خـلاَ . وعدا . وحاشا . وثلاثة شاذة - في عمل الجر - . أحدها « متى » في لغة هُذَيل . . وهي - عندهم - بمعنى « مِنْ » الابتدائية . قال أبو ذؤيب الهذلي - في وصف السحاب - :

شربنَ بماء البحرِ ثُمَّ ترَفَّعَتْ « مَتَى لُجَجٍ » خُضرٍ لهنَّ نَئيجُ .

وفي « ديوان الهذليين / النسخة المصورة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة » :

تَرَوَّتْ بماءِ البحرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ على حَبَشِيَّاتٍ لهنَّ نَئيـجُ .

فعلى هذا - لا شاهد فيه - .

و « لعلَّ » في لغة عُقَيْلٍ . . ويقولونَ : عَلَّ - فهذه أربع لغاتٍ لهم فيها - . و « كي » وتجر . . « ما » الاستفهامية . و « ما »

المصدرية وصلتها . و « أنْ » المصدرية وصلتها . والأربعة عشر الباقية ـ من العشرين ـ قسمان : سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي « مِن . إلى . عن . على . في . ب . ل » . وسبعة تختص بالظاهر . وهي المشار إليها بنظم « إبن مالك في ألفيته » :

بالظاهِرِ أخصُصْ « منذُ » « مُذْ » وحتّى
و « الكافُ » و « الواوُ » و « رُبَّ » و « التّا » .

ثم قال ـ فصل ـ في معاني الحروف الجارة : الصحيح عند البصريين عدم نيابة حروف الجر بعضها عن بعض . وما أوهم ذلك فهو . . إمّا مؤول . أو شاذ . ثم ذكر معانيها فقال : لـ « مِنْ » سبعة معان : التبعيض ، وعلامتها . جواز الاستغناء عنها « ببعض » ، نحو : « حتى تنفقوا مما تحبون » . وبيان الجنس : وإبتداء الغايـــة المكانية ـ باجماع البصريين والكوفيين . والزمانية . . خِلافاً لأكثر البصريين ، فقد منعوا ذلك . والتنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه ـ وهي الزائدة ـ والزائدة . . وزيادتها مشروطة « أن يسبقها نفي » أو نهي « بلاَ » أو إستفهام « بهلْ » خاصـــة . وأن يكون مجرورها نكرة . وأن يكون مجرورها النكرة إمّا ـ فاعلاً . أو مفعولاً . أو مبتدأ ـ . الخامس من معانيها : معنى البدل ، نحو : « أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة بدلاً » . السادس : الظرفية ـ عند الكوفيين ـ زمانية أو مكانية . السابع : التعليل قال الفرزدق في مدح زين العابدين عليه السلام :

يُغْضِي حياءاً ويُغْضَى مِنْ مهابَتِهِ   فما يُكَلَّمُ إلاَّ حينَ يَبْتَسِم .

وإختصر إن مالك معاني « مِنْ » بقوله :

بَعِّضْ . وبَيِّنْ . وإبتدىءْ في الأَمْكِنَهْ   بـ « مِنْ » وقد تأتي لبدءِ الأَزْمِنَهْ

« وزِيدَ : في نفيٍ وشبهِهِ فجر »

وزاد في « المغني » ثامناً . . وهو « المُجاوَزَة » . وتاسعاً . . وهو « الانتهاء » . وعاشراً وهو الاستعلاء . . عند الأخفش . والكوفيين

وفي » المغني » الغاية ، قاله سيبويه ، تقول : رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك . و « إلى » ومعناها . . إنتهاء الغاية ، مكانية أو زمانية . مثال المكانية : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » . ومثال الزمانية : « أتموا الصيام إلى الليل » . وموجز معانيها ـ على ماذكره في المغني ـ : قال ـ ما موجزه ـ : إلى حرف جر له ثمانية معانٍ . (١) إنتهاء الغاية الزمانية ، والمكانية . (٢) المعية : إذا ضَممتَ شيئاً إلى آخر ، قال به الكوفيون . وجماعة من البصريين : نحو : « مَنْ أنصاري إلى اللهِ » . (٣) التبيين : وهي المُبَيِّنَةُ لفاعلِ مجرورها ـ بعدما يفيد حُبّاً أو بُغضاً ـ من فعل تعجبٍ أو إسم تفضيلٍ ، نحو : « ربِّ السجنُ أحبُّ إليَّ » . (٤) مرادفة ـ اللام ـ . وقيل لانتهاء الغاية كما في قولهم : «والأمرُ إليك» . (٥) موافقة ـ في ذكره جماعة . (٦) الابتداء (٧) موافقة ـ عند ـ . (٨) التوكيد ، وهي الزائدة .

أقول : وفي بعض ما ذكره تأمل . . ولم يقبله ـ النص اللغوي ـ وحمله على النيابة أولى .

و « في » حرف جرله عشرة معانٍ : (١) الظرفية . . الزمانية والمكانية . (٢) المصاحبة : ـ فخرج على قومه في زينته ـ . (٣) التعليل نحو ـ فذلكَ الذي لمتُنَّني فيه ـ (٤) الاستعلاء : ـ ولاصلبنكم في جذوع النخل ـ . (٥) مرادفة ـ الباء ـ . (٦) مرادفة ـ إلى ـ . (٧) مرادفة ـ مِنْ ـ (٨) المقايسة . (٩) التعويض ، وهي زائدة عوضاً من أخرى محذوفة .

(١٠) التوكيد ، وهي زائدة لغير تعويض . أقول : وفي بعض هذه المعاني نظر . ولا يخفى : أن الظرفية نوعان ، حقيقية . ومجازية ، وإن كثيراً مما ذكر - يعود إلى النوع الثاني .

و « الباء » حرف جر يأتي لأربعة عشر معنىً : (١) الالصاق . وهو حقيقي ، ومجازي (٢) التعدية . وتسمى - باء النقل - وهي المعاقبة - للهمزة - في تصيير الفاعل مفعولاً . (٣) الاستعانة ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبتُ بالقلم . (٤) السببية . (٥) المصاحبة . (٦) الظرفية . (٧) البدل . (٨) المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض نحو : إشتريته بألف . (٩) المجاوزة - كعن - ، وقيل : تختص بالسؤآل ، نحو : فاسأل به خبيراً . (١٠) الاستعلاء ، نحو : - إن تأمنه بقنطار - . (١١) التبعيض ، ومنه : «عيناً يشرب بها عبادُ الله» . (١٢) القَسَم ، وهي أصل حروفه . (١٣) الغاية . (١٤) التوكيد ، وهي . . الزائدة . وزيادتها في « الفاعل . والمفعول به المبتدأ . الخبر - وخاصة المنفي منه - . والحال المنفي عاملها . والتوكيد - بالنفس والعين - » .

و « اللام » قال أبو الحسن الرماني « في كتابه .. منازل الحروف » « اللامات ، إثنتا عشرة » - لام الابتداء - . و - لام القَسَم - . و - لام الاضافة - . و - لام التعريف - . و - اللام الأصلية - . و - اللام الزائدة - . و - لام الاستغاثة - . و - لام الكناية - وأصلها لام الاضافة . و - لام كي - . و - لام الجحود - . ومن لام الاضافة - - لام العاقبة - . و - لام الأمر - .

قال في « المغني » : اللام المفردة ثلاثة أقسام . . عاملة للجر . وعاملة للجزم . وغير عاملة . وليس في القِسمة أن تكونَ عاملة للنصب

- خلافاً للكوفيين - .

فالعاملة للجر . . مكسورة مع كل ظاهر . إلاّ مع المستغاث المباشر لـ « ياء » فمفتوحة . ومفتوحة مع كل مضمر ، إلاّ مع ياء المتكلم فمكسورة و « اللام الجارة » أثنان وعشرون معنىً : (١) الاستحقاق : وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو : الحمدُ للهِ . (٢) الاختصاص : نحو . . الجنة للمؤمنين . (٣) المُلك . . له ما في السموات وما في الأرض . (٤) التمليك ، نحو : وهبتُ ازيد ديناراً . (٥) شِبْهُ التمليك ، نحو جعل لـكم من أنفسكم أزواجاً . (٦) التعليل : نحو - لايلاف قريش - . (٧) توكيد النفي ، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة - بما كان أو لم يكن - ناقصتين مسندتين لِمَا أسند إليه الفعل المقرون - باللام - نحو : وما كان الله ليطلعكم على الغيب . لم يكن الله ليغفر لهم . ويسميها - أكثرهم : لام الجحود - . (٨) موافقة . . . - إلى - . (٩) موافقة - على - (١٠) موافقة - في - (١١) بمعنى - عند - . (١٢) موافقة - بعد - (١٣) موافقة - مع - . (١٤) موافقة - مِنْ - . (١٥) التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معنـاه . (١٦) موافقة - عن - . (١٧) الصيرورة . وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل . (١٨) القَسَم ، والتعجب - معاً - وتختص باسم الله تعالى . (١٩) التعجب المجرد عن ألقَسَم ، ويستعمل في النداء ، نحو : ياللماءِ . إذا تعجبوا من كثرته (٢٠) التعدية ، ذكره إبن مالك - في الكافية - ومَثَّلَ له بقوله تعالى : فهبْ لي من لدنك ولياً . (٢١) التوكيد ، وهي الزائدة . (٢٢) التبيين .

و « رُبَّ » حرف جر - خلافاً للكوفيين - في دعوى إسميته . وتَرِدُ : للتكثير - كثيراً - . وللتقليل - قليلاً - . » وتختص بالنكرات

ـ غالباً ـ » . وتعمل رُبَّ الجر ـ محذوفة ـ بعد : الواو . والفاء . وبل . وبدونهن . . وهذا الترتيب تابع للاستعمال . . فالأول أكثر وأشهر والثاني : أقل منه . وهكذا . وتزادْ بعدها « ما » فتكفها عن العمل ـ غالباً ـ . وتدخل ـ حينئذ ـ على الجمل الفعلية ـ غالباً ـ . ويكون الفعل ماضياً ـ لفظاً ومعنى ـ . وربما دخلت على الجمل الاسمية . وقيل : لا يشترط شيء مما ذكر . فتدخل على الفعل مطلقاً .

وقيل لا تدخل على الجمل الاسمية . وفي « رُبَّ » ستة عشر لغة. منها : فتح الراء . وضمها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ـ لحركة الباء ـ . وهذه الأوجه الأربعة .. مع تاء التأنيث ـ الساكنة . أو المتحركة ـ.
و « واو القَسَم » . ولها معان متعددة منها (١) « العطف » وهي لمطلق الجمع ـ غالباً ـ . (٢) « أن تكونَ بمعنى . . باء الجر » . (٣) « أن تكونَ بمعنى . . لام التعليل » . (٤) الزائدة . (٥) « واو ضمير الذكور» (٦) « واو علامة الذكور » وهي حرف دال على الجماعة . وواو القسم معروفة . ولا تخفى واو ـ ربَّ ـ كما تقدمت الاشارة إليها .

و « تاء القسم » . للتاء المفردة عدة معان منها : (١) المتحركة في أوائل الأسماء حرف جر للقسم . وتختص بالتعجب . وباسم الله تعالى . وشذ مع غيره نحو : ترب الكعبة . قال الزمخشري : الباء أصل حروف القسم . والواو بدل منها . والتاء بدل من الواو . (٢) والمتحركة في أواخرها : حرف خطاب نحو : أنتَ . وأنتِ . (٣) والمتحركة في أواخر الأفعال : ضمير نحو : قمتُ . وقمت . وقمتِ . (٤) والساكنة في أواخرها . . حرف وضع علامة لتأنيث الفعل للفاعل . كقامتْ هندُ.
« فائدة » الأفعال ـ بعد القسم ـ : « حسبما ذكرها سيبويه في ج١

ص ٤٥٤ ط / بولاق . . بمصر » .

قال : « إعلم أنَّ القَسَمَ تأكيد لكلامك . فاذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع ، لزمته اللامُ ، ولزمت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة - في آخر الكلمة - وذلك قولكَ : واللهِ لأفعلنَّ . . . » ثم قال أيضاً : « واعلم أن في الأفعال أشياء فيها معنى اليَمينِ ، يَجري الفعلُ بعدها مجَراهُ بعد قولِكَ . . « والله » وذلك قولك : أُقسِمُ لأَفعلنَّ . وأشهدُ لأفعلنَّ . وأقسمتُ باللهِ عليكَ لتفعلنَّ وإن كان الفعل قد وقعَ لم تزد على اللام ، وذلك قولك :

واللهِ لفعلتَ . فالنون لا تدخلُ على فعلٍ قد وقع ، إنما تدخل على غير الواجب . وإذا حلفتَ على فعل منفي : لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك : واللهِ لاَ أَفعلُ . وقد يجوز لك - وهو من كلام العرب - . أن تحذفَ « لا » وأنت تريد معناها .. وذلك قولك : واللهِ أفعلُ ذلك أبداً . . تريد : واللهِ لاَ أفعلُ » .

قال النجيرمي في كتابه « أيمان العرب» : واللهِ أفعلُ . معناه : واللهِ لا أفعلُ . أقول : إذا لم تقم القرينة - اللفظية أو المعنوية - على إرادة ثبوت الفعل وإثباته . . فهو منفي بعد القَسَمِ . كما قال سيبويه . وأوضحه النجيرمي ، وغيره .

و « حتى - بمعنى إلى » . هي : حرف - على كل حال - تأتي لثلاثة معان : (١) أن تكون حرفا جاراً بمعنى - إلى - في المعنى والعمل . ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور : « أ » أن مجرورها لا يكون إلاَّ ظاهراً . « ب » وأن مجرورها آخر ذي الأجزاء . أو ملاقياً لآخر جزء . « ج» أن كلاً منهما ينفرد بمحل لا يصح للآخر . فما انفردت به «إلى »قولهم

كتبت إلى زيد . وأنا ذاهب إلى عمرو . وسرتُ من البصرة إلى الكوفة . فلا تجوز - حتى - هنا لعدم صلوحها . ومما انفردت به « حتى » أنه يجوز وقوع المضارع المنصرب بعدها . نحو سرتُ حتى أدخلَها . (الثاني) من أوجه - حتى - أن تكون عاطفة . وهو قليل . (الثالث - من وجوهها): أن تكون حرف إبتداء ، أي تستأنف بعده الجمل « الاسمية . والفعلية ».

قال : (وعلى للاستعلاء . و « عن» للبُعْدِ والمجازوة . و«الكاف» للتشبيه . ومنها : منذُ ، لابتداء الغاية في الزمان - كمذ - في المكان . و « حاشا . وخلا . وعدا » بمعنى إلاّ . نحو : أساءَ القومُ حاشا زيدٍ وجاؤوا خلا زيدٍ . وعدا زيدٍ . ويجوز : خلا زيداً . وعدا زيداً . . بالنصب ، فاذا وُصلت بها - ما - المصدرية فالنصب لا غير ، نحو : جاؤوا ما خلا زيداً . وما عدا زيداً) . أقول : « على » تأتي على وجهين « أحدهما » حرف جر . وقيل هي - إسم دائماً - . وللجارة تسعة معانٍ « ١ » الاستعلاء . وهو إمّا على المجرور - وهو الغالب - نحو : «وعليها وعلى الفلك تحملون » . أو على ما يقرب منه نحو : « أو أجد على النار هُدى » . وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو : « ولهم عليَّ ذنبٌ » . « ٢ » المصاحبة ، كـ « مع » نحو : « وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم » . « ٣ » المجاوزة كـ « عن » . « ٤ » التعليل كـ - « اللام» نحو : « ولتكبروا الله على ما هداكم » أي لهدايته . « ٥ » الظرفية كـ « في » نحو : « ودخل المدينة على حين غفلة » . « ٦ » موافقة «مِن» نحو : « إذا إكتالوا على الناس » . « ٧ » موافقــة « الباء » نحو : « إركب على إسم الله » . « ٨ » زائدة للتعويض . أو غيره . « ٩ » للاستدراك . والاضراب . (الثاني من وجهي - على -) أن تكونَ إسماً

بمعنى « فوق » وذلك إذا دخلت عليها « مِن » . و « عن » لها ثلاثة أوجه :

أن تكون حرف جر ، ولها عشر معانٍ : « ١ » « المجاوزة »ولم يذكر البصريون سواه ، نحو : سافرتُ عن البلد . « ٢ » البدل ، نحو: « لا تجزي نفسٌ عن نفس » . « ٣ » الاستعلاء ، نحو : « فانما يبخل عن نفسه » . « ٤ » التعليل ، نحو : « وما كان إستغفار ابراهيم لأبيه الا عن موعدة » . « ٥ » مرادفة - بعد - نحو : « عما قليل ليصبحن نادمين » . « ٦ » الظرفية - « ٧ » مرادفة - مِن - . « ٨ » مرادفة - الباء - . « ٩ » الاستعانة . « ١٠ » زائدة للتعويض من أخرى محذوفة. (الوجه الثاني) أن تكون حرفاً مصدرياً - على لغة بني تميم الذين يقولون في « أَنْ » « عَنْ » . فهي بدل « أنْ » في لغتهم . (الوجه الثالث) إسماً بمعنى - جانبٍ - وذلك في ثلاثة مواضع : « ١ » أن يدخل عليها - مِن - وهو كثير . « ٢ » أن يدخل عليها - على - . وذلك نادر . « ٣ » أن يكون مجرورها . وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحدٍ . نحو:

« ودع عنك نهباً صيح في حجراته » .

و « الكاف » قال إبن هشام الأنصاري في « المغني » ما ملخصه : « الكاف المفردة » . . جارّةٌ . وغير جارّةٍ : والجارّةُ : حرفٌ . وإسمٌ : والحرف له خمسة معانٍ . . «١» التشبيه ، نحو : زيد كالأسد . «٢» التعليل . . أثبت - ذلك - قوم . ونفاه الأكثرون . ومختاره : الجواز سواء أن إقترنت بـ « ما » الكافة . أو « ما » المصدرية ، أم لم تقترن . والظاهر من رأي سيبويه . . إشتراط الاقتران بـ « ما - الكافة » . «٣» الاستعلاء . . ذكره الأخفش . والكوفيون . والأصح . . أن يبدو منه

معنى الاستعلاء فهو مؤول . . أو محذوف منـــه المضاف . ونحو ذلك .
« ٤ » المبادرة : نحو . . صلّ كما يدخل الوقتُ . . ذكره إبن الخباز والسيرافي . وغيرهما . وهو غريب جداً . « ٥ » التوكيد . وهي الزائدة نحو : « ليس كمثله شيء » . (وأمّا الكاف الاسمية الجارة) : فرادفة لمثل . ولا تقع كذلك ، عند سيبويه والمحققين إلاّ في الضرورة . وأجاز غيرهم وقوعه في الاختيار . أقول . . وليس بمرضي عندي . (وأمّا الكاف غـــير الجارة) فنوعان : مضمر منصوبها أو مجرور ، نحو : « ما ودعك ربك » . و « حرف معنىً » لا محل له ، ومعناه الخطاب.. وهي اللاحقة لاسم الاشارة نحو : ـ ذلك . وتلك ـ . وللضمير المنفصل المنصوب نحو : إياك ـ وأخواته ـ . ولبعض أسماء الأفعال نحو : حيهلك ورويدك . و « منذ » و « مذ » لها ثلاث حالات : «١» أن يليهما إسم مجرور . . فقيل هما إسمان مضافان ـ والصحيح ـ أنهما حرفا جر . . بمعنى « مِن » إن كان الزمانُ ماضيا . وبمعنى « في » إن كان حاضراً وبمعنى « مِن . . وإلى . . جميعاً » إن كان معدوداً .
وأكثر العربِ على وجوب جرهما للحاضر . «٢» أن يليهما إسم مرفوع . . فهما مبتدآن ، وما بعدهما خبر . ومعناهما : الأمد ـ إن كان الزمان حاضراً . . أو معدوداً ـ . وأول المدة ـ إن كان ماضيـــاً ـ . «٣» أن يليهما الجمل . . الفعلية . أو الاسمية . فهما ظرفان . . قيل إلى الجملة . وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن . والزمان المقدر هو الخبر وهو مضاف إلى الجملة .
ـ ومنذُ ـ أصل و ـ مذ ـ فرع منها . و « حاشا » على ثلاثة أوجه : «١» أن تكونَ فعلاً متعدياً متصرفاً ، تقول : حاشيتُه ، بمعنى

إستثنيته . «٢» أن تكون ـ تنزيهية ـ . قال المبرّد . وإبن جني . والكوفيون هي فعل . وإختار إبن هشام الأنصاري : أنها إسم ، بمعنى ـ البراءة ـ أقول . . والصواب مذهب المبرد ، لتصرفها وإستقلالها بالدلالة على المراد منها في التنزيه . «٣» أن تكون للاستثناء . فذهب سيبويه ، وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً . . بمعنى ـ إلاّ ـ لكنها تجر المستثنى ـ .

وذهب أبو عمرو الشيباني . والمبرد . . إلى أنها تستعمل ـ قليلاً ـ فعلاً جامداً بمعنى ـ إلاّ ـ .

فان كانت فعلاً نُصب المستثنى . وكان فاعلها ضميراً يعود على مصدر الفعل المتقدم عليها . أو إسم فاعله . أو لبعض المفهوم من الاسم العام . و « خلا » على وجهين : « ١ » أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى. ولا تحتاج إلى متعلق . « ٢ » أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له . وفاعلها ـ كفاعل حاشا ـ . والجملة : مستأنفة أو حالية .

ويتعين نصب المستثنى عند تقدم ـ ما ـ عليها . وعلى ـ حاشا . وعدا ـ . وربما جاز الجر أيضاً على إعتبار ـ ما ـ زائدة . و « عدا » مثل ـ خلا ـ فيما ذكر من القسمين . وفي حكمها مع ـ ما ـ . ولم يحفظ سيبويه فيها إلاّ الفعلية .

قال : (والصنف الثاني) من الحروف العاملة في الاسم . . وقد تقدم ما يعمل في المفرد منه . وهـذا الصنف : هو ما يعمل في الجملة الاسمية . أي في الاسم بعد تركيبه في جملة خبرية . قال : (إنّ . وأنّ المتوكيد . وكأنّ : للتشبيه . ولكنّ للاستدراك . وليت : للتمني . ولعل : للترجي . فتنصب ـ هذه الستة ـ الاسم وترفع الخبر . والفرق بين ـ إنّ وأنّ ـ : هو أن المكسورة مع ما في حيزها ـ جملة ـ .

والمفتوحة مع ما في حيزها - مفرد - ؛ ولذا يحتاج إلى فعل أو إسم قبلها . ولا يجوز تقديم الخبر - في هــذا الباب - على الاسم . كما جاز في - كان - . إلاّ إذا وقع ظرفاً . ويُبطل عَمَلَهـا الكفُّ . والتخفيفُ - وحينئذ - كانت داخلة على الأسماء والأفعال . والفعل الذي يدخل عليه - إن - المخففة ، يجب أن يكونمما يدخل على المبتدإ والخبر واللام لازمة لخبرها ، وهي التي تسمى : الفارقة ؛ لأنها تفرق بينها وبين - إنْ - النافية) . أقول : إن هذه الحروف الستة يقال لها : الحروف المشبهة بالفعل « أي الفعل الناقص . وهو كان وأخواتها . لاختصاص كلٍّ من هذين البابين - بالجملة الاسمية - وتغييرهما صورة المبتدإ والخبر - من حيث شكل الاعراب - . والذا يقال : لهذه الحروف - النواسخ - أيضاً . و « إنّ » على وجهين :

«١» أن تكون حرف توكيد ، تنصب المبتدأ وترفع الخبر - وقد تنصبهما معاً في لغةٍ - . وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون إسمها ضمير شأن محذوفاً .

وتخفف ، فتعمل - قليلاً - وتهمل - كثيراً - . وأنكر الكوفيون تخفيفها . وهو ثابت في النثر والنظم . «٢» أن تكون حرف جواب بمعنى - نعم - . « فائدة » تأتي - إنّ - فعلاً ماضياً مسنَداً لجماعة المؤنث .. من الأَيْنِ ، وهو التَّعَبُ ، تقولُ : النساءُ إنَّ . . أي تَعبنَ . أو من - آنَ - أي قَرُبَ . أو مسنَداً - لغيرهن - على أنه من - الأَنين - وعلى أنه مبني للمفعول - على لغة مَن قال : رِدْ ، وحِيبْ : تشبيهاً له : بقيل وبيع - . أو فعل أمر . للواحد - من الأنين - . وفيه أقوال أخرى . ولهمزتها ثلاث صور . . وجوب الكسر . ووجوب الفتح .

وجواز الأمرين . فالأول :

«١» « في إبتداء الكلام » : وتدخل فيه صورتان - الأولى - ألاَّ يتقدمها شيء ، نحو : « إنَّا أعطيناك الكوثر » . - والثانية - أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء ، نحو : « ألاَ إنَّ أولياءَ الله » .

«٢» في بدء صلة الموصول : - أي في أول جملة الصلة - ، نحو : « ما إنَّ مفاتحه » . أمَّا الواقعة في حشو الصلة ، فيجب فتح همزتها ، نحو : « جاء الذي في ظني أنَّه قائمٌ » .

«٣» أن تقع جواباً للقسم : سواء أن إقترن خبرها - باللام - أم تجرد منها . . نحو : « حم . والكتابِ المبين . إنَّا أنزلناه » . «٤» أن تُحكَى بالقول ، نحو : « وقال اللهُ إني معكم » .

«٥» أن تحلَّ - محلَّ حالٍ - . وله صورتان : أن تقع بعد واو الحال ، نحو : « زرتُه وإني ذو وجل » . وأن تكون مجردة من الواو ، نحو : « ألاَ إنهم ليأكلونَ الطعام » . فهذه الجملة حال .

«٦» أن يقترن خبرها - باللام - المعلقة للفعل « القلبي » عن العمل نحو : « والله يعلم إنك لرسوله » . فهذه صور ستة يجب فيها كسر همزة - إنَّ - . وقد تقدم الكلام عنها في « هذا الكتاب . وسبب الاعادة هي الاعادة . . تبعاً للمطرزي » . وأمَّا (وجوب الفتح) : ففي حالة جواز سد المصدر مسدها فهي داخلة على جملة في اللفظ . . مفرد في المعنى وهذه هي القاعدة في « وجوب الفتح » . ولا يخفى أن « كسر همزة إن » أصل . . و « الفتـــح » فرع على أشهر الأقوال - وأصحها - . وأمَّا جواز الفتح . والكسر . ففي أربعة مواضع : «١» بعد إذا الفجائية ، نحو:

وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيداً إذا إنَّهُ عبدَ القفا واللَّهازمِ

فالكسر - هو القياس . والفتح بتأويل « أنَّ » وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر .

«٢» بعد القسم . . إذا لم يقترن خبرها - باللام - ، نحو :

أو تَحْلِفِي بربِّكِ العَلِيِّ أَنّي أبوذَيّالِكَ الصَّبِيّ

فمن - كسر - جَعَلَها جواباً للقسم · ومن - فتح - فعلى تقدير حرف جر . . أي « على أَنّي » .

«٣» بعد - فاء الجزاء - . «٤» إذا تقدمها ما يـدل على معنى - القول - دون حروفه . فهذه أحكام - همزة إن - . أمَّا - اللام - فلا تزاد بعد - أنَّ المفتوحة الهمزة على الأصح - . وأمَّا بعد «إن» المكسورة ففي صور . . منها : - ألاَّ يكون الخبر منفيا . أو ماضيا متصرفاً خالياً من « قد » . وتصحب . . المفرد . والجملة الاسميـة . والمضارع . والماضي غير المنصرف . وفي هذا المقام شروط . وكلام . أعرضنا عنه لقلته . ولضعف بعضه أقول : ويجوز رفع المعطوف على - إسم إنْ - بعد أن تستكمل « إسمها وخبرها » والأرجح النصب . ولا يجوز - رفع المعطوف قبل إستكمالها . . أي أخذها الجزأين معاً - . وكذلك يجوز رفع المعطوف على إسم « أنَّ » أيضاً بعد أن تأخذ خبرها . . ولا يجوز قبل ذلك . وإذا خففت « إنَّ » لزمت اللام ، للفرق بينها وبين « إنْ » النافية . وقد يستغنى عن « اللام » إذا أمن اللبس ، والغالب في الفعل الواقع بعد « إن » المخففة أن يكون فعلاً « ناسخاً » . وقد يكون غير « ناسخ » . وإذا خففت « أنْ » المفتوحة . . لم تهمل - كأختها - . بل يستتر فيها إسمها . والخبر - حينئذ - جملة إسمية . أو فعلية » . ولا يخفى : أن قسماً كبيراً مما ذكرناه منقول «عن شرح المكودي» . ولنافيه

الاختصار . والاختيار . والله الموفق . « فائدة » « أ » ومما يجب فيه كسر همزة «إنّ» - على الارجح - بل الأصح» . إذا وقعت بعد ما يضاف إلى الجمل ، نحو : حيث . وإذ . وإذا . فهي - هنا مكسورة - . «ب» الفرق بين التمني . والترجي : التمني عام في الممكن وغيره . والترجي : خاص بالممكن فقط . - كذا . . قال الرضي - .

« ج » عن السيرافي : جواز - فتح . وكسر - همزة « إنّ » بعد إذا الفجائية . قال : وهي بخلاف « حتى » العاطفة فان « أنّ » المفتوحة لا تقع بعدها ؛ لأن ما بعدها جزء مما قبلها .

« خاتمة البحث » : قال الرماني في « كتابه : منازل الحروف» ..

إنْ « المكسورة المخففة » على أربعة أوجه « ١ » الجزاء . « ٢ » الجحد . - أي النفي - . « ٣ » مخففة من الثقيلة - وتلزمها اللام المفتوحة - «٤» زائدة . و (أنْ) المفتوحة المخففة ، على أربعة أوجه - أيضاً - : «١» مخففة من الثقيلة . «٢» ناصبة للفعل ، وتنقله إلى الاستقبال - ولا تجتمع مع ، السين وسوف - . «٣» بمعنى - أي الخفيفة - للتفسير . «٤» زائدة - وتفيد التوكيد - وقدمت «إنْ على عكس ما ذكره ؛ لأنها الأصل» .

قال : (ومن الداخلة على الجمـــل - لا - التي لنفي الجنس . . ينصب المنفي : إذا كان مضافاً . ومضارعاً له . وإذا كان مفرداً : فهو مفتوح ، والخبر في جميع الأحوال مرفوع . تقول : لا غلام رجل كائن عندنا . ومنه كلمة الشهادة) . أقول :

من الحروف العاملة في الجُمل الاسمية فقط . أو ما يحل محلها «لا» النافية للجنس العاملة عمل « إنّ » . لذا ذكرها بعدها . واسمها مبني في حالة . معرب في أخرى . فاذا جاء مضافاً . أو عاملاً عمل الفعل فهو

مبني . وإذا لم يكن كذلك فهو معرب . وخبرها مرفوع على كل حال. وقد تقدم - طرف من الكلام عنها - .

قال : (وأمّا العامل في الفعل) أي الحرف العامل في الفعل . (فصنفان : أولها . . ما تنصب المضارع . « مأخوذ من الضَّرْع ؛ كأنهما رضعا ضرعاً واحداً » .

وهو ثلاثة : « أَنْ » المصدرية . « ولن » لتوكيد نفي المستقبل « وإذن » جواب وجزاء . و « أَنْ » من بينها : تدخل على الماضي ؛ وتضمر بعد ستة أحرف وهي : «حتى . و - لام كي - . و - لام الجحد - و - أو - بمعنى إلى ، أو إلاّ . و - واو الجمع - ، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، أي لا تجمع بينهما ، وتسمى واو الصرف ؛ لأنها تصرف الثاني عن إعراب الأول . و « الفاء » في جواب الأشياء الستة وهي : « الأمر » و « النهي » . و «النفي» و«الاستفهام» . و«التمني» و«العرض». وعلامة صحة ذلك : أن يكون المعنى - إذا فعلتَ فعلتُ -) . أقول :

« أنْ » أصل حروف النصب . ولتمكنها في عملها . . عملت ظاهرة - وهو الأصل - ومقدرة ، في مواضع محددة - وتقديرها . وإظهارها - نوعان : واجب . وجائز : فما يجب إظهارها فيه : « أ » إذا توسطت بين - لام الجر ، وتسمى لام كي ؛ لأنها مثلها في إفادة التعليل - وبين لا - سواء كانت النافية أو الزائدة - نحو : زرتك لئلا تمقتني . . فهذه « لا » النافية . ونحو : « لئلا يعلم أهل الكتاب » فـ « لا » زائدة وإنما وجب - إظهار - أنْ . . في هذا المقام ؛ كراهة اجتماع - لامين - . وتضمر - وجوباً - بعدما تقدم ذكره . ومنه ما يجوز فيه الأمران . قال ابن مالك :

« وبعضُهم أهملَ ـ أنْ ـ حَمْلاً على
« ما » أختها حيث إستحقت عمـلاً »

قال ـ المكودي ـ : يعني أنَّ من العرب مَن يجيز إهمال ـ أنْ ـ غير المخففة ، حملاً على « ما » المصدرية فيرتفع المضارع بعدها . كقراءة بعضهم : « لمن أراد أنْ يتمُّ الرضاعة » بالرفع . وكقول الشاعر :

« أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما   مني السلام وألاَّ تشعرا أحدا »

فرفع بعد ـ الأولى ـ . ونصب بعد ـ الثانية ـ وكلاهما غير مخففة من الثقيلة .

وإنما حُملت « على ما » المصدرية ، لاشتراكهما في المعنى . و «ما» لا عمل لها .

وأمَّا «إذن» . . فلها ثلاثة أنواع : واجبة الاعمال . وجائزته : وواجبة الاهمال . فيجب إعمالها . بتحقق : «أ » أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال . فان كان للحال . . إرتفعَ . « ب » أن تكون مصدَّرة في الكلام . « ج » ألاَّ يفصل بينها وبين الفعل فاصل ـ سوى القسم ـ . ويجوز إعمالها : إذا وقعت بعد عاطف . نحو : وإذن لا يلبثون إلاَّ قليلا ـ بالاهمال ـ . ويجب إهمالها في حالة عدم تحقق الشروط المذكورة في « أ ـ ب ـ ج » . وأمَّا « كي » فذكرها قوم وأهملها آخرون . والصحيح أنها عاملة مستقلة في نصب المضارع وقد عدها ـ مستقلة ـ من لا يطرح كلامه من محققي النحاة . وحملها على « إضمار أنْ » بعدها تمحل يرده ـ الأصل عدم التقدير ـ .

قال : (والصنف الثاني : حروف تجزم ـ المضارع ـ . وهي :

« لم » لنفي الماضي . وفي « لَمّا » تَوَقُّعٌ . و « لام الأمر » . و «لا» في النهي . و « إنْ » في الشرط والجزاء . وبضمير « إنْ » مع فعل الشرط في جواب الأشياء التي تجاب بالفاء . إلاّ النفي مطلقاً . والنهي في بعض المواضع) .

أقول النوع الثاني من الحروف العاملة في الفعل المضارع « الجوازم » . والجزم من خواص المضارع المعرب . كما أن الجر من خواص الاسم المعرب وفي إعراب المضارع قولان : قيـل : إن سبب إعرابه هو تجرده عن الناصب . والجازم . وقيل : وقوعه موقع الاسم المعرب ومضارعته له . وقد تقدم طرف من الكلام حول هذه المسألة .

نقول : الحروف الجازمة نوعان منها . . ما يجزم فلا واحداً . ومنها . . ما يجزم فعلين يسمى الأول . . فعل الشرط . والثاني . . جوابه . أو شرطاً . وجزاءاً . فأمّا ما يجزم فعلاً واحداً . . فـ « لم » للنفي : لنفي الفعل المضارع في حالة الماضي المستمر - غير المنقطع - . نحو « لم يلد . ولم يولد » أي منذ الماضي إلى الحاضر - مستمراً - إلى المستقبل فهي أشد توغلا في النفي من باقي الأدوات النافية . لتخصصها في حالة دون أخرى . ولذا كانت « لم » علامة تميز المضارع عن قسيميه «الماضي والأمر » . وقال قوم : بعدم إستمرارها . وأنها تنقطع . فيقال : لم يضرب زيدٌ أمسِ .

و « لَمّا » لنفي المستقبل - المتوقَّع - . نحو : « لَمّا يقضِ ما أمَرَه» وهل تفيد « لَمّا » الاستغراق ؟ . أي إمتداد نفيها من حين وقوع النفي إلى حال التكلم . جماعة من النحويين ، نعم . ومنهم إبن الحاجب والشيخ الرضي - نجم الأيمة - . وجماعة ، لا .

« فائدة »

« الفرق بين . . لم . ولمَّا »

«١» إنَّ « لمَّا » لا تقترن بأداة شرط . لا يقال : إنْ لمَّا تقم . وتقترن « لم » بها فيقال : إنْ لم تقم . «٢» إن منفي - لمَّا يتصل بزمن الحال « أي حال التكلم » . ومنفي « لم » يحتمل الاتصال . والانقطاع؛ ولهذا جاز لم يكن - ثم كان - . ولم يجز - لمَّا يكن - ثم كان . «٣» إن منفي - لمَّا - لا يكون إلاَّ قريباً من الحال . ولا يشترط ذلك في منفي - لم - . تقول : لم يكن زيد مقيماً في العام الماضي . ولا تقول : لمَّا يكن . «٤» إن منفي - لمَّا - متوقَّعٌ ثبوته . بخلاف منفي « لم » . «٥» إن منفي - لمَّا - جائز الحذف لدليل . ولا يجوز ذلك مع « لم » . وفيما قدمناه من تفصيل أدوات الجزم كفاية .

قال : وأمَّا ما يجزم فعلين : فقد قدمنا - ذكره - . قال الخطيب التبريزي في « شرحه » لـ « مقصورة إبن دريد » : إن « مهما » أصلها عند الخليل - ره - « ماما » فأبدلت ألف « ما » الأولى هاءاً : فصارت « مهما » . وعند سيبويه : أصلها « مه » في الزجر . . زيد إليها «ما» . واعلم أن أدوات الشرط : منها ما يجزم . وما لا يجزم . فالأول : يجزم فعلاً يسمى فعل الشرط . وفعلاً ثانياً يسمى جواب الشرط . وبهما معاً يتم معنى الشرط . وقد تحذف الأداة مع فعل الشرط . وقد يحذف الجواب

ولكل من هاتين الحالتين أحكام ـ من حيث الوجوب . والجواز . والقيود ـ وما لا يجزم ـ كالجازم ـ من حيث إحتياجه إلى فعل شرط . وجواب . وفي حالة إختلاف فعل الشرط والجواب في اللفظ . أو في المعنى أو فيهما معاً : فيقترن ـ حينئذ ـ الجواب بالفاء . ولذلك شروط منها : أن يقع الجواب جملة طلبية . أو إسمية . ومن أدوات الشرط ما هو بسيط نحو : « إنْ . ومَن . وما . ونحوهن » وما هو مركب نحو : « مهما . حيثما . إذما . ونحوهن » .

(النوع الثاني في غير العوامل)

قال : (وهي أصناف : « منها » حروف العطف ، وهي تسعة ـ الواو ـ لمطلق الجمع بلا ترتيب . ـ والفاء . وثُمَّ . وحتى ـ للجمع مع الترتيب . وفي ـ ثُمَّ ـ تراخٍ . دون ـ الفـــاء ـ . وفي ـ حتى ـ معنى الغاية . و ـ أو ـ لأحد الشيئين ، أو الأشياء . و ـ أَمْ ـ للاستفهام متصلة ، نحو : أزيد عندك أَمْ عمرو ؟ بمعنى أيهما عندك ؟ . ومنقطعة، نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ . وإنها لابل أم شاة" ؟ . . بمعنى: بل هي شاء . و « لا » لنفي ما وجب للأول ، نحو : جاءني زيد لا عمرو و ـ بل ـ للاضراب عن الأول ، والاثبات للثاني ، نحو : جاءني زيد بل عمرو و « لكنْ » للاستدراك ـ بعد النفي ـ نحو : ما جاءني زيد لكن عمرو . وهي في عطف المفردات نقيضة ـ لا ـ . وفي عطف الجمل نظير ـ قبل ـ في مجيئها بعد النفي والاثبات) أقول : يسمى هـــذا الفصل « فصل حروف المعاني » . أي الحروف الدالة على معنى خاص ـ وليست

مما يعمل في فعل أو إسم - . وقدم ذكر حروف العطف ؛ لكثرتها في الكلام و لِمَا فيها من الربط بين أجزاء الكلام .

« الواو » بين حروف العطف ، كـ « إنْ » بين أدوات الشرط و « أنْ » بين حروف النصب من حيث أصالة كل منها في بابه . وللواو عدة معان : قال في المغني : « إنتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى أحد عشر » . . «١» العاطفة ، ومعناها - مطلق الجمع - . أي الشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم . . نفياً وإثباتاً . وقد تخرج عن - مطلق الجمع - . فتكون : « أ » بمعنى - أو - . وذلك أن تكون بمعناها نحو : الكلمة إسم وفعل وحرف . أو تكون بمعناها في التخيير . « ب » وأن تكون بمعنى باء الجر . « ج » وأن تكون بمعنى لام التعليل. «٢» واو الاستيناف . «٣» واو الحال . وهي الداخلة على الجمل الاسمية. وتسمى واو الابتداء . «٤» واو المعية . «٥» واوالقسم : ولا تدخل إلاّ على ظاهر . أقول : وقد تقدم - ما يكفي في هذا المقام - .

و « أو » للتخيير . لكن لا تنحصر معانيها به فقط . بل تخرج عنه إلى عدة معانٍ منها : « النَّوْعِيَّةُ » أي تعيين النوع . أو الجنس والتقريبية . نحو : « إلى مائة ألفٍ أو يزيدون » فهي هنا . . لبيان نوع العدد . لا تحديده . ومثله : إنْ رغبتَ في مجالسة العقلاء فجالس زيداً أو عمراً أو نحوهما . فليس هي للتخيير - كما قد يتوهَّم - . بل هي لبيان نوع الجليس العاقل - فقط - لا لحصره بأحد الشخصين . وقد ذهب المبرد إلى هذا القول - في المقتضب - . كما ذكره غيره أيضاً .

و « أم » نوعان : متصلة . ومنقطعة . ونحن نذكر الفرق بينهما فنقول :

المتصلة تقدر « بأي » . ولا تقع إلاّ بعد إستفهام . والجواب فيها إسم معين ، لا ، نعم ، أو ـ لا ـ . وتقدر الكلام بها واحداً . والاضراب فيها . وما بعدها معطوف على ما قبلها . لا لازم الرفع باضمار مبتدإ . وتقتضي المعادلة ، وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسمَ وهي كذلك والفعل بينها . . كـ « أزيداً ضربته أم عمراً ؟ » فزيد وعمرو مستفهم عنها وأوليّتَ كُلاً منها حرف الاستفهام .

فهذه سبعة أوجه إفترقت فيهـا أم المتصلة عن المنقطعة . وذكر النحويون فروقاً أخرى لها . أعرضنا عن ذكرها . الفرق بين « أمْ . وأو » . قال علي بن عيسى الرماني في كتابه « منازل الحروف » :

إنَّ « أمْ » إستفهام ، على معادلة الألف بمعنى « أي » ، أو الانقطاع عنه . وليس كذلك « أو » ؛ لأنه لا يُستفهم بها وإنما أصلها أن تكون لأحد الشيئين . ولا تجيء « يعني أم » مبتدأة إنما تكون على كلام قبلها مبنية إستفهاماً أو خبراً . ثم قال : وتقول : ما أُبالي أذهبتَ أم جئتَ . وإن شئتَ قلته بـ « أو » . وتقول : سواءٌ عليَّ أذهبتَ أم جئتَ . ولا يجوز بـ « أو » ؛ لأن سواء لابد فيها من شيئين ؛ لأنك تقول : سواء عليَّ هذانِ ، ولا تقول : سواء عليَّ هذا .

(ومنها : حروف التصديق)

قال : (وهي : نَعم . وبلىٰ . وأَجَلْ . وإي . فنعم تصديق لماَ تقدمها من كلام مثبت أو منفي . خبراً كان أو إستفهاماً . كما إذا قيل لك ؛ قام زيد . فقلتَ : نعم . كان المعنى « قام » . أو قيل :

لم يقم . فقلتَ : نعم . فالمعنى « لم يقم » . كذا إذا قيل : أقام زيد؟.
أو لم يقم . وقد قالوا : إن نعم تصديق لما بعد الهمزة . و « بلى »
إيجاب لما بعد النفي ، كما إذا قيل : لم يقم زيد فقلتَ : « بلى »
كان المعنى « قد قام » . و « أجلْ » يختص بالخبر نفيا وإثباتاً . « إي »
لا يستعمل إلاّ مع القسم) . أقول :

(هذا باب حروف الجواب)

وعدّها المطرزي « أربعة» . وعند غيره «خمسة» باضافة «جَيْرِ ي»
إليها . والضمير في قوله « ومنها » أي من الحروف غير العاملة - في
الأسماء والأفعال - . « نعم » حرف جواب لتقرير ما قبله . فان كان
مثبتاً . فالجواب تقرير للاثبات . وإن كان منفيا . كان الجواب تقريراً
للنفي . وبلى عكسها .. فهي نفي للاثبات وإثبات للنفي . وقد إختلف في «ألف
- بلى » فقال قوم : هي أصل . - وهو الأصل - . وقال قوم : هي
زائدة - بدليل إمالتها - . وفي « نعم » لغات منها : فتح النون والعين
معاً - وسكون الميم بناءاً - وهذه المشهورة . وكنانة تكسر العين - فقط -
وكسرهما معاً . قال إبن هشام الأنصاري « في المغني » : « إعلم أنه إذا
قيل : قام زيد . فتصديقه . . نعم . وتكذيبه - لا - . ويمتنع دخول
« بلى » لعدم النفي . وإذا قيل : ما قام زيد . فتصديقه : نعم . وتكذيبه
- بلى - » . وهذا نظير ما ذكرناه . و (أجل) بسكون اللام حرف جواب
مثل - نعم - . فيكون تصديقاً للمُخبِر . وإعلاماً للمُسْتَخْبِر . ووعداً
للطالب . فتقع بعد : « قام زيد » . و « أقام زيد ؟ » . و « إضربْ »

زيداً » . أ . هـ . عن ابن هشام أيضاً .

و (إي) بكسر الهمزة وسكون الياء . . حرف للجواب . مثل ـ نعم ـ . وما تقدم في « أجل » يسري فيه ـ تماماً ـ . وقال في « المغني » . (جيري) بالكسر على أصل التقاء الساكنين ـ كأمسِ ـ . وبالفتح للتخفيف ـ كأينَ ـ . حرف جواب ، بمعنى : ـ نعم ـ . قال :

(ومنها : حروف الصلة)

(أي الزيادة . « إنْ » في : ما إنْ رأيت . و « أَنْ » في : ما أَنْ جاءَ البشيرُ . و « ما » في : فَبِما رحمة من الله . و « لا » في : لئلا يعلم) أقول :

تزاد الأحرف الأربعة التي ذكرها ـ للتأكيد . أو لربط الكلام ـ . فأَمَّا « إنْ » المكسورة الهمزة ـ المخففة ـ فتكثُر زيادتُها بعد ـ ما ـ إذا دخلت على جملة فعلية . أو إسمية . وفي هـذه الحالة تكف « ما » الحجازية عن العمل . وقد تزاد بعد « ما » الموصولة الاسمية . و « ما » المصدرية . و « أَلاَ » الاستفتاحية .

وأَمَّا « أنْ » المفتوحة الهمزة ـ المخففة ـ . فلزيادتها أربعة مواضع : « ١ » بعد ـ لمَاَّ ـ التوقيتية . وهذا هو الأكثر . « ٢ » بعد ـ لو ـ وفعل القسم مذكوراً . « ٣ » بين الكاف ومجرورها ـ وهذا نادر ـ « ٤ » بعد ـ إذا ـ . وهي في مواضع الزيادة ـ للتأكيد ـ كذلك مكسورة الهمزة . « فائدة » قال الشيخ الرضي في « شرح الكافية » : إعلم أن « لا » لنفي الحكم عن مفردٍ ، بعد إيجابه للمتبوع ، فلا يجيء إلاَّ بعد

خبر موجَب ، أو أمر . ولا يجيء بعد الاستفهام . والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك . ولا بعد النهي . تقول : ضربتُ زيداً لا عمراً واضربْ زيداً لا عمراً . ولا يعطَفُ بها الاسمية . ولا الماضي على الماضي فلا يقال : قام زيد لا قعد ؛ لأنه جملة ولفظة « لا » موضوعة لعطف المفردات ، وقد يعطف مضارعاً على مضارع - وهو قليل - ؛ والمُجَوِّزُ مضارعته للاسم . ولا يجوز تكرارها كسائر حروف العطف : وإن قصدتَ بها معنى واو العطف : أي التشريك جئتَ بالواو معها ، وتتمحض « لا » حينئذ لتأكيد النفي فقط - لا للعطف - . وأمَّا « بل » : فامَّا يليها - مفرد" أو جملة" - . وفي الأول هي لتدارك الغلط . ولا يخلو أنَّ تكون : بعد نفي . أو نهي . أو بعد إيجاب وأمرٍ . فان جاءت بعد أمرٍ أو إيجاب ، نحو : قام زيد بل عمرو ، فهي لجعل المتبوع بحكم المسكوت عنه منسوباً حكمه إلى التابع . وأمَّا التي تليها الجُمل ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى أهم من الأولى . وقد تجيء للغلط . وأمَّا « لكن » فشرطها مغايرة ما قبلها لماَ بعدها - نفياً وإثباتاً من حيث المعنى - لامن حيث اللفظ . وأجاز الكوفيون مجيء - لكن العاطفة للمفرد بعد الايجاب أيضاً . وليس لهم به شاهد . وإن وليها جملة وجبت المغايرة المذكورة -. وأنكر يونس كون « لكن » حرف عطف وزعم أنهـا « المخففة من الثقيلة » . أ . هـ . بتصرف . قال : ومنها . .

(حروف الاستفهام)

(الهمزة . وهل . نحو : أقام زيد ؟ . وهل خرج عمرو ؟) . أقول :

الاستفهام . . كالاستعلام ، وزناً ومعنى - هذا في اللغة - . ويقرب منه المعنى النحوي أيضاً . فهو طلب المتكلم من المخاطب معرفة المُستَفهَم عنه « سواء كان مفرداً أم جملة » . وهو من التعبير الأنشائي . - لا الخبري- وإن تركب منه أحياناً .

وأصل أدواته الحروف . وأصلها « الهمزة . ثم هلْ وهي فرع منها » . وأمَّا الأسماء المستَفهم بها فلحقة بالحروف المذكورة متضمنة معانيها « أي طلب معرفة المستفهم عنه » لذا كانت مبنية - تبعاً لتلك الحروف - . فأمَّا « الهمزة وهي أصل حروف الاستفهام » : فلها عدة معان : « إستفهام » . و « غير إستفهام » .

وهمزة الاستفهام لها معان مختلفة - تبعاً لاختلاف حقيقة الاستفهام- فالحقيقي : ما تقدم . والمجازي .

«١» « التسوية » : وضابطها . هي الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها . وليست مختصة بالوقوع بعد كلمة « سواء» فقط نحو : ما أبالي أقمتَ أم قعدت .

«٢» الانكار الابطالي ، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقـع وأن مدعيه كاذب . نحو : « أفسحرٌ هذا ؟ !! » . «٣» الانكار التوبيخي ، وتقتضي أن ما بعدها واقـع وأن فاعله ملوم عليه . نحو : « أتعبدون ما تنحتون ؟ !! » . «٤» التقرير : ومعناه ، حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بأمر قد إستقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به . فالتقرير بالفعل : (أضربتَ زيـداً ؟ » : والتقرير بالفاعل : « أأنت ضربتَ زيداً » ؟ . وبالمفعول « أزيداً ضربت » ؟ . وأمَّا غير الاستفهامية فلها معان منها : «١» النداء القريب . وبعضهم

خصه بالمتوسط ، نحو : « أفاطمُ مهلاً بعد هذا التدلل » . «٢» وربما وقعت فعلاً ، نحو : « وأى » بمعنى . . وعد . ومضارعه « يئِي » بحذف - الواو - لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول : وفى . . يفي . والأمر منه « إ ه » بحذف اللام للأمر . والهاء للسكت في الوقف.

« فائدة » الهمزة أصل في الاستفهام - كما تقدم - . وهل فرع منها والفرق بينهما :

«١» تختص - هل - بالتصديق . والايجاب «٢» وتخصيصها المضارع بالاستقبال . «٣» ولا تدخل على الشرط . ولا على - إنّ - ولا على إسم بعده فعل - في الاختيار - . «٤» وتقع بعد العاطف لا قبله . وبعد - أم - «٥» ويراد بالاستفهام بهـا النفي . وتأتي بمعنى - قد - . أ . هـ . عن الأشباه والنظائر - للسيوطي - بتصرف .

قال نجم الأئمة « الشيخ الرضي » : ومن خصائص « الهمزة » أن يدخل على « الواو . والفاء . وثُمّ » . ولا يدخل عليها « هل » لكونها فرع الهمزة . وهـذه الحروف تدخل على « هل » . ولا تدخل على « الهمزة » لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدير . قال تعالى : « فهل أنتم مسلمون » . وقال الشاعر : وهـل أنا إلاّ من غُزَيّة » . وتقول : « أنا أكرمك فهل تكرمني » ،

أقول : ذكروا من أمثلة « هل » بمعنى « قد » . . قوله تعالى : « هل أتى على الانسان حين من الدهر » : أي « قد أتى » .

قال : (ومنها المفردات . « أمّا » لتفصيل المجمل ، وفيها معنى الشرط ولذا وجب - الفاء - في جوابها ، نحو : أمّا زيدٌ فذاهب . وأمّا عمرو فقيمٌ . و « إمّا » بالكسر . لأحد الشيئين أو الأشياء ، نحو

جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو . و«إنْ» النافية ، نحو : إنْ زيدٌ منطلقٌ و«قد» للتقريب في الماضي ، نحو : قد قامت الصلاة . والتقليل في نحو قولهم: إنّ الكذوبَ قد يصدقُ . و « كلّاً » للردع . والتنبيه . نحو : كلّاً سيعلمون . و « لو » لامتناع الثاني لامتناع الأول ، نحو : لو أكرمتني لأكرمتُكَ . و « لولا » لامتناع الثاني لوجود الأول ، نحو : « لولا عليٌّ لَهَلَكَ عمرُ ») أقول :

« أمَا » المفتوحة الهمزة المُخَفَّفَةُ ، على وجهين : « أ » أن تكون حرف إستفتاح بمنزلة ـ ألا ـ . وتكثر قبل القَسَمِ . وإذا وقعت « إنّ » الناسخة . . بعدها وجب كسر همزة «إنّ» كما يجب ذلك بعد ـ ألا ـ « ب » ولن تكون بمعنى ـ حقّاً ـ . أو ـ أحقّاً ـ . وفيها أقوال :

هي مركبة من إسم وحرف . وهي إسم بمعنى حقّاً . وعلى الأول: الهمزة للاستفهام . و « ما » إسمية بمعنى ـ شيء ـ والشيء حق . وموضع ـ ما ـ النصب على الظرفية ـ كموضع حق ـ . وقيل : هي حرف مركب من حرفين ومعناها ـ حقّاً ـ . وهذه يجب فتح همزة « أنّ » بعدها كما يجب بعد « حقّاً » . و « أمّا » المفتوحة الهمزة المشددة . وقد تبدل ميمها الأولى ـ ياءاً ـ إستثقالاً للتضعيف . وهي حرف شرطٍ . وتفصيلٍ وتوكيدٍ . والدليل على شرطيتها لزوم ـ الفاء الرابطة ـ في جوابها . وأمّا التفصيل : فهو الغالب عليها . والغالب عليها التكرار ، وقد لا تكرر إكتفاءاً بوضوح المراد . وأمّا مجيؤها للتوكيد . فقد ذكره الزمخشري. ونقله عنه في « المغني » . وهو معلوم من ظاهر الكلام . فقولنا : أمّا زيد فذاهبٌ . فيه قوة تأكيد على قولنا : زيد ذاهب .

ويُفصَلُ بين « أمّا » و ـ الفاء ـ الرابطة بأمور : بالمبتدإ ، وبالخبر

وبجملة الشرط . وباسم منصوب ـ لفظاً أو محلاً ـ بالجواب . وباسم ـ كذلك ـ معمول ـ لفظاً أو محلا ـ لمحذوف يفسره ما بعد الفاء . وبظرف معمول لـ « أمَّا » لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو الفعل المحذوف.

و « إمَّا » المكسورة المشددة . مركبة عند سيبويه من « إنْ » . وما » ولها خمسة معان : «١» الشك . «٢» الايهام . «٣» التخيير . «٤»الاباحة. «٥» التفصيل .

فأمَّا قوله تعالى : « فَإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَداً » . . فليس هو ـ إمَّا ـ المذكورة ، بل « إنْ » الشرطية . و « ما » الزائدة كذا في « المغني » . أقول : قد أختلف في كونها ـ عاطفة ـ على أقوال ـ بين نفي ذلك عنها . وإثباته لها ـ . والثاني أحق بالقبول لدلالة الكلام على كونه مراداً . نعم : ليس هذا لازماً لها . بل هي للعطف وغيره كما قدمنا . وإختيار دلالتها على العطف مذهب كبار النحاة . والله أعلم .

والابتداء بها . . لا ينافي مجيئها ـ للعطف ـ لجواز تأويل الكلام .

« وقد » على وجهين : حرفية . وإسمية . فالحرفية : مختصة بالفعل المتصرف الخبري المُثْبَتِ المجرد من جازم وناصب وحرفِ تنفيسٍ . وهي معه ـ كالجزء ـ فلا تنفصل عنه بفاصل ـ إلاَّ بالقَسَمِ ـ . ولها خمسة معان :

«١» التَّوَقُّعُ . وهو مع الفعل المضارع واضح . وأمَّا مع الفعل الماضي : فأثبته الأكثرون . نحو : « قد قامت الصلاة » . «٢» تقريب الماضي من الحال ، نحو : قد قام زيد ، فانه يحتمل الماضي البعيد ، والقريب ؛ فاذا قلتَ : قد قام فانه يختص بالقريب . ويبتني على إفادتها ـ هذا المعنى ـ أمور : « أ » لا تدخل على ـ عسى . وليس . ونعمَ .

وبشين - لأنها تدل بصيغها على الحال .. فلا معنى لتقريب ما هو قريب « ب » وجوب دخولها - عند البصريين - إلاّ الأخفش . على الماضي الواقع حالاً . ظاهرة أو مقدرة . وأنكر ذلك الكوفيون والأخفش ، محتجين : - بالأصل عدم التقدير - . أقول : وإفادة « قد » التأكيد يبرز التقدير - المخالف للأصل - «٣» التقليل : وهو . . « أ » تقليل وقوع الفعل . « ب » وتقليل متعلقه . «٤» التكثير : أثبته سيبويه . والزمخشري . وجماعة . نحو : « قد نرى تقلُّبَ وجهكَ » . «٥» التحقيق . «٦» النفي . أثبته ابن سيدةَ . وابن مالك . و « كلاّ » هي حرف بسيط عند . سيبويه . والخليل . والمُبَرّدِ . والزّجّاجِ ، وأكثر البصريين . ومعناها الردع والزجر - لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك - حتى أنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها . وعند - ثعلب - هي مركبة من « كاف التشبيه - ولا النافية - » . وقد ذكر أحمد بن فارس اللغوي النحوي الرازي لها أربعة معاني - في القرآن الكريم - . وذلك في رسالة له - صغيرة - وَضَعَها لبيان تلك المعاني . والردع . والزجر ، أحد تلك المعاني . ثم صلة اليمين . وأظن أن المعنى الرابع الذي ذكره لها هو : « التحضيض » كـ « ألاّ » - والله أعلم .

« إذ لا تحضرني رسالته الآن » . وقد تركتُ ذكر - بعض الحروف التي ذكرها المطرزي هنا - لتقدم الكلام الكافي عن الاعادة .

قال أبو الفتح المطرزي :

(اللاّمات : لام التعريف . للجنس ، نحو . . الرجل خير من المرأة . والعهد . . نحو : ما فعل الرجلُ .

ولام جواب القسم . . نحو والله لأفعلَنّ . واللاّم الموطِّئَةُ للقسم

أي المؤكِّدَةُ له . . نحو لئن أكرمتني لأكرمنَّكَ . ولام جواب ـ لو . ولولا ـ يجوز حذفها . واللام الفارقة . . بين ـ أنْ المخففة . والنافية ـ نحو إنْ زيدٌ لمنطلقٌ) أقول :

قال أبو الحسن علي بن عيسى الرماني : اللاّمات إثنتا عشرة . . لام الابتداء . نحو لزيدٌ قائم . ولامُ القَسَمِ . نحو والله لآتينكَ . ولام الاضافة . نحو لزيدٍ مال . من لام الاضافة ـ لامُ العاقبةِ ـ نحو : «فالتقطه آلُ فرعونَ ليكون عدواً وحزناً» . ولامُ التعريف . نحو الرجل والغلام . واللامُ الأصلية . نحو ـ لَهَا يلهو ـ . واللام الزائــدة التي دخولها كخروجها .

قال إبن يعيش في « شرح المفصَّل » : « اللام » أبعدُ حروف الزيادة شبهاً بحروف المَدّ واللّينِ ؛ ولذلك قلّتْ زيادتُها . وتُزادُ في « ذلِكَ » و « هنالِكَ » و « أُلالِكَ » . وإنما كُسِرَتْ ـ هذه اللام ـ لئلا تلتبس بلام المُلك لو قلتَ : ذالَكَ . وهي مناقضة لـ«ها» فهذه للقُرْبِ . واللام للبُعْدِ . وقالوا : «زَيدل . وعَبدل . وفحجل» و « صيقل » ذكر النعام . قيل اللام زائدة . وقيل أصلية . أ . هـ . بتصرف .

ولام الاستغاثة . نحو يالَزيدٍ . ولامُ الكناية ـ وأصلها لام الاضافة ـ نحو : لَهم ، ولهُ . وحكمها الفتح . ولامُ ـ كي ـ . نحو « ليغفر لك اللهُ » . ولامُ الجحود نحو : « ما كانَ الله ليَذَرَ المؤمنينَ على ما أنتم عليه » . ولام الأمرِ نحو « لِينفِقْ ذو سعةٍ من سعتهِ » . أقول . . واللام من حروف الذَّلاقةِ ـ . وهي ستة « اللام . والراء . والنون . والفاء . والباء . والميم » . وسميت بهذا . . لأنه يُعتَمَدُ عليها بذَلَقِ

اللسانِ . . وهو صدره وطرَفُه . ذكر ـ هذا ـ إبن جني في « سر صناعة الاعراب » . وكذلك ذكره غيره أيضاً .

قال : (و ـ ما ـ المصدريــة في قوله تعالى : « وضاقت عليهم الأرضُ بما رحبت » أي برحبها . والكافة في ـ إنّما ـ وأخواتها . وفي ـ ربّما ـ . و ـ كما . و ـ بعدَما ـ . و ـ بينما ـ .) .

أقول : تقدم ـ الكلام على . . ما ـ . وفي إعادته فوائد لا تخفى على الناظر في المقامين .

قال الرماني في كتابه « منازل الحروف » : « ما » . . لها عشرة أوجه : خمسة منها أسماء . وخمسة أحرف . فالخمسةُ الأُوَلُ : «١»إستفهام نحو : ما عندكَ ؟ . أقول : ويستفهم بها عما لا يعقل فقط ، من الأمور المادية . والمعنوية . قال الرماني : هي « سؤال عن الأجناس » . «٢»: وموصولة بمعنى « الذي » . . نحو : ما عندكَ من المتاع أحبُّ إليّ . أقول : وهي كسابقتها ـ لغير العاقل . وتقتضي صلة وعائداً . «٣»وتكون بمعنى المصدر . . نحو : أعجبني ما صنعتَ . أي صُنْعُكَ . «٤»وموصوفة نحو : جئت بما خيرٍ من ذاك . كقولك : بشيءٍ خيرٍ من ذاك «٥»وتَعَجُّبٌ نحو : ما أحسنَ زيداً . وهي رفــع بالابتداء . وخبرها فعلُ التعجب . كأنك قلتَ : شيءٌ حَسَّنَ زيداً . والخمسة الأُخَرُ : «أي الحروف» «١» جحودٌ ـ أي نفي ـ . . نحو : « ما هذا بَشَراً » . أهلُ الحجاز ينصبونَ بها الخبرَ ـ إذا كان منفيا في موضعه ـ . وبنو تميم يرفعونه على كل حال . وتقول : ما قائمٌ زيدٌ . . على اللغتين . لتقديم الخـبر . وكذلك إذا وقعت بعدها ـ إلاّ ـ . ومثله في علم عملها قولك : ما زيدٌ قائمٌ عمرو . لأنه ليس من سببه «٢» وصلة . . أي زائدة كافة . نحو :

«فبما نقضهم ميثاقهم» أي بنقضهم. أقول: والكافة:

عن عمل الجر - كالمثال المذكور وشبهه -. وعن عمل النصب - مع الحروف المشبهة -. وعن عمل الرفع. كما في بعض الأفعال والمصادر. نحو: طالما. «٣» المُسَلِّطَةُ. نحو: حيثما. وإذما. فهذه سلَّطَت ما أضيف إليها على الفعل فَجَزَمه. ولولاها لم يجزم. «٤» ومُغَيِّرَة لمعنى الحرف: نحو: «لو ما تأتينا بالملائكة». أي هلَّا. فقد غَيَّرَتْ معنى «لو» فقد كانت لوجوب الشيء لوجوب غيره. «٥» وتكونَ مع الفعل بمنزلة المصدر. وتكون الصلة عوضاً وغير عوض. شَرٌّ ما صَنَعْتَ. أي صَنِيعُك. وهي - ههنا - حرف.

أقول: فالمصدرية نوعان: إسمية. وحرفية. فتأملها.

قال: (المختلَف فيه. نوعان: «الأول» ما. ولا. بمعنى ليس عند أهل الحجاز يرفعان الاسم وينصبان الخبر نحو: ما زيدٌ منطلقاً. وما رجلٌ. ولا رجلٌ أفضلَ منكَ. وعند بني تميم لا تعملان. وإذا تقدم الخبرُ. وانتقض النفي بـ «إلاّ» لم تعملا - بالاتفاق - و «الثاني» «إنْ. وأنْ. وكأنْ» المخففة. لا تعملُ. وعند بعضهم تعملُ. تقول: إنْ زيدٌ لذاهبٌ. وإنْ زيداً ذاهبٌ.) أقول:

تقدم. ما يعمل من الحروف. وما لا يعمل منها، بالاتفاق. وقد ذكر هنا - المختلَف فيه. فعدَّ خمساً نقط. ولا أدري لِمَ تَرَكَ غيرها؟! فـ «ما» الحجازية تعمل عندهم عمل ليس. ما لم يتقدم خبرها. أو تقع بعدها - إلاّ -. أو يحصل التباين بين إسمها وخبرها. وذلك لعدم الرابط بينهما. أو عدم السببية. فتهمل بالاتفاق و «لا» النافية. على خمسة أوجه:

«١» أن تكون عاملة عمل « أنّ » وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ ـ تبرئة ـ . وإنما يظهر نصبُ إسمها إذا كان . . خافضاً ـ أي مضافاً ـ نحو : لا صاحب جودٍ ممقوتٌ أو رافعاً ـ أي عاملاً ـ نحو : لا حسناً فعلُه مذمومٌ . أو ناصباً . نحو : لا طالعاً جبلاً حاضرٌ . ولا تعمل إلاَّ في النكرات . وإن لم يكن إسمها عاملاً فانه يبنى على الفتح . . أو على ما يُنصب به قبل دخول ـ لا ـ عليه . وسبب بنائه : تركيبه مع « لا » تركيب « خمسة عشر » . أو لتضمنه « مِن » الاستغراقية . ولا يجوز تقدم خبرها مطلقاً . «٢» أن تكون عاملة عمل ليس : ولا تعمل إلاَّ في النكرات . وتسمى « نافية للوحدة » لتتميز عن سابقتها النافية للجنس : «٣» من أوجه النافية . . أن تكون عاطفة . . ولها ثلاثة شروط : « أ » أن يتقدمها إثبات . نحو: جاء زيد لا عمرو . أو أمرٌ . . كاضرب زيداً لا عمراً . «ب» الا تقترن بعاطف . «ج» أن يتعاند متعاطفاها . فلا يقال : جاءني رجلٌ لا زيدٌ .

«٤» أن تكون جواباً مناقضاً . . لنعمْ . وقد تحذف الجمل بعدها كثيراً . «٥» لمطلق النفي . فهذه أوجه النافية . ومن أقسامها أيضاً . . المعترضة بين حرف الجر . . والاسم المجرور . وهي زائدة ـ لتوكيد النفي ـ وتعترض بين الناصب والمنصوب . والجازم والمجزوم . وهي في كل هذه المواضع زائدة ـ لتوكيد النفي ـ . و « لا » تأتي لثلاثة أوجه: «١» النافية . «٢» الناهية . «٣» الزائدة للتقوية فقط . لا للنفي ـ كالمعترضة المتقدم ذكرها ـ .

قال : (والمنظور فيه : هو ما تعارض فيه أقوال النحويين ، وهو تسعة أحرف . ثانية منها تختص بالاسم . هي : حرف النداء « يا »

وأيا . وهيا . وأي . والهمزة . ووا للندبة . والواو . . . بمعنى ـ
وإلاّ . . في الاستثناء : وهو إخراجُ الشيءِ من حُكمٍ دَخَلَ
والمستثنى بالاّ على ثلاثة أضربٌ . «١» منصوب أبداً . وهو ما أست
كلام موجَب . نحو : جاءني القومُ إلاّ زيداً . وما تقدم المستثنى
المستثنى منه . . نحو : ما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ . ومـا كان إس
منقطعاً . . نحو : ما جاءني أحـدٌ إلاّ حماراً . «٢» جائز فيه الب
والنصب . وهو المستثنى من كـلام غير موجَب ، نحو : ماجاءني
زيدٌ . وإلاّ زيداً . «٣» جارٍ على إعرابه قبل دخول ـ إلاّ ـ
ما جاءني إلاّ زيدٌ . « والتاسع » غير مختص بالاسم وهو ـ كي ـ
ومعناه التعليل . والفعل بعدها منصوب لا محالة . إلاّ أن الكلام في إ
بها بعينها . أو باضمار ـ أنْ ـ .) . أقول :

وينحصر هذا البحث في أربعة أمور : « المنادى » . و « ا
معه » . و « المستثنى » . و « الفعل المضارع .. المنصوب بعد . .

أمّا الأول : لمّاً كانت « الياء » أصل أدوات « النداء » . إ
المقام بيان « أنواع الياء المفردة » . . وهي عشرة «١» ياء الاض
ـ ويقال لها : ـ ياء المتكلم أيضاً ـ وتكون في الاسم . والفعل . وا
ويحتاج الفعل إلى نون الوقاية حين إتصاله بها نحو : ضربني . «٢
الأصلية . نحو : المهْتدي والداعي . وكذلك في الفعل نحو : يقْ
«٣» والياء الملحَقة وهي زائدة تشبه الأصلية . «٤» وياء التأنيث ـ
لها ياء المخاطبة ـ . نحو : إضربي . «٥» وياء الالحاق ـ وهي ا
من إشباع الكسر في بعض القوافي ـ نحو قوله :

« بحومانةِ الدَّرّاجِ فالمُتَثَلّمِ »

وكذلك تقع في فواصل بعض الآيات - على بعض القراءات - .
نحو : « فاتقوني . وارهبوني » . «٦» والياء المنقلبة . نحو : يَغْزِي
والأصل يغزو . وكذلك المُعْطِي . من يَعْطُو . «٧» وياء التثنية .
وهي علامة للمثنى . ولاعرابه . في حالتي النصب والجر . «٨» وياء
الجمع المذكر السالم . وهي علامة إعرابه فقط في حالتي النصب والجر .
«٩» ياء العوض . . أي عوض التنوين في حالتي الجر والرفع في الاسم
المتصرف المنصرف نحو : يَتَزيدِي . «١٠» وياء الخروج . والأخيران غير
مرضيين عندي لذا فقد ذكرتها تبعاً - للرماني - . ودون التعويل عليها .
وإن وردا في بعض الكلام . وهو نادر . أقول : و « ياء النداء » من
حروف المعاني . المستقلة . أو النائبة عن الفعل . - على خلاف في ذلك -
وعلى كل حال . . فالاسم منصوب بعدها . - بعد توفر شروط النصب
فيه - . إمّا بها بناءاً على إستقلالها في العمل فيه . أو بالفعل المحذوف
المقدر بعدها . والذي يقتضيه المقام . . أن الأصل في هذا النصب هو في
ما حذف من فعل وشبهه . والياء نائبة عنه . إلاّ أن كثرة الاستعمال
جعلت المقدر منسياً . ولهذا عَدَّهُ البصريون . . أحَدَ المفعولات . .
كما قاله إبن يعيش عنهم - . وبناءاً على ما قاله تكون الأقوال في «ناصب
المنادى » ثلاثة أقوال : «١» منصوب بفعل مقدر محذوف وجوباً .
«٢» بـ «ياء» - النداء نفسها وهي نائبة عن الفعل . «٣» إن الياء - إسم
فعل - فهي عاملة النصب فيما بعدها من إسم . أقول : والرأي الأول . .
إلاّ أن عدم جواز إظهار الفعل جعله كالمنسي - كما قدمنا - . والمنصوب
في « النداء » على قسمين : منصوب في اللفظ . ومنصوب في المحل .
فالأول له ثلاث صور : « أ » مضاف . « ب » ومشابه للمضاف .

«ج» ونكرة . فالمضاف منصوب - مطلقاً - على أصل النداء . سواء كان معرفة أو نكرة ... نحو : ياعبدَ الله . وياعبدَ إمرأة . وأمَّا المشابه للمضاف فمنصوب أيضاً - مطلقاً - . والمراد به العامل عمل فعله. ووجه الشبه بينهما . أن المضاف عامل في المضاف اليه الجر . . وهذا عامل أيضاً . . نصباً . أو رفعاً . والاسم الأول العامل مختص بالاسم الثاني المعمول فيه . وكذلك تخصَّص المضاف بالمضاف إليه . والاسم الثاني المعمول فيه من تمام الاسم الأول العامل . وكذلك المضاف إليه من تمام الاسم الأول المضاف . فهذه وجوه الشَّبَه بين المضاف . وشبهه . . وهو العامل نحو : ياخيراً من زيد . والثالث : « النكرة » الشائعة . . أي غير المقصودة . كقول الأعمى : يارجلاً خذ بيدي . فهذه منصوبة أيضاً في النداء . وأمَّا المنصوب محَلاً فقط . وذلك إذا كان المنادى مفرداً معرفةً . فانه يبنى على الضم ويكون موضعه نصباً وذلك على قسمين : «١» إذا كان معرفةً قبل النداء . نحو : يازيدُ . «٢» ما كان متعرِّفاً بالنداء ولم يكن قبله معرفةً . ويسمى النكرة « المقصودة » . نحو : يارجلُ - لرجلٍ معينٍ - .

« فائدة » : الأعلام إذا نوديت تنكرت . وكانت معرفةً بالنداء - فقط - فلها معه تعريف واحدٌ . وهي مبنية على الضم . أو على ما ترفع به قبل النداء . فحركتها حركة بناء . فلفظه الضم ومحله النصب . م . هـ. بتصرف - عن شرح المفصل - . وأمَّا « تابع المنادى » : والمراد به النعت . والبدل . والتوكيد . والعطفين » . فيجوز فيه النصب على المحل والرفع على اللفظ . وهذا مع المفرد المعرفة . والتابع مفرداً . أي ليس مضافاً . ولا شبيها به . فان كان كذلك فليس إلاَّ النصب فقط . نحو:

يازيدُ الظريفُ . وياتميم أجمعون وأجمعين . والمنادى المبهم : «أ» أي .. يا أيُّها الرجلُ . فيـــاء نداء . و « أي » منادى . و « ها » تنبيه . و « الرجل » نعتٌ وحقيقة « أي » ههنا : أنها وُصلة للنداء . إذ ليست هي المقصودة به . ونعتها مرفوع ليس غير . وأجاز -المازني- الرفع . والنصب . «ب» من المنادى المبهم أيضاً - إسم الاشارة . هذا .. ونحوه - . وله صورتان . وُصلَةٌ لنداء - الرجلِ ونحوهِ - فيكون حكمه حكم « أي » . ومكتفٍ بنفسه . نحو : ياهذا . . . أقبلْ . ؛ أي دون وصفٍ . ويجوز فيه الرفع والنصب . ويظهر أثره في تابعه . لأنه مبني على السكون كما هو معلوم .

وأمَّا المنادى المضاف إلى - ياء المتكلم - . ففيه لغات : أجودها « حذف الياء . والاستعاضة عنها بالكسرة » نحو : ياقومِ . واللغـــة الثانية : إثبات الياء . نحو : ياقومي . واللغة الثالثة : إثبات الياء مفتوحةً أو مع السكون تخفيفاً . نحو : ياقوميَ . أو ياقوميْ . واللغة الرابعة : قلب الياء « ألفاً » نحو : - ياغُلامَا - . وإذا وقفوا ألحقوا « هاء » السكت فقالوا : « ياغلاماه » . ويقال : ياأبتي . ويا أبي .

(المنادى المندوب)

المندوب : مدعوٌّ ؛ ولذا ذُكِرَ مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجّعِ . وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب ، كما تدعو المستغاثَ به وإن كانَ بحيث لا يسمعُ . كأنكَ تعده حاضراً . ولمَّا كان مدعواً بحيث لا يسمعُ أتوا في أوله - بياءٍ أو وا - لمد الصوت . وزادوا ألفاً في

آخر المندوب للترنم كما يأتون بها في القوافي المطلقة . بعدها ـ هاء ـ عند الوقف . يازيداً . أو وآ زيداً . وفي الوقف يا .. أو ـ زيداه ـ . ويجوز حذف « ألف الندبة » إذا دلت القرينة عليه . وتأتي ـ الألف . أو الألف مع الهاء كما تقدم ـ مع الاسم المضاف إليه . . نحو : وآ أمير المؤمنيناه وقس عليه بقية ـ المركبات الاضافية . هذا إذا كان المضاف إليه ظاهراً أمّا إذا كان ـ ضميراً ـ ففيه تفاصيل لا يسعها هذا المجال . ويطرد في النداء :

« الترخيم »

وهذا من خصائص النداء . وفي غيره ـ نادر مسموع لا يقاس عليه ـ والترخيم : مشتق من قولهم . . صوت رخيم ، أي ليناً ضعيفاً . والترخيم ضعف في الاسم ونقص عن تمام الصوت . وله شروط : منها : أن يكون منادى ، لكثرة النداء في كلامهم . ومنها : أن يكون علَماً لأن الأعلام يدخلها من التغيير مالا يدخل غيرها . ومنها : أن يكون مفرداً غير مضاف . ومنها : أن تكون عِدّةُ حروفه زائدة على ثلاثة أحرف. وذلك لأن أقل الاصول ـ ثلاثة ـ . وما كان فيه ـ هاء ـ التأنيث فهو كالثلاثة فيجوز ترخيمه ، وإن كان على ثلاثة أحرف . ولا تشترط العلمية فيما كانت فيه ـ الهاء المذكورة ـ . والترخيم ضربان :

«أ» ترخيم التحقير ، نحو : أسْود . . أسَيود . الخ . « وهذا ما يسمى باب التصغير » . «ب» وترخيم الاسم المفرد المعرفة في النداء . وهو : حذف آخر الاسم المذكور . . دون علة سببت ذلك . والمرخَّم:

إن كان مفرداً حذف منه حرف واحد غالباً . ويحذف إثنان . وربما أكثر . وإن كان مركباً نحو : « بخت نصر » حذف الجزء الثاني منه - كما تحذف هاء التأنيث - وأمّا - ما يحكى[1] - نحو : « تأبط شرّاً » وشبهه فلا يرخم .

« المفعول معه »

ومما دعت - المناسبة إلى ذكره هنا - المفعول معه . ذلك أن الواو من الحروف المختلَف فيها فمنهم مَن قال : إنها هي العاملة بما بعدَها من إسم منصوب . ومنهم مَن قدّر له فعلاً . لذا عدّها المطرزي في « المنظور فيه » . فأقول : المفعول معه : إسم منصوب بعد واو تدل على المصاحبة - حقيقة أو مجازاً - . مسبوقة بفعل لازم - أو منتهٍ في التعدّي - . فالفعل هنا مع - الواو - كالفعل مع - حروف الجر - . فهي سبب لتعدي الفعل كما أن حروف الجر سبب لتعديه أيضاً . فان قيل إذا كان تأثير - هذه الواو - هو نفس تأثير حروف الجر . . من ربط الفعل بالاسم وتعديه إليه . . فلِمَ لم يكن الاسم مجروراً بعد هذه الواو؟ فالجواب : أن الواو لمّا كانت - للجمع والعطف في أصل وضعها - وكان العطف هنا جائزاً أيضاً . . لم يجز حملها على حروف الجر عملاً وإن كانت مثلها في تعدي الفعل اللازم إلى ما بعده . قال إبن يعيش : وإنما افتقرتَ إلى - الواو - لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدَها . كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إيّاها . فكما جاءوا بحروف الجر تقوية لمَا قبلها من الأفعال لضعفها عن

بمباشرة الأسماء بأنفسها - عرفاً واستعمالاً - فكذلك جاءوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل .

الخلاصة . للواو المذكورة - هنا - أحكام تقدم ذكر قسم منها .. فهي إمّا للعطف - وجوباً - إن دلت على مشاركة وجمع . أو لم يتقدمها فعل - لفظاً أو تقديراً - . أو لم تدل على المصاحبة . فان دلت عليها وتقدم الفعل لفظاً أو تقديراً .. ولم تدل على ما ينافي المصاحبة . فهي عاملة النصب بنفسها . أو ناقلة الفعل اللازم إلى ما بعدها . وكلٌ من هذين القولين حسن .

« الاستثناء »

تنبيه : إن الاستثناء . والاستدراك كلٌ منهما مُخَصِّصٌ لعموم سابق . إلاّ أن الاستدراك تعقيب يحصل منه إثبات أو نفي ما ظنّ السامع ثبوته أو نفيه . أو إعتقد شيئاً من ذلك .

أمّا الاستثناء فليس تعقيباً . بل هو تخصيص محض . فالنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه . إذ يجتمعان في « موجبة جزئية » ويختلفان في « سالبتين جزئيتين » . فتأمل .

والاستثناء أنواع : متصل . ومنقطع . وتام موجب . ومفرغ . وله أدوات منها أحرف ، ومنها أفعال . وأم الباب « إلاّ » حرف . وهل النصب بها ؟ أم بفعل مقدر بعدها - بعدَ توفر شروط النصب في الاسم المنصوب - ؟ أقوال : نرى أن النصب بفعل مقدر بعدّها . لكن كثرة هذا الاستعمال وعدم ظهور المقدر جعله نسياً منسيّاً . فمن جعل

المنصوب بفعل مقدر بعدَها . فعلى الأصل . ومن جعله منصوباً بها فعلى الظاهر الحاصل من كثرة الاستعمال . وفي المقام كلام غير هذا . وقد قدمنا ما فيه الكفاية حول الموضوع . وأمَّا « كي » : قال « في المغني » : هي على ثلاثة أوجه . . «أ» أن تكونَ إسماً مختصراً من - كيف - . «ب» أن تكونَ بمنزلة - لام التعليل - معنىً وعملاً . وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية وعلى « ما » المصدرية . نحو : كيمه . وكيما » . «ج» أن تكونَ بمنزلة « أنْ » المصدرية معنىً وعملاً . وليست هذه - تعليلية - . فأن قُدِّرت « اللام » قبلها : كانت جارةً وقُدِّرت « أنْ » بعدَهُ مُضمرةً .

أقول : ففي «ب» العمل لكي نفسها . وفي «ج» العمل لأن المقدرة وقول آخر : إن كي لا تعمل مطلقاً . والعمل لأنْ مقدرة بعدَها . كما تقدر بعدَ « لام كي » أيضاً . لذا عدَّها المطرزي من « المنظور فيه » .

« فصل »

قال : (وعلى ذكر حروف المعاني : نذكر الحروف - المُقَطَّعَةَ - لافتقار الفقيه إلى معرفتها ، في زَلَّةِ القاريءِ . والجِناياتِ . ثم ما يُزَادُ منها . ويبدأُ . وهي في الأصل تسعة وعشرون حرفاً . وترتيبها « الهمزةُ . والألفُ . والهاءُ . والعينُ . والحاءُ . والغينُ . والخاءُ . والقافُ . والكافُ . والجيمُ . والشينُ . والياءُ . والصادُ . واللامُ . والراءُ . والنونُ . والطاءُ . والدالُ . والتاءُ . والضادُ . والزايُ . والسينُ . والصاءُ . والذالُ . والثاءُ . والفاءُ والباءُ . والميمُ . والواوُ .

ولها ستة عشر مخرجاً . وبعضُها أرفعُ من بعض في حيزه وأمكنُ ؛ فبذلك يميز بعضُ الحروف من بعض . « وللحلق ثلاثة مدارج » : من أقصى الصدرِ . . « الهمزةُ . ثم الألفُ . ثم الهاءُ » . ومن وسَطِهِ : « العينُ . والحاءُ » . ومن آخرِهِ : « الغينُ . والخاءُ » . ومن أقصى اللسانِ وما فوقه من الحنَكِ : « القافُ . ثم الكافُ » . ومن وسَطِ اللسانِ وما يحاذيه من الحنَكِ الأعلى : « الجيمُ . والشينُ . والياءُ » . ومن أول حافة اللسانِ وما يليهـا من الأضراس : « الضاد » . ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما يُحاذِي ذلك من الحنَك الأعلى مما فويقَ الضاحكَ والناب والرباعية والثنية : « اللام » . ومن طرف اللسان بينه وبينها فويقَ الثنايا ، ومن مخرج ـ النونِ ـ غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليـلاً : « الراء » . ومن بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا : « الطاء . والدال . والتاء » . ومن بين الثنايا وطرف اللسان : « الصاد . والزاي . والسين » . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا : « الظاء . والذال . والثاء » . ومن باطن الشفة السفلى والثنايا العليا : « الفاء » . ومن بين الشفتين : « الباء . والميم . والواو » .

وعن الخليل : أنه كان ينسبها إلى أحيازها ، وهي ثمانية فيَتَسمّي : أخوات « العين » سوى . . الهمزة . والألف . . « حلقية » . و « القاف والكاف » ـ لثويتين ـ . « والجيم . والشين . والضاد » ـ شجرية ـ . لأن مبدأها من شجر الفم ، وهو الفرجة . « والصاد . والسين . والزاي » . ـ أسلية ـ لأن مبدأهـا من أسلة اللسان . . وهي مُسْتَدَقُّ طرفهِ . « والطاء . والدال . والظاء » ـ نطعية ـ لأن مبدأها من النطع ، وهو الغار الأعلى الذي هو سقف الفم . « والطاء . والذال » ـ لثويـة ـ .

« والراء . واللام . والنون » - ذولقية - لأن مبدأها من ذويلق اللسان ، وهو تحديد طرفه . « والفاء . والباء . والميم » - شفوية - - أو شفهية- « والهمزة . والألف . والواو . والياء » - جوفية . وهوائية - ؛ على معنى أنها تخرج من الجوف . أو يذهب في هواء ولا يقع في حيز .). إنتهى . . أقول .

- هذا فصل - : نشرح فيه - حروف الهجاء - من حيثيات متعددة « الأولى » لماذا سميت حروف الهجاء ؟ . قال في « القاموس المحيط » : والهِجَاءُ - كِكِسَاء - تقطيعُ اللفظة بحروفها . وهَجَّيْتُ الحروفَ وتَهَجَّيْتُها . وهذا على هِجَاءِ هذا : على شَكْلِهِ . هذا هو «الهِجَاءُ» في اللغة . وفي الاصطلاح : هي . . « أصوات" غير متوافقة . ولا مقترنة . ولا دالَّة على معنىً من معاني الأسماء والأفعال والحروف . إلاَّ أنَّها أصلُ تركيبها » . هذا ما ذكره أبو القاسم الزجاجي في كتابه « الايضاح في علل النحو » . ويمكن إختصاره بأنها : « أصوات مختلفة لمسميات متباينة » . ثم قال الزجاجي : والحروف على ثلاثة أضرب .. «أ» حروف - المُعْجَمِ - التي هي أصل مدار الألسن . . عربيها . وعجميها . . «ب» والحروف التي هي أبعاض الكلم . . نحو - العين . . من جعفر . والضاد . . من ضَرَبَ . والنون من - أن - . وشبهه . «جـ» وحروف المعاني : التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان . أقول : فلما كان جمعُ تلك المقطَّعات يؤلف الكلمة التي تُظْهِر مرادَ المتكلم . . سميت حروف الهجاء . . من باب التسمية بما كان عليه قبل الانضمام .

(الثانية) . . . من حيث الدلالة : فأقول . . لا دلالة لحروف المعجم قبل تأليفها . أو إلقائها على نحو القصد والتسمية . فهي - أعني

حروف المعجم - رموز مجردة غير مفيدة معنىً إلاّ بالقصد . أو التأليف وأمّا حروف أبعاض الكلمات من الأسماء والأفعال والحروف . فهي بمجموعها دالة على ما يراد بها . وأمّا حروف المعاني : فلكل منها معنىً عام في أصل الوضع يتعلق بها بنفسها . ومعنىً خاص - يتعلق بما تدخل عليه - فـ « مِنْ » مثلاً . . حرف جر ومن معانيه « التبعيض » أي تبعيض غيره - لا تبعيض نفسه - . وهذا معنى قولهم : « الحرف ما دلّ على معنى في غيره » . . أي في الاستعمال الخارجي الخاص . أمّا المعنى الكلي . . فان معانيه متعلقة بها نفسها . وإلاّ كانت « مهملة » . وهكذا « إلى » لانتهاء غيره . هذا في الاستعمال الخاص الخارجي .. أمّا المعنى الكلي الملاحظ في أصل الوضع فالانتهاء متعلق به نفسه وإلاّ كان الحرف مهملاً . وقس عليهما سائر حروف المعاني نحو : إنّ وأخواتها وحروف المعاني كافة .

(الثالثة) . . من حيث ترتيبها :

إختلف علماء اللغة في ترتيب حروف المعجم . وإتفقوا في عددها.. - إلاّ المبرّد - فقد عدّها « ثمانية وعشرين حرفاً » . والمشهور أنها « تسعة وعشرون حرفاً » . حيث أسقط « الهمزة » منها وذلك لتغيير صورتها . وفي ترتيب هذه الحروف أقوال ننقل منها : قال أبو عمرو الدّانِـي في كتابه « المحكم » ما ملخصه : هي . .

« أ . ب . ت . ث . ج . ح . خ . د . ذ . ر . ز » إلى ههنا إتفق أهل المشرق . والمغرب . - من السلف وتابعيهم - .

وإختلفوا في ترتيب ما بعدَ ذلكَ من - المزدوج - و - المنفرد - إلى آخر الحروف . فترَسّمَ أهل المشرق - بعدَ الراء . والزاي - :

« س . ش . ص . ض . ط . ظ . ع . غ . ف . ق . ك .

ل . م . ن . و . هـ . ي » .

ورَسَمَ أهل المغربِ . . بعدَ ـ الراء . والزاي ـ : « ط . ظ . ك . ل . م . ن . ص . ض . ع . غ . ف . ق . هـ . و . ي ـ وهي آخر حروف التهجي » .

قال أبو عمرو : فهذه علل ترتيب الحروف في الكتاب على الاتفاق والاختلاف .

(الرابعة) من حيث أنواعها وصفاتها :

قال إبن عصفور الاشبيلي في كتابه « الممتع ـ ما ملخصه » : فمن ذلكَ إنقسامها إلى : مجهور : والمجهور : حرف أشبِـعَ الاعتماد عليه في موضعه فـَمـَنـَعَ النَّفـَسَ أنْ يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه . ـ غير أن : الميم . والنون . من جملة المجهورة ـ قد يعتمد لها في الفم والخياشيم فتصير فيها غـُنـَّةٌ . قال سيبويه في «كتابه» : فأمَّا المجهورة : «فالهمزة والألف . والعين . والغين . والقاف . والجيم . والياء . والضاد . واللام والنون . والراء . والطاء . والدال . والزاي . والظاء . والذال . والباء . والميم . والواو » فذلك تسعة عشر حرفاً .

ومهموس : والمهموس : حرفٌ أضْعِفَ الاعتمادُ عليه في موضعه حتى جرى معه النَّفـَسُ .

وإعتبار ذلك : بأن تكـَرر الحرف « وَحـْدَه . . أو بحرف اللين معه نحو : سيسي » فتجد النفسَ يجري مع الحرف . ولورمتَ في « المهجور » لمـَاَ أمكنك . أ . هـ ـ الممتع ـ . قال في « الكتاب » : وأمَّا المهموسة : « فالهاء . والحاء . والخاء . والكاف . والشين . والسين والتاء . والصاد . والثاء . والفاء . » فذلك عشرة أحرف . وشديد :

والشديد : حرف يمتنع الصوتُ أن يجري فيه لانحصار الصوت . ألا ترى أنك لو قلتَ : «الحق . والشط» ثم رمت مد الصوت في ـ القاف والطاء . ـ لكان ممتنعاً . قال في « الكتاب » :

ومن الحروف : الشديد . . وهو « الهمزة . والقاف . والكاف . والجيم . والطاء . والتاء . والدال . والباء » . ورِخْوٌ : والرِّخْوُ : هو الذي يجري فيه الصوت من غير ترديد ؛ لتجافي اللسان عن موضع الحرف . قال في « الكتاب » : ومنها الرِّخْوَةُ . . وهي « الهاء . والخاء . والغين . والحاء . والشين . والصاد . والضاد . والزاي والسين والظاء . والثاء . والذال . والفاء » .

وبين الشِّدَّةِ والرخاوةِ : ويجمعها قولك : « لم يروِعنَا » . ومطبَق : والاطبَاقُ : أن ترفعَ ظهرَ لسانِكَ إلى الحَنَكِ الأعلى مُطْبِقاً لَهُ ؛ ولولاَ الاطبَاقُ . . لصارت ـ الطاءُ دالاً . والصادُ سيناً . والظاءُ . ذالاً ـ لأن الفارقَ بينهما إنما هو الاطباقُ . ولَخَرَجَتِ ـ الضَّادُ ـ من الكلام . والحروف المطبَقَةُ أربعة هي : « الطاءُ . والظَّاء . والصادُ . والضاد » . ومنفتح : وهي بقية الحروف عدا الأربعة المذكورة . والانفتاح ضِدُّ الاطباقِ . قال في « الكتاب » : والمنفَتِحةُ . . كل ما سوى ـ ذلك ـ من الحروف لأنك لا تُطبِقُ لشيء منهن لسانَكَ ترفعه إلى الحَنَك الأعلى . ومُستَعْلٍ : وهي الأربعة ـ المطبَقة ـ وثلاثة غيرها . . وهي « الخاء . والغين . والقاف » . والاستعلاء : أن يتصعدَ اللسانُ إلى الحَنَكِ الأعلى ، إنطبَقَ أو لم ينطبِق . ومنخفِض : والانخفاض ضِدُّ ـ ذلكَ ـ . وهو في الحروف أجمع عدا السبعة المستَعلية المقدم ذكرها .

ومكرر : والمكرَّر . . هو « الراء » . وما عداها غير مكرَّر .
وأعني بالتكرار : أنك إذا وقفت عليها رأيت طرفَ اللسانِ يتعثر فيها ولذلك أحتُسِبت - في الامالة بحرفين . وتنقسم حروف المعجم أيضاً إلى : مُتَقَلْقِلٍ . ومُشْرَبٍ . وما ليس فيه قَلْقَلَةٌ ولا إشْرابٌ .
فالمقَلْقَلَةُ : « الجيم . والطاء . والدال . والباء » وذلك أنها تُضْغَطُ عن مواضعها وتُحْفَزُ في الوقف فلا تستطيعُ الوقف عليها إلاَّ بصوتٍ نحو : « الحق . أخرج . إهبط . إذهبْ . أمددْ » . والمشرَبَةُ : هي « الزاي . والظاء . والذال . والضاد . والراء » . والمُشْرَبُ : حرفٌ يَخرجُ معه عند الوقفِ عليه نحو النفخِ إلاَّ أنه لم يُضْغَطْ ضَغْطَ المقلقَلِ .
ومن المُشْرَبِ . . مالا يَخرجُ بعـدْ شيءٌ من ذلك نحو : « الهمزة . والعين . والغين . واللام . والنون . والميم » . وجميع الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً . . إذا أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت . أقول : وذلك هو الوسط بين النوعين المذكورين .
ومَهْتُوتٌ . وغير مَهْتَوتٍ . .
فالأول « الهاءُ » وذلك لِما فيها من الضّعفِ والخَفَاءِ . وما عداها فليس بمهتُوتٍ . وتنقسم إلى : ذَلَقِيَّةٍ . وغير ذَلَقِيَّةٍ . .
فالأول . . « اللام . والراء . والنون . والفاء . والباء . والميم » فهذه ستة حروف . وسميت ذلقية : لأنها يُعتَمد عليها بذَلَقِ اللسانِ . . وهو صدره وطَرَفه . وما عدا الحروف المذكورة فليس بذلقية . وفي الذلقية سر طريف ينتَفَعُ به في اللغة :
وذلك أنك متى رأيتَ إسماً - رباعياً . أو خماسياً - غير ذي زوائد

فلابد فيه . . من حرف ـ منها ـ أو حرفين أو ثلاثة . . نحو : جعفر فمتى وجدتَ كلمة رباعية . أو خماسية مُعرّاة من حروف الذلاقة فاقضِ بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه . وربما جاء بعض ذوات الاربعة مُعَرّى من حروف الذلاقة . وذلك قليل جداً . ومستطيل . وإلى ما ليس كذلك . . فالمستطيل : « الضاد » لأنها إستطالت في مخرجها وغير المستطيل ما عداها . وإلى مُنحرِف . وغير منحرِفٍ : فالمنحرِف « اللام » . قال في « الكتاب » : هو حرف شديد جرى[1] فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت . ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة . وهو « اللام » . وغير المنحرف : ما عداه .

وتنقسم إلى . . أغنّ . وغير أغنٍ . فالأغنّ : «الميم . والنون» والغُنّةُ : صوتٌ في الخيَاشيم . وما عدا ذلك فليس بأغنٍّ .

(الخامسة) : في ذكر حروف الزيادة . وعددها عشرة يجمعها قولك : « أمانٌ وتسهيلٌ » . وإنما سميت حروف الزيادة وقد تكونُ أصولاً ؛ وذلك أنّ الزوائد لا تكونُ إلاّ منها . فكل حرفٍ زائد فهو من هذه . وليس كل ما هو من هذه فهو زائد . فتأمل .

فان قيل : لِمَ لم تجعل ـ كافَ الخطاب ـ في « تلكَ . وذلك » ونحوهما . والشين الملحقة بالكاف في ضمير المؤنث . . نحو : «أعطيتُكِش وأكرمتُكِش » . ؟ .

فالجواب : إن الحرف الزائد يعتبر جزءاً من الكلمة . وليس كذلك « الكاف . والشين » المذكورتين مما لم تعتبره العرب جزءاً من الكلمة . وفي « الممتِع . وغيره » إعتراضات حول زيادة بعض الحروف وعدم زيادتها لا يسعها هذا المجال . ولا يُزاد حرف من هذه الحروف : إلاّ

- للالحاق - . نحو : « واو » كوثر : أو لمعنى : نحو حروف المضارعة أو للامكان : نحو « همزة الوصل » فانها زيدت ليتوصَّل بها إلى النطق بالساكن . ونحو : « الهاء » المزيدة فيما كان من الأفعال على حرف واحد في الوقف نحو : « قِهْ . وعِهْ » . فانه لا يمكن النطق بحرف واحد. أو لبيان الحركة : نحو « سُلْطَانِيَهْ » ، أو للمد : نحو « كتاب » . و « عجوز » . وإنما زيدت - هذه الحروف - ليزول معها قلق اللسان بالحركات المجتمعة . أو ليزول معها إجتماع الأمثال . أو للعوض : نحو « تاء التأنيث في زنادقة » فانها عوض من ياء زناديق أو لتكثير الكلمة. نحو ألف « عَبَثَرَى » . ونون « الكَنَتَهْبُل » . ولزيادتها فوائد أخرى لا مجال لذكرها كافة فتتبعها في الكتب المطولة .

(السادسة) : مواضع إبدال بعض الحروف من بعض - لغير إدغام- وهي حروف معدودة يجمعها قولك : « أجد طويت منهلاً » . أمَّا في الادغام فيكون منها ومن غيرها أيضاً . فأمَّا الهمزة : فانها تبدل من « أ . ي . و . ه » . وأمَّا الجيم : فأبدلت من « الياء » مشددة ومخففة ليس غير . وأمَّا الدال : فأبدلت من التاء . والذال . وأمَّا الطاء : فأبدلت من التاء ليس غير . وأمَّا الواو : فأبدلت من « الهمزة . والألف . والياء » . وإبدالها من الأخرين يذكر في باب « القلب » : وأمَّا الياء : فأبدلت من « الالف . والواو . والسين . والباء . والراء . والنون . واللام . والصاد . والضاد . والميم . والدال . والعين . والكاف والتاء . والثاء . والجيم . والهاء . والهمزة » . والتاء : تبدل من « الواو والياء . والسين . والصاد . والطاء . والدال » . والميم « أبدلت من « الواو . والنون . والباء . واللام » . والنون : أبدلت من « اللام .

والهمزة » . والهاء : أبدلت من « الهمزة . والألف . والياء . والواو والتاء . » . واللام : أبدلت من « الضاد . والنون » . والألف : أبدلت من « الهمزة . والياء . والواو . والنون الخفيفة » .

خاتمة البحث : وفيها فائدتان . .

« الأولى » جاء في كتاب سيبويه . . ترتيب حروف المعجم هكذا « الهمزة . والألف . والهاء . والعين . والحاء . والغين . والخاء . والكاف والقاف . والضاد . والجيم . والشين . والياء . واللام . والراء . والنون والطاء . والدال . والتاء . والصاد . والزاي . والسين . والظاء . والذال والثاء . والفاء . والباء . والميم . والواو » .

« الثانية » تنقسم الحروف إلى ، « معجمة » أي ذات نقط . « ومهملة » أيْ خالية من النقط .

فالأولى : « ب ت ث ج خ ذ ز ش . ض . ظ غ ف ق ن ي » والياء منقوطة في الأول والوسط مهملة في الطرف .

والمهملة : « ء أ ح د ر س ص ط ع ك ل م و ه » .

« الثالثة » : عدَّ بعض العلماء ـ البحث عن أحوال الحروف ـ علماً مستقلا برأسه . فعزله عن الصرف . والنحو . وسماه « علم الحروف » ويقع مقدمة لعلم « التجويد » .

والحق أن البحث عنها في فروع علم الصرف لأنها هي هيئة الكلمة وعليها قوامها . وعلاقتها بعلم النحو غير خفيــة أيضاً « فتغيير أواخر الكلم . . من حيث الاعراب والبناء « هي غاية هذا العلم » .

(الرابعة) : ذكر أبو عمرو الداني في كتابه « المحكم » :

أن أبا الأسود الدؤلي . أول مَن نَقَّطَ المصحف الكريم . وروى

أيضاً : أن يحيى بن يعمر الأهوازي . ونصر بن عاصم الليثي هما اللذان بدأى بوضع النقط له . عن أبي الأسود أيضاً فهو السابق في هذا المضمار .

أمَّا الحركات . والهمزة . والشّدّةُ . فمن وضع الخليل بن أحمد .

والخط في كل هذه الأدوار - كوفي - . حتى زمن ابن مقلة في أواخر الدولة العباسية « أيام المقتدر . أو قبله . أو بعده . بقليل » كان الخط القياسي المستعمل في زماننا . . وليس الواضع له الوزير ابن مقلة بل أخوه - على الأرجح - والله أعلم .

« فصل »

ننقل فيه - آخر كلام أبي الفتح المطرزي - في رسالته « ذيل المُغْرِب » وإن تقدم في كلامنا مايشبه . قال :

(« ويتفرع » منها أربعة عشر حرفاً . « ستة منهـا مستحسنة » يؤخذ بها في التنزيل . وكل كلام فصيح . « أولها » ألفُ الامالةِ . نحو عالم عابد . ويسمى ألف الترخيم . « والثاني » ألف التفخيم . نحو - الصلاة . والزكاة - . « والثالث » الصاد التي كالزاي في - صدر . وحتى يصدر - . « والرابع » الشين التي كالجيم . في نحو - أشدق - . « الخامس » الهمزة المخففة الكائنة - بين بين - أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها . « والسادس » النون الخفيفة التي هي غُنَّةٌ في الخيشوم . نحو منكَ . وعنكَ .

والثمانية المستقبحة » التي لا يؤخذ بها في القرآن . ولا في كلام فصيح . « الكاف التي كالجيم . والجيم التي كالكاف . والجيم التي

كالشين والضاد الضعيف . والصاد التي كالسين . والطاء التي كالتاء . والظاء التي كالثاء . والباء التي كالفاء » .

« فصل »

« ولها إنقسامات » كثيرة : وأنا لا أذكرُ - ههنا - إلاّ ما هو الأشهر والأكثر . وهو إنقسامها إلى .. المجهورة . والمهموسة . والشديدة والرخوة . وما بين الشديدة والرخوة . والمطبقة . والمنفتحة . والمستعلية والمنخفضة .

« فالمجهورة » : ما عدا المجموعة في قوله . . « حثه شخص فسكت » . والجهر : إشباع الاعتماد في مخرج الحرف . ومَنعُ النَّفَسِ أن يجري معه . والهمس : بخلافه . والشديدة ما في قولك : « أجدك قطبت » . والرخوة : ما عداها .

والتي بين الشديدة والرخوة ما في قولك : « لم تروعنا » والشّدّةُ أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري . والرخاوة بخلافه . والكون بين الشدة والرخاوة ألاّ يتم لصوته الانحصار ولا الجَرْيُ ، كوقفك على - العين - وإحساسك في صوتها بشبه انسلال في مخرجها إلى مخرج الحاء.

والمطبقة : « الصاد . والضاد . والطاء . والظاء » . والمنفتحة : ما عداها . فالاطباق : أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك . والانفتاح بخلافه .

والمستعلية : الأربعة - المطبقة - و « الخاء . والغين . والقاف » . والمنخفضة : ما عداها . والاستعلاء : إرتفاع اللسان إلى الحنك .

« فصل »

وحروف الزيادة من جملة ذلك عشر تجمعها قولكَ : «اليوم تنساها» أو « سألتمونيها » . ومعنى كونها زائدة : أن كل حرف وقع زائداً في بعض الكلمة يكون منها . لا أنها تقع أبداً زوائد . ألاَ ترى أنه ما من حرف منها إلاّ ويكون أصلاً في الكلم . « كالهمزة » في . . أخـذ . وسأل - وملأ - . و « الألف » في هات . وذا . و « الياء » في اليسر . والسير . والسبي . و«الواو» في الولد . والدلو . والدولة . و«النون» في نطق . وقنط . وقطن . و « التاء » في تفل . ولفت . و « الهاء » في هرب وبهر . وأبره . و « السين » في سالب . وباسل . ولابس . ولا يزاد ذلك إلاّ ما زيد للتكرير كالراء في حرب . والباء في جلبب فان ذلك عام في الحروف . وكلها غير مختص بشيء من هذه العشرة (1) .

و « معرفة » الزائد من الأصل طريقها : « الاشتقاق » .. وميزان ذلك : حروف « فَعَلَ » وكل ما وقع بأزاء الفاء والعين واللام . يحكم بأصالته . وما لاَ . فلاَ ،

وربما صعب الحكم على المرتاض فكيف على المريض . ومما ليس فيه صعوبة : « الهمزة » إذا وقعت بعدها ثلاثة أحرف أصول يحكم بزيادتها.. كأرنب . وأجدل ، في الأسماء . وأكرمَ - في الأفعال - . وزيادتها على ضربين : للقطع - كما ذكرتُ - . وللوصل في أحد عشر إسماً : «أست إسم . إبن . إبنم . إبنة . أثنان . أثنتان . أمرؤ . إمرأة . أيم الله . وأيمن الله.

(1) وقد شرحنا - فلسفة علم الحروف - شرحا كافيا في « كتابنا المنهل » .

- وفي هذين الأخرين : قول آخر - .

ومن الأفعال في « إنْفَعَلَ » وأخواتها . وفي مصادرها . والأمر منها . وكذا في - الأمر من الثلاثي المجرد - نحو : إضرب . وإذهب . والبس . وأطلب . و « الألف » لا تزاد أولاً لسكونها . ولكن تزاد غير أول . . كخاتم وكتاب وحلى . و « الياء » إذا كانت معها ثلاثة أصول فهي زائدة أينما وقعت كيلمعُ . ويضربُ . وعشيرون بنية .

و « الواو » كالألف لا تزادُ أولاً ، ولكن غير الأول كوسج . وترقوة . و « الميم » كالهمزة . . إذا وقعت أولاً ، وبعدها ثلاثة أصول كمقتل ومكرم ، من ذلك - موسى الحديد - . وأمَّا مَلَك . . فالميم فيه زائدة ؛ لأن الأصل ملائك بدليل الملايك والملائكة ، في الجمع وأنشد سيبويه : « في الكتاب - ط - بولاق - ٣٧٩ / ٢ - » . .

فَلَسْتَ لانسيٍّ ولكنْ لِمَلأَكٍ تَنَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السماءِ يَصُوبُ

و « الميم » في منجنون ومنجنيق أصلٌ . وقولهم : جَنَقونا . . بمعنى رمونا بالمنجنيق نظير الأول من - اللؤلؤ - . ولا تزادُ في الفعل . وأمَّا . . تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ وتَمَنْدَلَ . . فَشَاذٌ . و« النون » في نفعل - نحن - وأنفعل . وسكران . وعطشان . و « التـــاء » تزاد - أولاً - نحو : في المضارع . . تفعل . وفي تفعيل ، مصدر - فَعَّلَ - وتَفَعَّلَ وتفَاعَلَ وحشواً .. نحو إفتَعَلَ . وآخراً للتأنيث . والجمع . كمسلمة وفي نحو . . جَبَرُوت وعنكبوت . وحانوت . و « الهاء » زيدت زيادة مطردة في الوقف ، نحو : كتابيهْ وثمهْ ويازيداهْ . ومنه : واثُكَلَ أمياهْ - وتحريكها لحن - . أمَّا « ثَمَّةَ » بالتاء . . من غلط العامة .

وغير مطردة :

في أمهات جمع . أُمّ - . وقد جاء « أُمَّاتٌ » بغير هاء . وقد غلبت الأمهات في الأَناسِي . والأمات في البهائم . و « السين» أطردت زيادتها في « إستفعلَ » نحو : إستفتحَ وإستخرجَ . و « اللام» جاءت مزيدة في - هنالكَ وذلك . وعبدَل وزيدَل . والزيادة بهذه الحروف ضربان :

(ما يُفيدُ معنىً) في المزيد فيه ، كألف ضَارِبٍ . وميم مضروبٍ . و (الأُخَرُ بمجرد البناء) كألف كتابٍ . وواو عجوزٍ . وياء تَصيبٍ . وأمَّا (الزيادة الالحاقية) فانها تَضِربُ بعرقٍ في كلا الضربينِ ، على ما قال الامام عبد القاهر - المحقق - .

« فصل »

و « حروف البدل » : أربعة عشر : ما خلا « السين . والجيم . والدال . والطاء . والصاد . والزاي » . ويجمعها قولك : « أنجدته يوم صال ز ط» . والمراد بالبدل : أن يوضعَ لفظ موضعَ لفظٍ . كوضعك - الواو - موضع الياء ، في موقن . والياء موضع الهمزة ، في ذيب . إلاّ ما يُبدَل لأجل الادغام والتعويض من إعلالٍ . وأكثر هـذه الحروف تصرفاً في البدل : حروف اللين . وهي تبدل بعضها عن بعض . وتبدَلُ من غيرها .

(أمَّا الألف) : فتبدل من أختهـا . ومن الهمزة . والنون . فابدلها من أختيها : نحو . . قال وباع ودعا ورمىٰ . ومن الهمزة : في نحو - آدم - لأن أصله . . أءْدَمُ . . أفعلُ من الأُدمـة . ومن

النون في الوقف خاصة نحو نسفعاً . والله فاعبدا . وكذا المنصوب المنون نحو رأيت زيداً . و « الياء » : تبدلُ من أختيها . ومن الهمزة . وأحد حرفي التضعيف في نحو : أمليت الكتاب ، لأن الأصل - أمللت - ومنه « فليُملل الذي عليه الحق » . وتقضي البازي . والتسري ، في أحد القولين . ومن النون في أناسِي . وظرابي . . جمع إنسان . وظربان - دويبة منتنة - . ومن العين . . في قوله : « وللضفادِي جمة نقانق ». ومن الياء : في قوله . . « من الثعالِـي ووخز من أرانبها » . . أراد من الثعالب . والأرانب . ومن السين . . في قوله . .

« إذا ما عُدّ أربعة فسَالِ فزوجكِ خامس وأبوكِ سادِي »

ومن التاء . . في قولك : قد مر يومان وهذا الثالِـي . أراد : الثالث . وهذه الأربعة شاذة . و « الواو » : تبدلُ من أختها . ومن الهمزة . فابدالها من « الألف » في نحو : حوايض . وطوالق . ومن الياء . . في موقن . وموسر - مفعل - من أيقن . وأيسرَ . ومن الهمزة في أنا . ومن أفعل من الأمن . وأومر أفعل أيضاً . والهمزة : تبدلُ من حروف اللينِ . ومن الياء . والعين . فابدالها من الألف في نحو حمراء وصحراء وفي نحو رسائل . وشابة ودابة . وعلى ذا قُرِىءَ : « والضأّلينَ » بالهمزة . ومن الواو والياء في نحو قائل وبائع . ومن الهاء في ماء والأصل - ماه - بدليل قولهم في التصغير : مُوَيه . وفي جمعه : أمواه. والتاء تبدلُ من الواو في تجاه وتراث ، من الوجه والوراثة . ومن الياء في أتسر من أيسر . ومن السين في ست وطست ، الأصل سدس وطس؛ بدليل طُسَيْسَة . وطَسوس . في التصغير والجمع . والهاء تبدل . . من التاء . والهمزة . وحروف اللين . فابدالها « من الهاء » في كل تاء تأنيث

وقفت عليها في إسم مفرد نحو : طلحة وحمزة . ومن الهمزة : في هباك وهرّت الثوب . . الأصل إباك . وأثرت الثوب . . من الأثر . . العلم . ومن ذلك قوله :

« لـهـنَّكَ من عبسية الكريمة » .

يعني لأنك ـ في أحد الأوجه ـ . ومن الهاء في ـ هذه أمة الله ـ . . الأصل هذي . والميم تبدل : من النون . والواو . واللام . فابدالهامن النون في عمبر ـ مما وقعت فيه ساكنة قبل الباء ـ . ومن ذاك ـ من زنى مم بكر ـ . ومن الواو . . في قم وحده . ومن « اللام » في لغة طي في نحو . . ما روى الهمز بن تولب عن النبي ـ صلى الله عليه وآلهوسلم ـ « ليس من إمبر إمصيام في إمسفر » . ومن الهاء . . في قولهم : رماه من كثم . وكثب ، أي قُرب . والنون : تبدلُ من اللام . والواو . . فابدالها من الـــلام في قولهم : لَعَنَّ في ـ لَعَلّ ـ . ومن الواو في صنعاني . وبهراني ، في النسبة إلى صنعاء . وبهراء . والأصل صنعاوي وبهراوي . واللام : تبدل من النون ـ شاذّاً ـ . وذلك في قولهم : أصيلال في ـ أصيلان ـ تصغير أصيل ، وهو المساء . والطاء . والتاء . . يبدلان من ـ تاء الافتعال ـ في نحو : إصْطَبَرَ . وإزدخَرَ . ومن « تاء الضمير » في ـ فحصط ـ من التفحص بمعنى فحصتُ رجلي . وقرىء : « فرطظ في جنب الله » . والجيم : تبدل من الياء المشددة في الوقف ، نحو سعدج ، في سعدى . وقد أجرى الوصل مجرىالوقف قال :

خالي عويف وأبو علج   المطعمان اللحم بالعشج

وبالغداة كتل البرنج

وقد أبدلت من غير المشددة . . فيما أنشد أبو زيد :

لاهُمَّ إنْ كنتَ حججتَجْ   فلا يزال شاحجٌ ياتيكَ بَجْ

والصاد : قد تبدل من السين ، إذا وقعت قبل ـ قاف أو غين أو خاء أو طاء ـ . يقولون : في سُقْتُ وسويق . . صقت وصويق . وفي صالح سالخ . وسراط صراط . والزاي : تبدل من الصاد إذا وقعت قبل الدال ساكنة . . تقول : يزدر في يصدر . ولم يجرم من قزدله في قصده من القصيد . ولم يعد أبو علي الفارسي .. الصاد والزاي في ـ حروف البدل ـ وقال : إنما أبدلتا في هذه الكلم تحسينا للفظ . والسين لم يعد .

وأمَّا ما يروى من إبدال الشين سيناً في بيت عبد بني الحسحاس :

لو كنتُ ورداً لونه لعشقتني   ولكنَّ ربي شانني بسواديا

ففيه نظر . ومن الشواذ المذمومة : إبدال الشين في الوقف من كاف الضمير المكسورة في ـ أعطيتُش ـ . وتسمى كشكشة ربيعة . وكذا إبدال العين من الهمزة في أعن ترسمت . ولله عن يشفيك . ويسمى عنعنة تميم .

وهذا الفصل له شرح فيه طُول . وفيما ذكرتَ ههنا مقنِع . ومن الله التوفيق) .

تم الكتاب :

يقول رؤوف أبو محمد جمال الدين الحسيني العلوي بن محمد بن عبدالله ابن علي بن المرزا الأخباري المجاهد الشهيد محمد بن عبد النبي بن عبدالصانع عفا الله عنه وعن والديه . . هذا آخر شرحنا « المُعْجِب » لـ «ذيل» المُغْرِب . وقد خرج الأمر من يدنا بعد الخوض في المواضيع . . فقد

جاء الكتاب مفصلاً بعـــد أن ـ ذكرنا في المقدمة ـ أنه وَسَطٌ ـ بين التفصيل والاختصار ـ . وقد حذفنا ـ ما لا حاجة إلى ذكره . . من كلام المطرزي ـ خصوصاً ما مَثَّلَ به من الأمثلة المعلومة . وليس لي في كتابي هذا . . « سوى جمع متفرق في كتب العلماء المتقدمين . وشرح موجز . وإختصار مفصل » فالفضل فيـــه للأقدمين الذين أوضحوا لنا السبيل ومهدوا لنا الطريق . نعم : ولي فيه الاختيار . والترتيب : وذكر شيء وإهمال شيء آخر . ومنه تعالى التوفيق .

وكان الفراغ من تأليفه صبيحة يوم الأحد العشرين من شهر جمادى الأولى من السنة السابعة والتسعين بعد الثلثمائة والألف الهجرية المحمدية .. على مهاجرها وآله أفضل الصلاة والسلام .

تم بدارنا في حي المعلمين في النجف الأشرف على مُشَرِّفه وذريته المعصومين صلاة الله تعالى وسلامه وأنبيائه وملائكته والمؤمنين أجمعين إلى يوم الدين .

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

(الخزانة اللغوية الموسعة-والدليل اللغوي للكتب الاربعة).

معجمٌ لغويٌ ضخمٌ يقع في - ١٠ - مجلدات ومنهجه كما يلي: ذكر أصل «**اشتقاق**» الكلمة في اللغة.

ثم ذكر معانيها اللغوية «**الحقيقية**» ثم معانيها «**المجازية**» ثم ذكر **الفروق** اللغوية **والأضداد** اللغوية ثم التعرض «**للمعرَّب**» إن كانت الكلمة من المعرَّبات.

ثم ذكر الفعل من **الثلاثي أم الرباعي من المجرد** ام **المزيد** من **المتعدي أم اللازم**.

وذلك بعد مراجعة مالايقل عن -**١١٠**- من مصادر اللغة المطبوعة والمخطوطة. مع عدم التكرار الآ للتأكيد.

وهذا المعجم اللغوي موضوع لشرح مفردات «**علم الحديث الشيعي**» المتمثل بالكتب الأربعة وهي:

(الكافي، من لايحضره الفقيه، التهذيب، الاستبصار) وقد رتِّب القسم الاول منه لمجاراة كتاب الكافي و قد بُوِّبَ حسب «كتبه وأبوابه» مع ذكر الكتاب و الباب ثم رقم الحديث كما في الباب و ربما ذكرت نصوص بعض الا حاديث القصيرة.

فالكتاب لغوي محض يحتاجه كل فقيه وطالب ديني و مثقف و قد باشرت **دارالهجرة** في قم بطبع هذا المعجم اللغوي.

